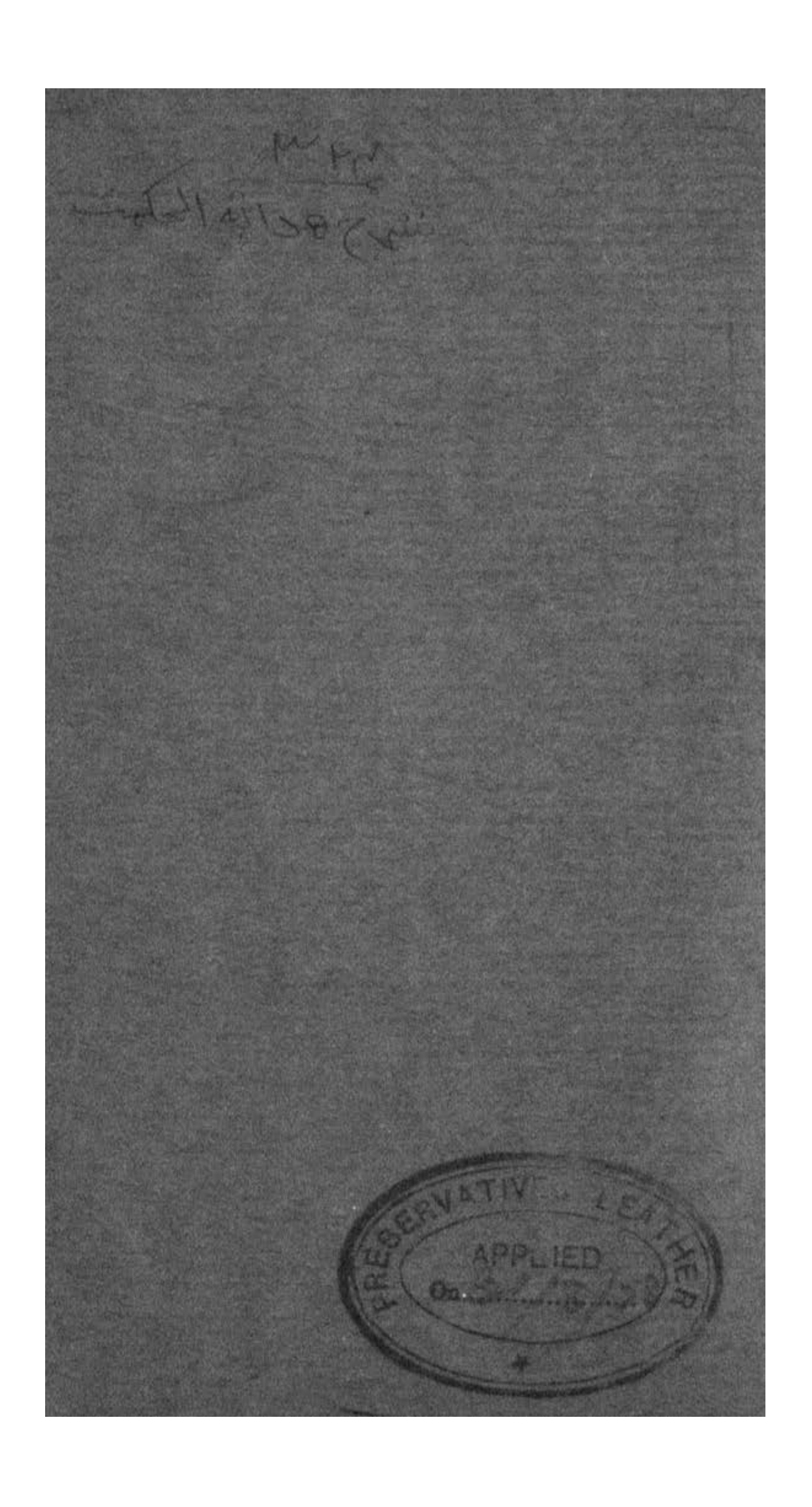
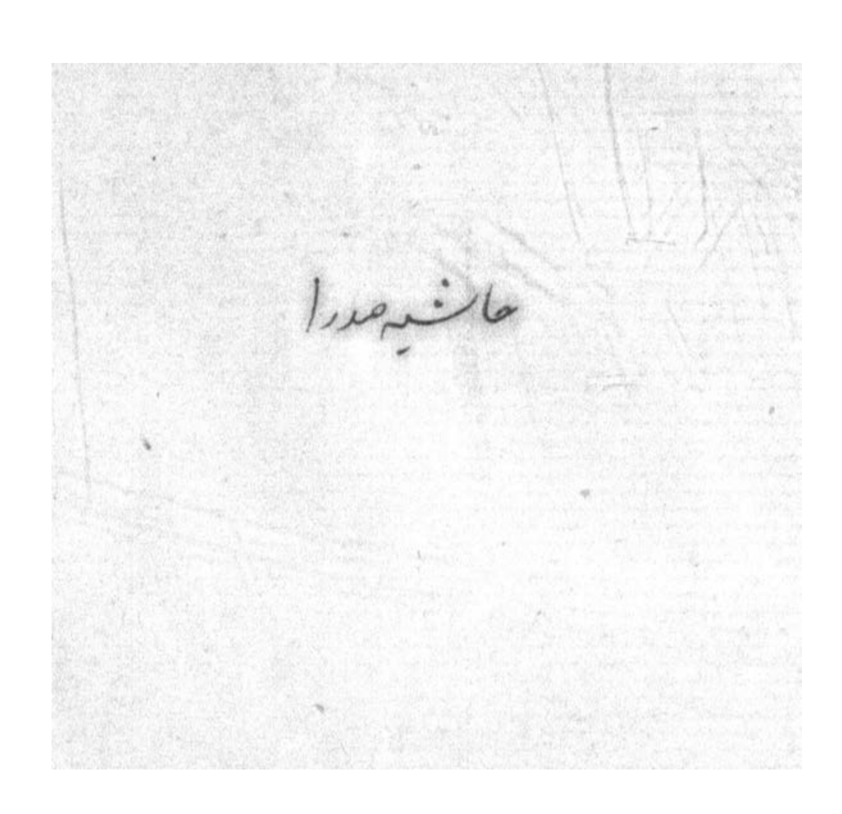
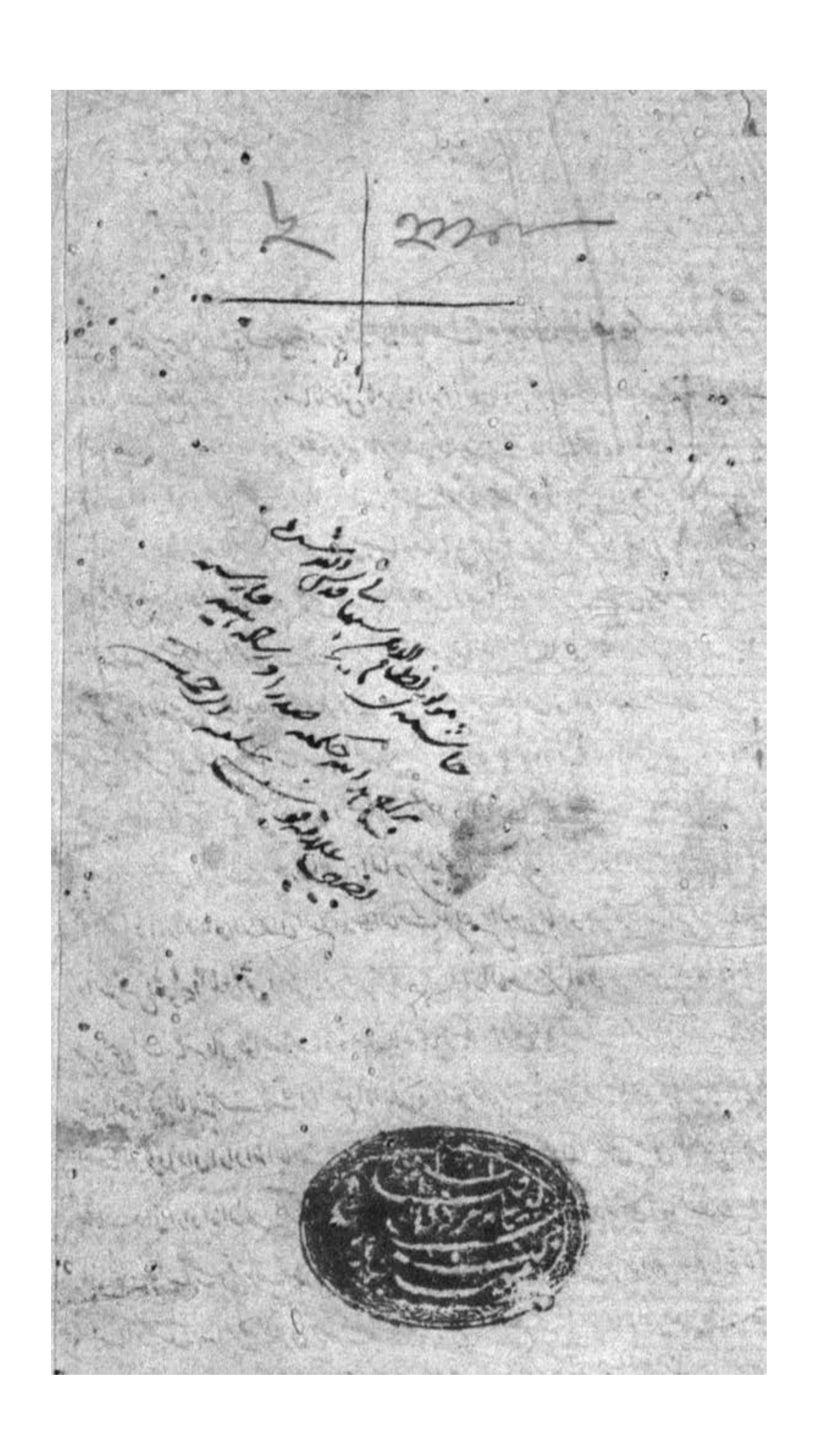



حاشیه صدرا



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب الذي بيده الملك وهو على كل شيء قدير والصلوة على النبي الكريم الطاهر وهو به جدير وآله وصحبه على سيد العالم محمد البشير النذير وعلى آله الطاهرين

ذوي الفضل العظيم الكبير قوله ومنها ما يتعلق بامور مادية وان كان الوهم يجردها تجريدا اه لعله اراد بالمبحوث لفظ الخصوص اضافة السياق فان

العلم الطبيعي ليس الا الباحث عن الامور المفتقرة الى المادة مطلقا كما يرشد اليه كتاب النجاة والشفاء ويدل عليه ايضا عبارة الكتاب فيما سبق

ولو اريد ظاهر العبارة لخرج البحث عن المادة باب من حيث الافتقار مطلقا كما يقال ان كل جسم يشكل طبعي ثم الاظهر الشهور في التقسيم ان يكون

هذا التقسيم الاولي فان هذا التقسيم مما اتفق عليه مشتهرا وذكرها بل المراد منها ما اشار اليه في الشرح بعد او اخر فصل من انحاء العلم وهو ما يرد

عليه من التنوير والاستعداد وهو المتفق عليه بين الفريقين وهذا اشبه بقضاء ان الممكن هو الجسم الموجود قوله فعلى هذا فارق الحساب

والهندسة اه مشعر بان دخول الحساب على فرق الشيخ المنقول عن الشارح ان يقول بين الدخول باثبت على فرق الشارح ايضا القائل بان علوم التعاليم

اربعة اه والوجه فيه ظاهر فان المعتمد ان المنقول بان موضوع علم الحساب هو العدد مطلقا ايضا ما اشتهر وهو مع فاعهم ونقل

عن الشيخ الرئيس ان الموضوع لعلم الحساب هو العدد باعتبار وجوده في المادة ولا دخول له فيه ويرد عليه ان مسايل الحساب لا نظر

فيها جهة المادة كما هو واضح لمن نظر فيها وليعلم ان المراد بالحساب في قوله الشارح والشيخ المنقول مطلق علم الحساب لا ما طبيع

الفضلاء والحنفي ما يبحث عن العدد وما باعتبار التأدي الى مجهول عددي قوله فالاجود ان يقسم العلوم اليها ما موضوعه نفس الوجود اه

لم يعلم ما اذا اراد فان اراد ان العلم الذي الباحث عن نفس الوجود بما هو هو فيخرج عنه كثير من مسائل كالمباحث المتعلقة بالعقول

والنفوس والجواهر والاعراض وكثير الامور العامة ولو اراد انه الباحث عن الاعراض اللاحقة التي لا تحتاج في عروضها الى تخصيص نوع او

غيره فيخرج الحساب عنه فان عوارضه الاعداد فانه يحتاج في العروض الى الكمية والى تشعر بعض عبارات الشيخ في الالهي فيعد

بعض العوارض الالهية بسبب كما فان العلم والقدرة والتحرد والوجوب الذاتي وامثالها محتاجة في العروض للموجود الى ان يصير

واجبا او مجردا وان اراد انه الباحث عن العوارض الذاتية [illegible] ليكون اخص بعض الانواع فيرد عليه ان العوارض

كذلك وان اراد انه الباحث عن [illegible] الواحد [illegible] حيث الموجود بما هي انها المتقررة في نفس الباحث ففيه ان القول

بان البحث في الحساب ليس من تلك الجهة دون الالهي [illegible] ظاهر وان اراد انه الباحث عن عوارض الوجود التي لا تحتاج في العروض الى ان يصير

تعليميا او طبيعيا فهذا توضيح للقول وذكر العبارة بعيدة عن الفهم تدبر قوله واما الحكمة العملية اه اكثر العبارات والاصطلاحات موضوعها

هو الاعمال من تلك الجهة والله اعلم فيما يتعلق ... ايضا ما يتعلق بالاعمال قوله والحق او نحال المنطق اه المشهور ان النزاع لفظي ومراده ان الحكمي الاد

كان التخصيص بغير مخصص ربما يرى ان المنطق من العملية فان البحث عن العمل الفكري وضعفه ظاهر فان موضوعه هو المعقول الثاني من حيث الايصال

وهو نظر قوله وما احتيج اليه وجه التعلق ظاهر فان الاحوال المحتاجة في الامور العامة انما اثبت لها والا رجاع للكل صرف من الظاهر مع

بين الاحوال التي ثابتة لذات لها قوله وكذا في جملة اه وجه التعلق فيه ان الامور العامة كما هو المشهور من المشتقات ايضا كما فهم بعضهم مع

ان البحث عن المبادي ايضا مقصود في الفن على المشتقات في غير موضع وربما يرى ان المحققين ان المشتقات والمبادي متحدتان بالذات

ليكون المشتقات بالاعتبار فالفرق قليل بل بعيد فان عند الله الحق مما من المشهور وفيه ان الطبيعة مأخوذة لا بشرط شيء والمأخوذة بشرط لا كما هو المتحد بالذات

مع ان الاول موجودة دون الثانية وما في الشرح اظهر فان لعبارة المادي والمشتقات عنوان كما تقتضيه الضرورة ويدل عليه اطباقهم على ان العوارض
والخارج قوله قيل اعرض اه معناه انه لم يكن مذكورا في المختصر لانها منفية في الاكثر على الامور التي يحتاج الى معاونة المحال والوهم المفيدان الى
الموجبة الى الاغلاط وهذا القدر يصلح مرجحا لهذا الاختيار كما يصلح كفاية الكشف [illegible] الحقيقة على حاله وجه الاستيفاء للانحصار على [illegible]
الى لا يرد ان [illegible] المذكور في الشرح قوله وموضوعها الجسم الطبيعي [illegible] عبارة انهم في تعيين موضوعها [illegible] الظاهر في تقيضها ان الموضوع هو الجسم من حيث
انه ذو طبيعة وتعريفها يشير الى انه من حيث اشتمالها له على مادة وصورة [illegible] اليه في الشرح وفي اخرى انه من حيث اشتماله على الحركة والسكون ونحوه
الاول من حيث اشتماله على الحركة والسكون وهي التي من حيث اشتماله على قوة الحركة والسكون ويرد على الكل ان المسئلة القائلة ان كل جسم فله شكل طبيعي
ليس من جهة قوة التغير وغيرها واما جهة الاشتمال على المادة فان الشكل ليس مما ينفعل فيه من جهة المادية التي لو فرض لوجودها مجردة تنفعل الجسم ليس من خارج
هو الطبيعة والحق ان الحركة ربما يراد بها التغير مطلقا والسكون مقابله وبهذا المعنى وقع في عبارة الاوائل ان الاول [illegible]
ابدا ان المادة تتبع بوزنه ذا طبيعة مشار فان المادة انما يتحصل بالطبيعة وان الحركة القسرية لا تقتدر الا على طبيعة ممنوع ان الشكل
الطبيعي انما هو من الطبيعة في لوازم الكل الى امر واحد فلا تعدد ولا اشكال ولعل في الكلام كلام فان البعض الذي هو مبحوث عنه من انها
ليست في انواع الجسم والا من عوارضه بل قيل ان البحث عنها استطرادي فيرد عليه انه مع بعد تعريف الطبيعي بعض الاصول بانه يبحث عن الامور التي من حيث
ماهية ولو اجيب بان المراد بالامور المطلق المقيد وهو الامر الذي هو الجسم فيرد عليه ان تعريف الامر [illegible] فيلزم ان يكون المسئلة المطلوبة
خارجة عن اقسام الحكمة ولو قيل بان النفس بفصلها متعلق بالجسم فكانت من عوارضه نفسه وهو ظاهر ولو قيل ان النفس جزء من الانسان
وهو من انواعه ففيه انه يلزم ان يكون الجسم محمولا على النفس بوجه وهو مما يأباه العقل السليم وان قيل كما قيل في الاعتذار عن وقوع الامور
العامة في الحكمة ان تلك الاحوال داخلة الى البدن باعتبار انه متعلق لنفسه كذلك ففيه تكلف ظاهر قيل لا يبعد ان تقال ان موضوع
هو الامر المادي او تقال تعدد الموضوع باعتبار الاشتراك في المادية وقوة التغير هذا وامثال الذي حدث بعد ذلك امر قوله
او لو كان بهذا المعنى حيث الكان تفصيل المفهوم مقوما لحقيقته يرد عليه ان تقوم المهية على عنه انحاء نحو تقوم الذاتيات
وهذا لا تصور الذي المهيات المتالفة ونحو تقوم الفاعل بحلول فاته على حالها الحكماء والاشراقيه ونحو تقوم الحاجات حول الكلي مهيته
جملة مولفة ولزوم الطرفين ثم في استحالة الوسط ممنوعة لا نقول ان الكلام مبني على تحمل معنى وراي انتهاء البحث المبسوط فانه الى
الطرفين والاخير قد احتج على بطلانه فتثبت الاول فيتهدم الاساس لمن الفصل المنوع حاصل لانه اي لم المنية عالية فلا يلزم
استحالة الاخر فان زيدا حادث وقبله موجبات كاذبة فكونه زيدا [illegible] فيه تدبر لمن يحدث ذا القول بان زيدا بعد
الموجود انسان نفيه لا يحتمل على ما يحكم العقل وفيه نظر فان مصداق ثبوت الذاتيات والذات للذات
هو نفسها فيقول بوجوب الحاجة الى الذات وقد كان الكلام على تقدير انتفائه والتوصيف المهيات عارضة لنفسها كيف يجمع
البداهة فان وجود في الذهن معلول للفاعل اي نقول لم لا يجوز ان يكون ما نحن فيه من هذا القبيل فلا محذور قوله والقول بانهم
العدم الخ اه يرد عليه مثل ما مر انه منقوص بانعدام زيد فان العدم فردا انما ادى الى السلب هذا المعنى عنه بل
باعتبار ان ثبوت لشيء يتمادى على ثبوته وح لا يسلم الا انقلاب فان الانقلاب انما هو صيرورة مهية مهية كصيرورة [illegible] والى
اصطلح على انه انقلاب لا ملازمة فيه ولكن لا يسلم بطلانه قوله ولكان افراد الجواهر كلها واجبة الوجود الى وجود [illegible]
مثل ما مر فانه انما يلزم لو لم يقع الى الشيء وقد عرفت معناه ويحصل المقام على ما فصله [illegible] ان المراد معنى عبارات القوم

مرشد اليه ان الجوهر الموجود لا في الموضوع فنقول لا نعرف ان يفهم منه ان الجوهر جنس حقيقة الموجود بمعنى انه يكون فيه واقع من حيث [illegible]
موجودا كاملا فانه ح حقيقة جسم فان الضرورة شاهدة بان الشي الذي شانه كك لا يفتقر في الموجود اصلا فانه لو افتقر فاما الى
الايجاد او خلق الذات والاول ظاهر البطلان والثاني مسلم له والثاني بالعرض فهو الفرض كذلك والفرض لا يصح ان يكون على هذا التقدير كما [illegible]
والا لزم ان يوجد في عالم الواقع امور غير متناهية فان نسبته الى جميع الافراد على السوية فوجود البعض دون الاخر ترجح من غير مرجح فلو كان لكلي
بعد عيني ذاتي لي لو كان له فصل مقسم فلا يتصور تقويمه الا تقوم الذاتيات وهو خلف ولو انعدم فرد منه يلزم عن خير مهيته لانتفاء
لازمه وهذا ايضا خلف والملازمة الاولى ظاهرة بدعاية ما [illegible] لوجه كلام الشيخ في هذا الا ان ولعل الشيخ [illegible] بعد ذلك امرا [illegible]
والفرض انه الموجود بالفعل لا يصلح ان يكون عنوانا لحقيقة محصلة لحد ثبته ان مثل هذا الاحتياج الى الضمانات فيما [illegible] فان الوجود حيث
مهيته اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع فلا غاية على المحصل والفرض ان الكلام لا يكون لوازم بنسبة الملازمة العاملة والا لكان كل من
علم [illegible] قوله والا لما امكن تعقل شي من الانواع الجوهرية اذ فيه الفرض حصة فان الكلام فلا يكون لوازم فيجوز التخلف وان سلم فلا يلزم
انه لا يصدق على المعقول انه موجود لا في موضوع فانه الفرض موجود لا في موضوع من الموضوعات والتحقيق ان العنوان قد يطلق ويراد به ما يصلح مراة لشي
وذلك الشي لا يحصل [illegible] اول الوهلة الا به وقد يطلق ويراد به ما يصلح مراة مطلقا وعلى كلا التقديرين لا بد ان يكون اعلى من المعنون في مقام التعريف
فان اراد بعض الافاضل [illegible] شبهة في ثبوت الملازمة الا ان يبقى الكلام في بطلان التالي ولعل المورد [illegible] بان حقائق الجواهر معلوم لكل احد وان لا يخطر
في بالوجود [illegible] الى ضرب من التعقيب وان اراد الثاني فالجواب [illegible] الى الفرض وفيه [illegible] العنوان
فانه قد يطلق على حد الفرض بالنسبة الى المحدود وفيه المحذور ايضا ولا يدعي ان [illegible] انه لما وضع له لفظ العنوان في الاصطلاح بل ان الاطلاقات في موارد مخصوصة
نعم ان يراد ذلك في عبارة الشيخ ولو مجازا وان لفظ المهية ربما يطلق على ما به الشي هو هو وبهذا المعنى يصح اطلاقها على الواجب [illegible] ولذلك [illegible]
انيته مهيته وقد يطلق على الامر المعقول وقد يطلق على مهية وجود زائد عليها وبهذين الاطلاقين لا تصدق عليه [illegible] فلا يحتاج الى هذا التخصيص كما وقع في
الحواشي وقد قالوا ان المتبادر منه الثابت والقائم اذا [illegible] موجود معنى على المتبادر فلا ورود للشبهة الا [illegible] اصلا والتعريفات عند الجماهير
مبنية على المتبادر [illegible] ان يكون [illegible] فعلى هذا [illegible] الصدق على جميع افراد المحدود ولا شبهة في ان المعقول من الانواع الجوهرية لا يصدق
عليه انه موجود لا في موضوع فان النفس موضوع ولا يمكن ان يراد بالموضوع موضوع ما فانه يلزم ان يكون كل عرض جوهرا وايضا لا يقتضيه العبارة اصلا فقد ثبت [illegible]
[illegible] فلا يمكن ان يراد [illegible] في منع العرض [illegible] ان المعقول [illegible] الجوهري كما هو المتعارف [illegible] والمحل
بالنسبة الى [illegible] لا في موضوع [illegible] ظاهر في عبارة الشيخ بل هي موجودة فيه [illegible] كون الشي موجودا في شي [illegible] ان يكون [illegible]
محتاجا اليه في تقويم الشي [illegible] سابقا [illegible] في مبحث [illegible] الملازم بين المادة والصورة وكون المحل في العقل [illegible] ظاهر فان

العقل

العقول

العقل موجود بدون الصور العلمية لينحى مرتبة الهيولى لانه بهذا الاعتبار في العقول السوافل واما العوالي فانها قديمة مع ما فيها لان الصورة تقف على الحاصل في

سواء شيئية ذلك حاملات الان يكون مقابل اولية وقد راعى الشارح في العبارة عبارة الشيخ في الشفا قوله كما هو شأن الذاتيات وقد يشكك فيه بعض قوله

ان حقائقها [illegible] وقد يشكك لكونك تفطن بالمطابقة فيما قبل ويستعمله بها الآن في مستقبل القول ان ساعد بالتوفيق الله تعالى قوله لنفسه واذا لم

تحصل موجود بالفعل الخ وذلك لان حصة للوجود خارجية قطعا فالمفهوم السلبي الكهانا خارجا فالمركب منه خارجي [illegible] داخل فالمركب من المواضع في

الخارج كذلك قوله والا لصار باضافة معنى اتحاد فان الصورة بتمامه في العلوم الحكمية فضبط بان المفهوم السلبية اعتبارية والاعتبارات خارجة عن قوام الحقائق

المتحصلة ان السلبية معقولة بالقياس الى الخارج والجوهرية ليست كذلك فلعله موجود مع الانضمام في تقيد البعد ومع هذا الوصف فبالاصل ان تعلم مع الانضمام امر وجودي

مبائن للذاتية وهو خلاف ما تقرر فان المتقرر ان مفهوم العرض عرضي ولذلك صارت عنوانا لعشرة ولكن حدث معقولية بالقياس الى الغير فهو فانه فيه نظر فان المفهوم

الوجودي الذي لذلك وليس يصار صيرا فافهم ولمشتبه اركان الحكمة ومحمد واصول القوانين العلمية كلام به يقام اثبات انحصار الاجناس العالية في التسع كهم

والعرض او ردهم تقويم الاركان ولنا عليه كلام واذ ليس مقام الانقسام نورده هاهنا مخافة التطويل ولان لم يساعدنا الوقت يسطر ورده في مقالة ان شاء الله تعالى قوله و

لكن لا شبهة في تشنيع انه لا دليل لهم على العشرة قوله وقد علم مما ذكرناه الخ لعلك تقول ان بعض الجواهر غير حاصل في الذهن فهو جوهر بلا عرض قطعا فلا عموم والجواب ان الاحكام

كلها في العقول الفعالة كما تقرر في مداركهم وفيه نظر فانه قد تقرر عندهم وهو الذي نصره المحصل ان المجردات لا يوجد في الاذهان فهذه الجواهر ليست

بالعرض فقد وجد مادة التخلف وان الموجود الذهني الذي لا يوجد في الخارج ولو وجدت لكانت بحالتي الحلول وعدم الاستغناء فلا نفرق عليها الحال وعرضت في العين

كانت في موضوع ونحو عنصرت ما يعلى به الاشياء الله تعالى وفيه نظر فان الحصة الا بجانب جوهر وعرض فافهم والجواب انه الامر ما لعموم مطلقا والعموم من وجه المقصود منع

وهو ما نيز اي من التساهل الكلي اي الموجود الوهمي قوله كما ان مما تاه في مقولات العرضي والتسع فيه اي المقولات هي الاجناس العالية وقد تقرر في محله امتنع ان تعدد في الجنس

في مرتبة واحدة وغير جائز قوله ومما اورد من انه على تقدير كون الصورة الذهنية جوهرا او عرضا الخ منعها منفصلة وان ظنوا بما هنا فاوردوا في تفصيلها ان شاء الله تعالى قوله

في قرنه اما تقريرنا فهو ان هاهنا مقاصد ان الحاصل في الذهن هو ماهية معلوم والثاني انه العلم والثالث انه عرض والرابع ان العرض غير الاجناس العالية التسعة

والخامس ان الجوهر من العوالي الخ ويلزم من هذه المقدمات ان يكون الحاصل من جهة الاول مثلا جوهرا او لنفي اذ لا صلوح للتوافق المقولات العرضية للصدق

فالمحذور المحذور واما الاتحاد المفهوم فيها اما بمعنى التوجيه واحا صدق الا الاشتباه انما يجوز باشتراك اللفظ فالعرض للنفس الى بمعنى المتغير [illegible] الجانب من

الانقسام عنوانها ولا يلزم صدق واحد منها فيما نحن فيه وقد كان المحذور فيه والفارق بمنع الموضوع وذلك [illegible] معدا اليه للانعكاس كما ل

في الشرح آنفا ورد عليه اولا بان الفعل بان لكونه غيره معنيين بمنع مقوله وما ذكرنا [illegible] الاخر من [illegible] المقولي نعم للعرض

معنيان كما يشير كلام الشيخ في الشفا والشفا المتاخرين وقد انما [illegible] العرض كما يليق بالمقالة ثم ايرادهم العرض من معنى احدهما مناف للجوهر والاخر

كلا ان المجمع الذي قيل بعدم منافاته لو الخمر لا يؤدي الى الاشتباه ولولا [illegible] الا عند [illegible] الحاصل من الجوهر واما الحاصل من الكم متصلة

فلا يتأتى فيه فإن الحاصل منه لا يتعدى عليه أنه عرض لا يقتضي القسمة فلا كيف أصلا وقد قالوا بكيفية العلم فتقرر الشبهة على المستدل القائل بأن العلم من الكيف والجواب أنه

لا شبهة في أن الكم الحاصل ليس بموصوف بالانقسام فإنه من المجردات فلعل مرادهم في رسم الكم أنه العرض الذي يقبل التجزي لذاته إذا فرض موجودا في الخارج كان قابلا لوجود

ويسقط ما يحصل من سائر المقولات من التعقل عرض وكيف بالمعنى الأعم وعرض بالمعنى العرضي ونعيد الكلام كلام فإن الإضافة الحاصلة في العقل يصدق

عليها مشابها بأن حد الكيفية يقتضي أن لا يكون نسبة ومعقولة بالقياس إلى الغير والإضافة منافية على خلافه فيلزم التنافي ويمكن أن يتكلف في تحصيل معنى الإضافة

بحيث يندفع الإشكال بأن الإضافة عرض لا يعقل وجوده في الخارج إلا بالقياس عرض آخر لا عرضية وبهذا اندفع [illegible] إنما هو بمعنى العرض الذي لو عرض في

الخارج لا يعقل العروض بالقياس إلى عرض ما يجد له والحاصل من الإضافة في العقل لا يصدق عليه وإنما هو كيف في النفس بمعنى أنه لا يعقل عروضه بالقياس إلى

عرض ما يجعله له أو لأمر آخر بل إنما هو معقول النفس مع تعقل أمر آخر وبهذا الجواب [illegible] الوجوه لوجوه العلم بالإضافة والكيف فافهم ومنها ما أوله أن [illegible] في الشواهد الربوبية

وحاصله أن من جملة الدلائل المقامة على الوجود الذهني هو حصول الأشياء في الذهن فالحاصل في الذهن من الجوهر ماهيته لا أفراده والحاصل من الحيوان مفهومه [illegible] منه وظاهر أن

مفهوم الجوهر على ما [illegible] من الأنواع والأفراد المحصلة [illegible] النفس [illegible] الأفراد النفس [illegible] الأركان [illegible] في نفسه [illegible] وهكذا الكلام في تصور ماهية الإنسان و

الحيوان وغيرهما فالجوهر جوهر بأي وجه [illegible] الجوهر [illegible] الجوهر جوهر ذهني [illegible] كيف نفسي وكذا الإنسان وغيره [illegible]

موجود ليس بمقوم

كل ماهية أو حقيقة [illegible] من الوجود بحيث يترتب عليه آثاره المخصوصة [illegible] الجوهر ماهية أمر وجوده في الأعيان لا في موضوع وكل موضوع ليس موجود [illegible]

علم ماهية الجوهر [illegible] ذلك الوجود [illegible] أن يصدق على النفس ماهية الجوهرية المتحدة في الذهن بوجود قائم بالموضوع الذهني [illegible] الجوهر [illegible]

وهذا أمر غريب [illegible] كيف [illegible] التخصيص [illegible] التخصيص [illegible] التلخيص [illegible] التفصيل فليرجع إليه الشواهد [illegible]

[illegible] عبد الله [illegible] فإنه [illegible] الوجود الذهني [illegible] على أن [illegible] وجود [illegible] الذهن كما دلت [illegible]

وجود [illegible] الأمران وجود الأشخاص [illegible] في الذهن [illegible] التحصيل [illegible] كذلك أنه [illegible] موجبات [illegible] الوجود [illegible]

في [illegible] وربما [illegible] قضايا موجبة [illegible] من موضوعات [illegible] كما [illegible] إلا [illegible] بأنه [illegible] أو [illegible] أن يوجد كذا [illegible]

في الخارج [illegible] الأفلاك والمقام [illegible] لكن المقام [illegible] ضيق [illegible] ذلك [illegible] أن الجوهر الحاصل في العقل جوهر

التقوم

بماهيته وبهذا [illegible] لصدق مفهوم الكيف وهو مقول [illegible] أن يتقوم بالجنس [illegible] إلا فصل [illegible] الأول [illegible] بسيط و

خصوص

الثاني [illegible] الجوهر [illegible] والثالث [illegible] بالعقل [illegible] فإن مفهوم الجوهر [illegible] التقوم [illegible] مقام

هو [illegible] الكلام [illegible] مفهوم [illegible] الكلام [illegible] والجواب بأن الصدق

الكيف [illegible] بالقياس إلى [illegible] العرضية [illegible] خصوص [illegible] الجوهر [illegible] العرضية

فلا [illegible] بالقياس [illegible] الموجودة في الأعيان [illegible] الكيف [illegible] الحاصل في العقل [illegible] مفهوم الجوهر [illegible] العرض

الكيف

الكشف لا يلزم منه محذور فلا حاجة اليه وذلك التطويل قلنا نعم لكن لما كان التحقيق عنده ان الحصول انما هو حصول الشيء بماهيته لا فرده بنى عليه كلامه ولكن كلامه
في ذلك الكتاب منقول عنه فارجع اليه فانه قد علم بخصوص القواعد قلنا لا بأس اذا ادى اليه التحقيق مع ان المفهوم مفهومه موجود لا بالجوهر والعرض ونقسم
لها بالنسبة الى افراد وجدت في الخارج كانت موضوعة او لكل من موضوع فرد عليه وعلى هذا الاشتباه اصلا ونقلنا انما الغرض الاشكال في محسوسات
الحاصلة في الحواس الظاهرة والباطنة وهي الكلام في المسلم [illegible] مقبول لنا بني عليه احتمال الكون ودعوى ان حصول الشيء بلا تعين غير معقول فمفهوم الجوهر اذا
حصل في العقل فلا يلزم ان يتخصص فيصدق عليه الجوهر بالحمل الشائع وصدق الكيف [illegible] المحذور وحاصله انه قبيل من شرحه هو فقط
ان الاشخاص الخارجية موجودة في الذهن [illegible] في رفع اصل الاشتباه على التقديرين الاولين اي ما تقرر واما المحسوس فلتعقل الى انه لا يتقوم
وعلى التقادير فالكلام لا يخلو عن اضطراب فتدبر ومنها ما اورده شارح التجريد ابو علي القوشجي بان الحاصل في العقل لما كان كحصول الاول
مفهوم المعلوم وحصولها كحصول الشيء الذاتي ينبغي ان حصوله في غير قيام وهو عين المعلوم وهو ليس بكيف اصلا بل الحاصل من الجوهر جوهر ومن غيره غيره
فلا اشكال اصلا ان اورد على هذا الحاصل والذي هو الحالة النفسانية المعبر عنه بالمجاز انه ادراكه وهو العلم حقيقة وهو مغاير للمعلوم وكيف النسبة فان
اورد الاشكال عليه فلا ورود اصلا وتعرض منه مانع النواهي الربوبية وغيره وايراده في هذا المقام [illegible] التعقل الثاني وفيه
محذورات الاول انه يلزم ان يكون الحاصل في العقل على الوجه الاول عاقلا لنفسه ولغيره وذلك في النظائر اما الملازمة فلانه مجرد وكل مجرد عاقل
اما الصغرى فظاهرة واما الكبرى فلانه مما تبين في الالهيات ان شان المجرد ذلك فان قلت منقوض بالصور الحاصلة في العقل على الطريق المشهور
قلنا لا نسلم ذلك فانه وان كان مجردا لكنه وجوده ناعتي والمسئلة الالهية انما هي جارية على ما هية المجرد المستقل والجواب ان المسلم انما هو من موجود
بالعينية دون الذهنية ولا شك ان الحاصل في العقل على الوجه الاول انما هو موجود ذهني فانه لا يترتب عليه الآثار المخصوصة فان
الانسان الحاصل في العقل ليس بطويل ولا عريض ولا نام ولا متنفس ولا السواد ولا ابيض ويتكشف الحال في مستقبل ان شاء الله تعالى والثانية انه
لا يعقل وجود هذا الموجود في العقل فان نسبة [illegible] موجودات المجردات اليه والجواب عنه ان معنى العينية كون الصورة المنبسطة على الارض
في التمثيل [illegible] المعنى في اللفظ فان وجود هذا الامر متعلق بالنفس بما جزء له ولولاه لانعدم فافهم والثالث ان احد الحاصلين اذا كان متحدا بالآخر والفرق
انما هو بالاعتبار فالاشكال عايد والا فالعلم الكائن بالحقيقة هو الحاصل بالحدوث فقط [illegible] والعلم الحاصل [illegible] علما والعلم واحد
والرابعة انه [illegible] مذهب [illegible] ولذلك فان قلت [illegible] منصب المشائين قلنا نعم لكن المقصود ان الاجتراء على امثال هذه النظريات لا ينبغي لاحد الا [illegible]
دليل دال [illegible] بان المذهب اتحاد العلم والمعلوم وتغايرهما ولعل من زعم انه مذهب الحكماء لو ظفر بذلك في المقام [illegible] المطالب
ومنها ان العلم حقيقة من الحقائق [illegible] على علمنا بانا نتمثل [illegible] بالعرض وغيره من الحقائق الجوهرية والعرضية فلذلك الحقيقة
عين الذات والانصاف ان [illegible] كونه موجودا في الخارج [illegible] فهو امر زائد [illegible] الحاصل في العقل عند العلم هو حقيقة المعلوم فهو عارض

الجسم

امثال

[illegible]

له عروض الكاتب للانسان كما كان الحلم عنده كونه متحدا بتلك ولو اتحد اعراضيا في نقول ان تلك الحقيقة كيف وعروضه ثم الكيف وغيره وان انعلم اي

ما يصدق عليه متحد مع المعلوم كما يقال ان الكاتب متحد مع الانسان فقد صح السائل ولا محذور وفيه المطلوب وبهذا الشعر كلام الامام لكنه في فصل

الجوهر والعرض وفيه نظر اذ الحقيقة العلمية العارضة الكائن عروضها الحقيقة المعلوم الحاصل في الذهن عروض المحمول بالمواطاة المعروضه وهو الطالب

ثم كلام بعد انه قابل نفيه لا نجد الا مفهوم موجود فيه بل من العارض لمعاني المعلومات وهو ليس بكيف ولذلك ادعى انها غيره وهو في الحقيقة

كيف فلا فرق التشبيه ولئن تنزل عنه فنقول ان حمل الكيف عليه الكان حمل الذاتيات فيلزم ان يكون محمولا على الحقائق الحاصلة في الذهن فان الصورة

الكيف

شاهده بان الحقيقة المحمولة على امر لابد ان يكون اجزاؤها محمولة ايضا محمول ايضا فقد ثبت حمل الكيف على حقيقة المعلوم الحاصل واذا صدق

على الحقائق الحاصلة صدق العرض على ما حكم بعود المحذور ثم القول بكونها كيفا دون الامور العامة تحكم بحت فان رسمه بظاهره صادق عليها

الا ان اتكلف بتقييده بامور تخرج تلك الامور العامة عنه فيرد ان الكان عروضها عروض الانتفاء فنقول لا نجد مرارا يكون انتزاعيته

اولا على الاول يرد معنى ما اورد على الثاني الاول وعلى الثاني يرد عليه مثل ما يرد على الشرح التجريد فقد كان القائل زبده واحسن مقوله وعلى النظام

يلزم ان لا يكون النفس عالمة بل حافظا لمعلومات فان الضرورة شاهدة بان الصفة الجزئية بالسواد والتربيع ما دي على ان الصفة بها

فافهم ومنها ان قولهم بحقيقة الصور الحاصلة على سبيل المسامحة ومقصدهم ان الجوهر والعرض هو موجود الخارج فاطلاقه على موجود الذهني على

سبيل التشبيه للامور الذهنية بالامور الخارجية وهذا لا يخلو عن تكلف ومنها ان القول بالانقلاب وحاصله ان الماهية الحاصلة كانت في الخارج جوهرا

مثلا واذا حصلت في العقل انقلبت كيفا وهذا لا يحصل عند التحقيق وقد ثبت من هذه الاقاويل ان النفس لا يكر الا بانها هذا

يقدمه من تلك المقدمات عن الظاهر فتدبر واعلم انه ليس معنى قولهم ان كليات الجواهر جواهر ما تدفع في بعض المقالات ان الحاصل في الذهن هو الذي هو

حاصل في الخارج فهو الموجود في الخارج هو الموجود في الذهن كما اشتهر به شرح المواقف وربما ينظر من لسان المصنف ايضا ان الامر الحاصل في الذهن المتشخص

وجد في الخارج كان لا في موضوع وربما يتراءى من التشبيه وقولهم ان كليات الجواهر حاصلة في العقل وان الكلية عارضة في الذهن وان

حاصل في الذهن لو وجد في الخارج كان لا في موضوع فوان الذهن بالنسبة اليه الحاصل فيه موضوع وانه جوهر لا في موضوع في الخارج ان الماهية الحاصلة في

الذهن المتصفة بالكلية لو وجدت كان كذلك فظهر ان الماهية موصوفة بالكلية الحاصلة في العقل تارة توجد في الخارج لا في موضوع وتارة في الذهن في موضوع

والكل بعضها فان ارادت نفسه وقصارى مرادهم ومع ذلك بالاخرة وبه يعلم بطلان الاتباع وحاصله ان معنى قولهم ان الماهية لا بشرط من حيث انها ذلك ان الموصوف بالكلية

بشانه ذلك فانه لذاتها فان الموجود في الذهن ايضا كذلك نعم يوجد في الخارج فان الانسان في الذهن لا في الخارج موجود وحاصله ان الانسان الموجود في الخارج من الموصوف

بكونه موجودا لكن تعقل الانسان في قوله والكان عرضا اي خصوص وجوده الذهني وكونه كليا فان تقرر وكونه كليا اما معطوف على الضمير المرفوع في كان فيحتمل ان الكلي

كونه

والكان عرضا بحسب وجوده الذهني او معطوف على المخصوص او وجوده الذهني كالكيف وان كان عرضا بحسب خصوص كونه كليا وعلى التقديرين فقد خطاهر

خصوص

فالامر الثاني في الذهن جزئي ولذا العوض ثبت باعتبار الكلية بل الواضح ان يوصف بالكلية انما هو الكلي الطبيعي لا الطبيعي لانه [illegible] يحمل بعده [illegible] فان الثبات

فانه اذا وجد متعددا بالكلية الا انه لم يبق الكلام في ان موجود في الذهن اذا وجد في الخارج بما يخالف حقيقته ولم يقل الشارح ان المعقولات اذا حدث [illegible]

حقيقته واذا لم يحدث [illegible] اخرى الكلي الا ان لا يبعد ان يقطع في ماهيات الجوهر والعرض انهما متساويان حقيقة فيلزم اذا وجد المعلوم الموجود في الخارج في

الذهن ان يختلف حقيقته كما ان حقيقته المحو المذكور انه الحادث فاذا لم يحدث حقيقة له في الشرح يكن هذا النظر بعينه يجي فلعله اورد حديث اختلاف الحقيقة

تبرعا او انه اراد باختلاف الحقيقة حيلولة حقيقة تلك الصفة وهو بحسب اللفظ بعيد فافهم قلت لا يلزم اه وهو لحي ولا نوع ان لا يكون الجنس بالنسبة الى الفصل عرضا

عاما والا لزم تكرار الذاتي والنظر يلزم من الحقيقة من امور غير متناهية فالاطلاق لو وقع بلا بد من حمله على المقيد [illegible] والموضوع ماله الى اليه اه والتقييد

بالمستغني لان الاشراقيين لا يقولون الا الحلول الاعراض فالموضوع والمادة عندهم واحد وان اراد بالتقويم التقويم في جنب الماهية لان الموضوع

بالنسبة الى الحال فيحتاج ليلا طبقه والحاصل ان المحل المحتاج في تشخصه الى الحال المحض النسبة سواء كان المحل اذ شيئا او جوهرا فهو والعادل غير محتاج بحسب حقيقته الى الحصة الحال

والمحال المحتاج اليه بحسب حقيقته وتشخصه فهو موضوع والا فهو مادة وتحقيقه فيما سيأتي ان شاء الله [illegible] والمراد من الامكان اه المراد من الامكان في نفس الامر ان الشيء بحيث لو

فرض وقوعه لم يلزم منه محال فان اريد يلزم المحال اللزوم لذاته فهو ما والامكان الخاص فلا حاجة الى التقييد بحسب نفس الامر فالمراد المحال الاعم

من العيري والذاتي مع كون المقدم واقعا في الجملة الا ثبت على بعض الارادة مع ان الامكان لو اريد من الامكان الخاص مطلقا كان صحيحا ومع ما لا حاجة

ان يتوهم ان امكانه بالامكان وجود العشرة اه والاظهر الخاص والتوهم بعيد فان الفن تماه عدل على ان الامكان لا يحمل فيه قيد الواقع الذي كثيرا

فالمتوجه ان قصره على غير الواقع بعد بعيد ومع هذا فلا يتجه على عبارة الكتاب [illegible] وهذا التفسير عقول عن مقصود [illegible] كما هو ظاهر من العبارة العوائد ان

للتفسير في ظاهر ولو اريد الامكان الخاص لم يثبت لنا تلك العوائد اما الثاني فلانه لو قيل ما يمكن فيه الاتحاد امتناعا فلكن كان كل جسم يمكن فيه تحقق الاتحاد امكانا

ذاتيا واورد عليه بالانتقاض بالجسم الذي لم تشمل الافلاك فانه يمتنع ان الجسم لا يمكن ان يتحقق فيه الاتحاد الا الفلك والافلاك لا يمكن فيه ذلك وبيجه عليه او لان

الانبساط ان فرض محضه فانما هو في المحيط الاعظم بجنب يحرم السطح المحدب عن الاتصال وهو لا ينافي تحقق الاتحاد لوجه آخر وفيه نظر ظاهر فانا نتكلم على مذهب

المعروضين ومذهبهم ذلك ما قلت فانما هو نتيجة دليلهم المشهور وثانيا ان الانبساط في الافلاك انما هو بالنظر الى الجسم الغير واما بالنظر الى الجسمية [illegible] وكلاما نهاية

هذا النحو فان قلت يلزم الدور قلنا لا فان المراد ما فيه الامكان بالنظر الى تحقق الاتحاد بالنظر اليه واعترض عليه بان هيولى الافلاك ايضا آتية مع انها داخل في قوام الجسم

بما هو جسم والجواب ان المراد بامكان الاتحاد الاعم من ان يكون باعتبار تمام ماهيته او باعتبار ما يتقوم به ولا يخلو عن تعسف وربما يقع ايضا الهيولى عن تحقق الاتحاد فيه حاجة الى قيد

الفرض واما الاول فلانه لو ترك قيد الفرض لم يشمل الافلاك فان تحقق الاتحاد فيه ممتنع ولو بالنظر الى الكون التوعية فلا بد منه ولو ترك قيد الامكان [illegible] المحال الحال لازم الجسم وهو ليس

الاتحاد ويخرج عنه بالفرض فيه فقط والنظر يلزم عنه ان يكون المحيز من العوارض المفارقة وفيه نظر فانه يلزم لو كان هذا ضروريا او شرط في الرسم ان يكون لازما للجسم

لا انه يمكن ان يفرض ان الجسم بالفرض فيه الاتحاد في الجملة وهذا المعنى لازم للجسم [illegible] فقد اعترض والاظهر ان اعتبار القيد الاخير غير مضر فلو اريد الامكان الذاتي

الامكان عام

مقصود

فلا احتمال اصلا قوله قال الامام الرازي اه اورد عليه ان هذا غفول عن قيد الغرض فان الامكان الداخل على الفرض فالمعنى ما يستلزم فرضه [illegible] الوجوب الالهي [illegible]

كلام فالاتي [illegible] لا يقول ببطلان [illegible] ما فيه فرض الايجاد واحيانا [illegible] باعتبار [illegible] خارج ونعم ما قيد [illegible] الانوار [illegible] مع [illegible] عن الوجوب [illegible]

عفو عن الانواع الثلث فان المحقق [illegible] انما هو المحور فقط فانقلت ان الحادثات والموجبات كلها متحركات فيلزم وجود محاذ [illegible] قلنا النبي [illegible]

ان انقطاع [illegible] دوام بل انقطاع انما هو على حوادث [illegible] الافلاك المثلثات والخوارج متعاقبة على دوام [illegible] والمقصود [illegible]

ثم لا يحمل على الامكان الخاص الذي هو نفي [illegible] او الامكان مطلق [illegible] قوله نعم [illegible] اه لا يخفى [illegible]

الكلام لكن لا يرد على الامام اصلا فانه لم يقل [illegible] ان الجسم [illegible] ان يتحرك او يسكن او يتخطط بل مراده ان هذا [illegible] الجسم [illegible] الا ان يراد الامكان

الواقع الامكان العام لا الاستعدادي فان الاستعداد [illegible] انعدام المستعد [illegible] على سبيل الوجوب او الامكان [illegible] في الافلاك [illegible]

قد يحكى الانواع على سبيل الوجوب [illegible] الاستعداد [illegible] فان الانواع المعتبرة [illegible] مطلق [illegible] الاستعداد مطلق [illegible] فرد منه موجودا [illegible]

[illegible] ظاهر فانه لم [illegible] الامام [illegible] على ما ذكر بل اراد ان [illegible] الانواع الثلثة [illegible]

[illegible] فالامكان [illegible] على الفرض [illegible] الانواع [illegible] على سبيل الوجوب [illegible] غيره [illegible]

[illegible] الافلاك [illegible] الانواع [illegible] فلا ينافي [illegible] كلام الامام [illegible]

[illegible] ان الكلام [illegible] للمعترض [illegible] الانواع الثلثة [illegible]

[illegible] كلامهم على [illegible] فانهم [illegible] في مقامات [illegible] والغرض هو [illegible]

الفصل [illegible] ان مطلق الانواع [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] الانواع الثلثة [illegible] الامور المتوهم [illegible] الجوهري [illegible]

فان السطح الجوهري [illegible] الاهتمام [illegible] التوهم [illegible]

[illegible] الصفة المذكورة [illegible] الامكان [illegible] الصفة المذكورة [illegible]

والمحاذاة [illegible] وهذا الكلام [illegible] السطوح [illegible] الخطوط [illegible]

[illegible] الى مذهب المتكلمين جميعا [illegible] ان الجسم مؤلف من السطوح الجوهرية وان [illegible] مذهب [illegible] المتكلمين [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] مع ان [illegible] كلامهم [illegible]

[illegible] التوهم المذكور [illegible] فرض الانواع الثلثة [illegible] على التوهم القائل

[illegible] على [illegible] ان الجسم [illegible] الانقطاع على القوام

في بحث والجواب ان المقصود ابانة خاصة لا تقيد بامعلوم لكل احد منه غير عزيز قوله والجواب ان المراد اه اورد عليه بتجويز الاعتراض بان القابلية

ان اريد اعم اه القابلية بالغير فالنقض بالهيولى والصورة الجسمية والنوعية وان اريد القابلية بالذات فيلزم ان يكون لا يصدق على شيء من افراد الجسم لان القابل

بالذات هو الجسم التعليمي عندهم وهو عرض فالقابل بالذات انما هو الموضوع واما الجوهر فليس له اثر في عالم الواقع بل المتبع ذاهب يمنع الانحصار بل

الجسم ايضا كذلك بل قيل ان القابل بالذات انما هو الجسم دون الجسم التعليمي وسيجيء ان شاء الله تعالى ما يتعلق بهذا المقام وتحقيقه في مقام الكلام فانه متعلق بالصورة

فالقابلية بالذات لا دخل فيها للهيولى في القابلية بالذات واجيب بان الجسم بما هو جسم مرادها للصورة كما ان الصفات وبه التوصيف والمقصود ان الجسم

في بادي الراي هو القابل للابعاد واما الهيولى ففي خفاء فهو في بادي الراي ليس كذلك اه وهو فقط وانما اعتمد على بعض المسالك فانه لو قيل او لان الذي

يعرف من الجوهر الممتد وغيره مركب من الهيولى والصورة لادى الى تطويل ... وذلك ... في المسئلة القائلة ان الجسم جوهر

من الهيولى والصورة فمعنى قوله ان القابل للابعاد ليس فقط هو حقيقة الجسم بل هو من ... ويمكن ان يصح التوصيف بان الجوهر ليس ذاتيا للصورة

اصلا فان الجسم عرض عام للفصل وكذا القابل ليس ذاتيا للهيولى فان الفصل خاصة للجنس واذا الصورة او الا فرض ... لكن يكون محمولا على الجنس والتمام

والنوع فالجوهر كاشف عن الجنس والقابل عن الفصل فقيل الحاصل ان الجسم هو جوهر ... وقابل له كان ... الا ان يبنى على الهيولى والصورة

اصلا فتدبر ولنا ههنا كلام سنذكره ان شاء الله تعالى في موضع يليق به قوله لا تقابل الجسم عبارة اه مبني السؤال حمل القابل على المستعد والاستعداد

الا للهيولى فالتعريف صادق عليها في ... المقرر عندهم ويرد عليه ان حقيقة الصورة الجزء الذي يكون به ذلك الشيء المركب بالفعل وهو لا يمكن

ان يكون ... لتفصيل المقام في مبحث الهيولى قوله لانا نقول القبول ههنا اه يرد عليه انه لو اريد مطلق ... فالتعريف لا يصدق

على ما لا الابعاد فيه ولا فرض ... فلعله اراد مطلق الاتصاف المطلق ... الفعلية والامكان فيرجع الى الامام قوله وعرض ... اه منشاه على

ان هذا التعريف صدر واعترض بان الامام ... بانه رسم حيث قال انه رسم للجسم الطبيعي لا حد لما بينا في ساير كتبنا ان قول الجوهر على ما تحته قول اللوازم

... وان مقصود الامام ان قول الجوهر قول اللوازم عندنا واما قوله قول اللوازم عند الحكماء فلم يلزم منه اصل بل الحكماء ... يقولون بانه

قوله والجواب اه حاصله انه رسم كما انه عن الفصل الحقيقي او انه حد لا باعتبار هذا المعنى ... باعتبار ما لكن عنه وهذا كما يقال ان الموضوع

في ... في القضايا الا افراد والاول هو الظاهر فان ... يقتضي ان ... علم ان ما لوجه هو الوجه بالذات في الموصوف بالذات انما هو ...

بالموصوف حقيقة انما هو هذه الامر ... فيكون ... واما ... فليس ... حقيقة قوله موضوعات الفن الكلية اه لان ... في علم ... متعلق

بالافلاك وكذا النفوس فيها ... النفوس فان العقل ... فيهما اكثر فهو اشرف ... على ...

في الاعيان الجزء الذي ... قوله كالسرير ... او ...

... الاشكال ...

والظاهر ان هذا الذي ذكره متحقق فيه قوام التخصيص بالمفرد وقلت ان المراد ان جميع الاجزاء التي يمكن فيه في الوهم او الفرض اما بالقوة وهي متشابهة وهو مذهب محمد بن عبد الكريم

الشهرستاني او غير متشابهة وهو مذهب الحكماء او كلها بالفعل اما متشابهة وهو مذهب جمهور المتكلمين [illegible] وبعض الاوائل من الحكماء واهل الهند او غير متشابهة وهو مذهب

النظام [illegible] وبعض الاوائل [illegible] ولا يخفى ان هذا النوع ايضا لا يتناهى في المركب وكذلك [illegible] في [illegible] كما ان النزاع انما وقع في المفرد [illegible]

[illegible] نعم ان التأليف من الجواهر الفردة وعدمه يتم على تقدير التأليف بتلك الاجزاء متشابهة وغير متشابهة [illegible] في تركيب [illegible] ولهذا ذهب [illegible] النحو [illegible]

فيه [illegible] فلو [illegible] الاختلاف ينبغي ان نقول ان الجسم سواء كان مفردا او مركبا لا يخلو من ان يكون جميع اجزائه متشابهة او غير متشابهة حاصلة بالفعل او لا يكون فلا يخلو

ان يكون منفصلا لاجزاء [illegible] اصلا او منتهيا اليه [illegible] وعلى التقدير بالفرد [illegible] ولا يبعد [illegible] النزاع في [illegible]

مركب [illegible] معرفة حاله حال المركب فانه من المفرد الذي [illegible] وقال الحاكم ان في [illegible] مذهب الاولين نظرا فان [illegible] التأليف من الجواهر الصغار الجسمية

كما يراد [illegible] ومنها التأليف من الخطوط والسطوح [illegible] منها كما [illegible] لبعض المعتزلة واصحاب [illegible] مذهب [illegible] في المركب والكلام في

المفرد وبان الذي [illegible] القول به انما هو تركب الجسم من السطوح وتركيبها من الخطوط وتركيبها من الجواهر الفرد [illegible] مذهب جمهور المتكلمين [illegible]

فانه لا يقول احد بان الجسم مؤلف من السطوح والخطوط [illegible] فان القول بان التأليف من الخطوط [illegible]

[illegible] على النفي مع انه [illegible] ذلك [illegible] الاستبعاد بان الخطوط [illegible] التأليف [illegible]

العقل ان تكون الخطوط جوهرا [illegible] فالجزء والخط [illegible] ان لا يكون مذهب احد نفي الكلام في مذهب

النظام بان الجسم [illegible] فان مذهبه انما هو التأليف من اجزاء غير متناهية وكل جزء منقسم بالفعل [illegible] اجزاء الجسم [illegible]

[illegible] بعدم تناهي الاجزاء الفردة [illegible] ان مذهبه [illegible] الجواهر الفردة [illegible]

[illegible] الامر [illegible] احتمالات اخر كالتأليف من الخطوط فقط او من السطوح فقط والاختلاط منهما ومن الجواهر الفرد [illegible]

[illegible] متناهيا وغير متناهيا [illegible] هذا [illegible] العالم [illegible] ان يحمل

منقسم الجسم البسيط [illegible] ذكرنا واما [illegible] في الشرح [illegible] مذهب [illegible] الانقسام الى الاجزاء [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] لان الاتصال [illegible] التركيب من الصورة والهيولى وغيرهما [illegible] فيه [illegible]

مذهب القائل بالتركيب من السطوح والخطوط [illegible] من الاجزاء الفردة [illegible] مذهب النظام وكذا مذهب الشهرستاني [illegible] المقصود

[illegible] في الكتاب [illegible] مذهب القائلين بالجواهر الفردة في [illegible] الاخر فانه [illegible]

[illegible] في التعبير عنه [illegible] وقد [illegible] ان الحكم اذا

تعلق بالكلام [illegible] او ما في معناه [illegible] لان الجزء الذي لا يتجزى قد صار [illegible] الجوهر الفرد نفسه [illegible]

باعتبار الاصل او الوضع كقوله تعالى تبت يدا ابي لهب فانه ايماء الى ان الوصف اللاهب اي جهنمي وتحقيقه في غير هذا الفن لكن يرد عليه [illegible] اخره ويرد عليه في آخر الفصل

قبول الانقسامات لا الى نهاية ليس من عوارض الجسم من حيث انه ذو طبيعة او مشتمل على هيولى او انه مستعد للحركة والسكون فلا يكون من الطبيعي وبهذا اندفع

النقض بما يقال ان عدم التأليف من الجواهر الفردة من عوارض الجسم الطبيعي وما اورد عليه انه ان اريد عدم التأليف منها فذاك والبسيط فليس من عوارضه الذاتية

لعدم اختصاصه به وان اخذ بمعنى عدم الكلية لم يكن من عوارضه اصلا لا منشاعه فالجواب ان العرض لا يلزم ان يكون مختصا فان الحس عرض ذاتي للفصل

ونسبته الى [illegible] بالعرض عدم الرابطة في العرض الغير المساوي وهو لا ينافي عدم الاختصاص ويمكن ان يرجع اليه ما ذكره اما ما ذكره الشارح ففيه

وعدم التأليف الذي ان اريد به سلب [illegible] الاتحاد فلا نسلم ذلك [illegible] في بقول بالاتصال ويكون ثبات الانقسام اي عدم النهاية فانه [illegible] عدم

نقطة لا يستلزم عدم الاتحاد فلعله من عقولنا قلنا المقصود الاستدلال لا الاستدلال وان اريد التأدي فلا نقرب [illegible] اللهم الا ان

يكون مقصوده عن ما به يتجوهر الموضوع دون ان يكون مقصوده عن التأدي والجواب ان المراد الثاني لكن مطلقا بل التأدي لكن يكون اثباته في قوة

اثباته فانه لم يرد التنبيه قبول الانقسام لا الى نهاية بحيث يشمل مذهب النظام فانه لا يثبت مذهبه بل اريد قبول الانقسام لكن بالقوة وهو الا

ولا شبهة في ان اثبات اللوازم النسبية للمقومات يجب ان يكون مسائل في الفن [illegible] ويمكن ان يرجع الى ما ذكر بان [illegible]

الى ما ليس دون اثبات المقومات لا يكون من قبيل اثبات العوارض الذاتية للموضوع بما هو هو موضوع والثانية ان كلامه [illegible] بانه ليس من

الطبيعي وانه من مباحث الالهي وفيه بحث فان اثبات الذاتيات ليس في شيء من المسائل فان المحمولات في المسائل لا بد ان يكون خارجة محمولة [illegible]

فرق بانه فرق بين الذاتي وما ليس [illegible] فيحتمل [illegible] من الطبيعي الا ان يرجع الى ما ارجع والجواب بانه لم ينقل بانه من مسائل العلم الالهي بل

الذي قاله هو انه من مباحث العلم الالهي [illegible] ان مباحثه ان اريد به [illegible] المسائل فالمنع [illegible] وان اريد [illegible] مسائل فلا

اختصاص بالالهي والا فرق [illegible] هي ان ثبوت الذاتي يكون بين الثبوت فلا يكون مقصودا في علم اصلا بالبرهان مع انه

لكن والجواب ان الجسم انما يتصور بانه الطويل العريض العميق وهذا غير مقتض لان يكون متصلا بل القائلون بالجواهر الفردة ايضا يجوزون ان التأليف

بلا امتداد وقد يرد [illegible] ان صاحب المحاكمات [illegible] يكون مسألة [illegible] الطبيعية وانه [illegible] الاولى [illegible] وما عليه والثاني

ان تجزئة الاجزاء وعدمها خارجة للاجزاء التي هي اجسام عند الحكماء فيكون [illegible] عوارض الاجسام [illegible] السيد قدس سره [illegible] ان اراد تجزئة الاجزاء

الانفصال بعضها عن بعض بالفعل وعدم تجزئتها عدم ذلك الانفصال فهو عارض للاجسام [illegible] بعدم اتصالها والاجزاء [illegible] الانفصال موجودة بالقوة فلا يكون

عدم الانفصال عارضا لها الا بالقوة وان اراد امكانها فهو عارض لجميع الاجسام الموجودة من حيث هي [illegible] المعنى الذي [illegible] والتجزئة انقسامها

بالفعل الى اجزاء وعدم التجزئة عدم الانقسام بالفعل لكن مع ان [illegible] ذلك والكلام [illegible] عوارض الاجزاء التي هي اجسام طبيعية [illegible]

[illegible] ثم قسمنا كل نصف منه الى نصفين [illegible] انفصال [illegible] الى نصفيها الذي [illegible] الجسم [illegible] لم

بحراما مع ان من شانها ذلك الصفات دار بعاث اجسام فيصح ان تجزية الاجزاء وعدم تجزيتها عارضة للاجزاء التي هي اجسام طبيعية انتهى وفيه بحث لان الشائعة

لان ان اراد بالتجزية الفك فلا يخلو من ان يراد ان الانفكاك عارض عليحده وعدمه عارض لك او يراد ان مجموعهما عارض باعتبار التوزيع او يراد ما لو اداد

منع او المنفصلة فتكون القضية مرددة المحمول او ان المقصود احدهما والاخر على سبيل الانفراد فعلى كل تقدير لا يصح ان يدعى انه من عوارض الجسم الطبيعي من حيث هو

او الاستعداد لما اي لكن يرجع المسئلة القائلة بعدم بالقوة الجسم من الجواهر الفردة اليه بعيد كل البعد مع عدم استقامة الدليل عليه مع لزوم بعض الشقوق وهنا

ظاهر او ان اراد الاعم او الخصوص الوهمي او القطع فالشقوق متناسبة هيهنا فالتخصيص بالاجسام التي هي اجزاء في غير موضع ان اريد الامكان

وفيه نظر وان اريد الفعلية فكلية القضية ظاهرة البطلان على بعض الشقوق مع بعد ارجاع مسئلة الجزء اليه على بعض الشقوق الوجوه ويرد

على كل تقدير انه ليس من عوارض الجسم بما هو موضوع فتدبر وقد اتضح من هذا الفصل ان المسئلة نفي الجزء الا لكلام يصح ان يكون من مسائل الطبيعي

فيه الا من مسئلة الهيولى والصورة تحصيل الامر فيه ان فيهما مسائل مسئلة ان الجسم مؤلف منهما وان الهيولى مستلزمة للصورة وبالعكس وان الهيولى متخصصة

بالصورة وكونها ولا شبهة انه لا تعرض فيه لجهة الاستعداد لا اي التغير ويحتمل ان يكون النظر في الاولى نظرا في تحقيق مهية الجسم موضوع فيكون ايراد مثل ايراد

الموضوعات هكذا قال المحاكم واورد عليه ان العلم الطبيعي العلم الباحث عن امر يكون حصوله مفتقرا الى المادة وما ذكره انما هو ان تلك الاحوال ليست مفتقرة

الى المادة ثم وجه اصل المقصود بان الاشياء المبحوث عنها هي المادة والصورة والمادة غير مفتقر الى نفسه كذا الصورة لان الامر بالعكس وفيه بحث اما اولا فلان المراد

فلانه قد عرفت فيما قبل ان المقصود من كل العبارات ان العلم الطبيعي العلم الباحث عن المفتقر بالمادة من حيث انه مفتقر يعني ان جهة الافتقار ملحوظة في

جهة البحث فلا منافاة بين كلام المحاكم واما في التوجيه فما ذكره الان والقصد يلزم منه ان لا يكون مباحث المادة من حيث هي كمسئلة القائلة ان الهيولى

لا يتحقق في الصورة ومباحث الصورة من جملة كقولنا ان الصورة انما توجد بالتكون من الطبيعي وان يكون المسئلة القائلة ان الجسم قديم او حادث

وكونه من الطبيعي والثاني بعيد كل البعد ثم قال اي ايراد مباحث الهيولى والصورة في اوائل الطبيعي من قبيل ذكر المصادرات في موضوع العلم واحوالها لا بكونها معروفة

بنحو ذلك العلم لان العلم ما يطلب فيه اعراض ذاتية وما لم يعلم وجوده استحال ان يطلب ثبوت شيء له ولان مسائل العلم هي اثبات الاعراض موقوف على ثبوت موضوعه

واجزائه مسئلة من المسائل موقوف الشيء على نفسه وانه محال انتهى وليس الفصل في الشفاء ان موضوع كل امر مسلم الثبوت الوجود في تلك العلم وانما

يبحث عن احواله وقد علم هذا في موضع اخر ويرد على المحاكم انه في كلامه غفول لانه عن الثبوت والاثبات وانه موقوف على ان لا يكون الوجود من العوارض الذاتية

والتحصيل كلامه ان كل علم من العلوم الجزئية يبحث في موضوع بحيثية زائدة عن الوجود فموضوع الطبيعي امر من جهة التغير والاستعداد ولا شبهة ان جهة الوجود لا يكتسب

من تلك الحيثية فلا يرد انه يكون الوجود مفيد عنه ولا شبهة انه من اثبات العوارض لكنه يحتمل ان يكون من اثبات الوجود فتدبر والعبد يلتمس كلام في قوله

اللهم الا ان يتبدل الى اشارة الى بحثه فان مسائل العلم ما يكون المحمول فيها عرضا ذاتيا للموضوع او نوعا منه او لنوعه فلا فصل من جنس الموضوع ولا انزل

ولا خلاف الدليل اصلا فانه خارج عن مسائل فيعلم والجواب ان محصل التحقيق نظر الكتاب والابحاث ان المسائل اذا كان من الطبيعي فنظر الكتاب حيث

فتعرف

ملحوظ ان تحية الموضوع واجزائه

من جهة فيه مطلوب من جهة حركاته اه كما يقتضي ان الجزء اذا الحركة فالانقسام بالحركة اما في الاول فهو فيه ساكن فقط واما في الجزء الثاني فيرد لكون
ولما الف ان طبيعة الجسم البسيط واحدة ومقتضاها لا يكون الا واحدة وهي الكرة وهي تستلزم الالتقاء من الاجزاء فسمى ما لزم وما عليه فافهم قوله والتداخل وهو
الكلام من اه فيه تسامح ظاهر فانه يسمى تداخل ما لا جزء له كما يتداخل فيه والقسم لا يشمل تداخل الاعراض والمقصود ان التداخل الكلي للمتحيز مع مراده
ما بالكلية والتعقيبة فبيان ذلك فالمعتبران التداخل الكامل الجوهرين كله او بعضا الكائن هو التداخل جوهرين حيث يكون بالنسبة الحجم وبه يعرف ان ثم جوهرا فافهم قوله
واللازم وقوع اجزاء العالم في حجم جزء وقد تبين ان ثم تقريب ظاهر فان الجواز في محل الكون كون دليل الصغير والكبير والنظم الشرح تفصيله ان
التداخل مطلق لم يبطل فان تداخل الصورة الجسمية مع الهيولى واقع فكذا تداخل مع السطح وغيرهما مراد ان يتداخل الامتدادي بالذات بما هو امتداد
نعم كذا تداخل الحجم بالذات في منع والمشهور كلام الشارح الاتي في مبحث ابطال الخطوط الجوهرية ولولا ما لا يحصل امتناع الا امتداد او التحيز
واذا اعدمت ما تعينه فما لو فرع عن تداخل العالم في حجم له وسمى الهيولى ما كلام قوم وكله او بالتمام وفيه تسامح كما كون انها ولم يرفع الثاني فهم بما بعده فلا تنقيده
والاولى ان خلف فان المعقود من عدم التحيز اصلا ورجح ابطال ان المعقود حركة وهي لا تتصور ههنا والقسم يلزم من التداخل ومنطلقه فانه يرد بالمعقود هنا الا تماس
الجزء المتحرك بعضي شيء وهو مضي النفسه والنفيه فلا يكون وسطا وحده اه بهذا الاستدلال تحقيق الجعل والتحقيق ان الاثنان فما فصل ان الجسم ان يتألف عن الجواهر الفردة فبيانه
اما مقدار اي حسب تحصيل الجسم من التأليف او غير مقدار والثاني تدفع حكم الحس النظر اما وقف وربما يلتزم وهو ينفي الاولى عن البديهيات فان احدها ان الجسم
مقدر واحد اكبر والاول يستلزم ان يكون بعض منه في طرف الاخرى في وسط والاخرى في طرف اخر فالوسط الاخير عن احوال والكل بعد كما في الشرح والمتن وهو غني
عن البيان ففي هذا شبهة فانه بان منع الجزء فالمولى بالحلاء ويحزون تحليل فيجبان ان الوسط غير مانع من الالتقاء فقولكم يلزم الداخل فلنا لم يكن الجزء خلاف الجزاء انما
لا في الخلاء وهو عدم محض واخر فانه بان يكون الاجزاء بعضها متداخلة وبعضها غير متداخلة واجيب عن الاول بان القول ببطلان الخلاء وقد ثبت بالدليل
الذي اقيم عليه بناء على الحركة ولا يتصور الحركة على الجزء والجواب بان الحركة واقعة في الاجسام قطعا وذلا يتصور الانقطع ما يحاذيه وفيه الخلاء الضرورة فيقطع
منقدر من الزمان وينقص حركة لغيري في الخلاء واخرى في الملاء اليقين نسبة مقادة منه مثل قدر من الزمان فيلزم تساوي حركتي الجزء في مقام وغيره وبها البيان
ما هي بعد ان قرر حجم بمجرد او لا لكن هذا البيان مما يبنى عليه المشتبه ممنوعا فلا يتمحض حجة اصلا والا ظهر ان يقال ان الخلاء ان اوقع فيه جزء فان لم
فلنجز اكبر منه فيلزم الانقسام والا فالطرفان الطرفان ان وقعا او وقع احدهما فيه بحث يملأ ما لمحدد عليه فان بقي فيبطل الكلام الى الثاني والقول بان الخلاء
عدم محض لا يتصور فيه هذه الاحكام مصادم للبديهة ضرورة ان الجسم يتوقع الخلاء في اثناء الاخر اذا ازداد حجما او لا وعلى الثاني فانتقاء عليه عن الا وامام العاقل كيجوز
من تبين وعلى الاول فالمحذور عائد وعلى التنزل فلعله لان نقول ان الجزء الالتفاف ما به يحاذي الخلاء او ما لا يحاذي او يحاذي خلاء اخر نقض وفيه المطلوب
واما الثاني فهو فهو قوله من الذكر فاما يجري الكلام في غير المتداخلة فيندير واما الاول فقد سلكه الشيخ في الشفاء انه واحد انهما احقها ما عند معلم مشتبه
الاول انما ثبت ان الاجسام من جواهر فردة والثاني ان الجسم متألف منها والثالث انها لا تنقسم اصلا والرابع ان الاوسط يحجب الطرفين

وحكم الوابع بما عدهم لان الحاجب ... للطرفين او جزء ملاقي والملاقاة بالكل او بغيره وعدم الملاقاة في القول بالجزء والتالف في اما انتفاء

الاكثر فلانه لا يتم التحيز الا انه لولاه لوقع التماس واما الكل فلعدم الفرجة فانتفى بان التالف لا يمكن الا بالملاقاة والملاقات بالاسر مناف للتالف

ويجب مع التحالف في نفسه الملاقات لا بالكل بل في عدم الانقسام [illegible] فيه الشبهة المذكورة الملاقاة فتذكر قال الحكام انما انتم الى المحلل في اول الامر [illegible]

[illegible] حيث يناقضوا التقسيم بالقول به [illegible] ويؤدي الى ما يناقض دعواهم وعلى ان [illegible] لما مال [illegible] الى المعقول الحكيم [illegible]

العقل السليم [illegible] علا المقدمات [illegible] وانما ينفعهم [illegible] والكل ان [illegible]

ان حلول الاطراف في الممتدات [illegible] الا بان يكون الممتد بما هو محلل والدلم [illegible] فانه [illegible]

الكلام بانه لا [illegible] محلل فانه [illegible] وبكذا [illegible] الممتد الذي هو الجزء الاخرى [illegible] يكون المحل [illegible] غير الممتد والنقطة ان حلول [illegible] الاطراف

لا يعقل الا من حيث الانتهاء [illegible] الحلول سريانيا والنقطة المحل ان تعدد [illegible] المحل حال سرياني فان الحلول في غير الممتد انما [illegible]

السرياني لانه غير ممتد وهو ان [illegible] الممتد [illegible] بالذهاب صورة ينقضى الى السرياني وهو خلف [illegible]

[illegible] ان السطح [illegible] فان له ان يقول ان المحل هو الجزء [illegible] فان [illegible]

والنقطة ان يعدد المحل [illegible] انفصاله [illegible] للسرياني والجواب عنه ظاهر فان الممتد ان هو شيء واحد لا يتعدد [illegible] بغير الممتد الاخرى

[illegible] ان المقصود ان حلول الاطراف في غير الممتد غير معقول وانما [illegible]

[illegible] هذا النظر والجواب [illegible] ان المحب كان مستدلا على ان حلول الاطراف [illegible] المحل [illegible]

الى الانقسام [illegible] المعترض [illegible] انما جوز حلول غير السرياني والمستدل [illegible]

حلول غير السرياني لا يعقل الا بالتناهي وهذا الدعوى [illegible] صحيح الا اذا انتهى الحلول الى السرياني فانه لو لم ينتبه اليه [illegible]

على ذلك الا دعاء [illegible] هذا [illegible] مجادلة [illegible] وهذا هو [illegible]

[illegible] الى ان الجواب [illegible] لا يمكن ان يصح [illegible] ان المحل متعدد وتعدد الاعتبار [illegible]

[illegible] بان المحال متعدد وتعدد [illegible] ولو كان [illegible] اعتباريا وهذا ان حلول النقطة في الخط الواحد لا يمكن [illegible] الا بالقول [illegible]

[illegible] الاعتبار والا لزم اجتماع المثلين وذلك [illegible] الى جانب [illegible] فيه نقطة [illegible] انه منقطع الى [illegible]

[illegible]

[illegible] ان [illegible] الاحكام اليقينية [illegible] وجود [illegible] على الاجزاء [illegible]

[illegible] التحقيق [illegible] الله تعالى [illegible]

[illegible]

يلزم ان يكون مربع الوتر مصداق الضعف والنصف تقريباً وهذا لا يكاد يصح في الاعداد فان كل عدد من الاعداد يكون بنحو ما ان يهما على السوية وهو الواحد

فيكون الا قل لا محالة اجزاء من الاكثر بعده احاده ولا يشبه فان جمع النسبة اذا كرر لم يبلغ الضعف فلا بد ان يكون من قبيل لا يكون متوالقين وبره حاصم

ملحقه ان الانفصال [illegible] والتاسع وحاصله ان وجه الخروج استحالة المقدمة الهندسية تسليم ان يكون مقدار واحد بعدد ان لا يصح البرهنة اكثر ما كان فانصف

مطلق الى هذا في احتمال التحليل مام فيجوز تحليل عند الحركة قلت ظاهر انه ما حدث فيما مضى فيه الا الحركة اعنيه صورتها وفيه نظر فان احتمال الجزء المصدرية

غير مقبولة عند المشتبه فانهم يحللون السكنات انما الحركة مع ان المحسوس انما هو الحركة دون السكنات مع ان العكس يقتضيه ان الحس الا السكون كما يشهد وكونه

قابل الفروق الذي عليل عندهم بل الجواب ان الحس على اصل الجزء مقبولاً كما يعتمد من حيث الحركة الكلية في ان التحليل انما يقتضيه التقريب على المقدار الاصلي لا لانه

يقوم من حركة في حالات الاخر والفرق والعلة انه يتعدد بان الجزء يقع الحركة في الحال الاخر فاذا تحرك فالمحذور عائد لو ادعى تحليل او لكانه ثم محلى وتعاقب بهما

مثل ما قال في الاول انه على التقدير المذكور اقل لا يد مع القسام المحذور فان مربع العدد من الكثير لا يكون عدد صحيح فلا بد من ان يكون مربعه اقل من خمسين او اربع وقد كان

مربعه خمسين وهذا الفرض خير مخصص بفرض الضلعين مثلاً وثنين او خمسين لا انقران الخمسين لا جذر له اصلاً فلم يكتف بهذا الخلف مع فله هونه لانه

يرجع الى محو الاول والمقصود اقامته مقدمة اخرى عليهم والرابعة في الشكل الحمار قابل بان كل ضلع مثلث اى مجموع مربعها اكبر الثالث اوردها اقليدس

في الشكل العشرين في الاول و زدم الاكثر كان مربع الاثنين اربعة و مربع الثلاثة تسعة فالمجموع ثلاثة عشر فلو كان الوتر بلا اجزاء كان مربعه تسعة وهذا حكم

العروس كما فيه من الاربعة لان الاثنان كما في الواحد لا تتفق ان الاستعانة به كانت فان مربع الاربعة مجموع الضلعين واقل من الاربعة لان مجموع الضلعين اربعة

مثلث ركنها في الواحد لا تقدر ان الاستحالة به كانت فان مربع الاربعة عشرة وهو ان من هو بين لان حاصله ان ثلاثة عشر لا جذر له وهو بعينه حاصل

الاول وحكم ان لا ستحالة بالعروس بل لا يقدر ان الوتر لو كان ثلاثة في الضلع فيكون الزاوية التي عند الصغرى الاضلاع منفرجة وهي لا

اما هو مادة اى الزاوية التي حدثت عند الضلعين المتساويين متساويان واحدهما قائمة فالاخرى كذلك لان الزاوية الثالثة في الحادثة و

تقدم تقرير في الاصول ان لا مثلث واجاميين قوله دمحال ان اقليدس بين كيف يمكن تنصيف خطا بالقاطع وهو تنصيف الاوسط بفصل

احد الضلعين المحيطين بالزاوية ما وقع ثم فصل الاخر مساوياً لذلك المنفصل ثم وصل بينهما وعمل مثلث متساوي الاضلاع ثم وصل بين الزاويتين

هذا فالمثلثان اللذان ضلعهما هذا الخط وصل بين الزاويتين متساويان لتساوي الاضلاع وتساوي المتقابلين فتساوي الزوايا المتناظرة

ولا استحالة في تنصيف الخط بان يرسم على خط مفروض قصد تنصيفه مثلث متساوي الاضلاع واحد منهما ذلك الخط هكذا

ثم تنصيف الزاوية التي توترها ذلك الخط ووصل بينه فهو يقع على المتصف لان المثلثين متساويان لتساوي الضلعين بضلعين وزاويته بينهما والضلع الاخر وزاويتي

منها كل نظيره وقد بين في الاصول ان المثلثين اللذين تساويا هما ذلك متساويان فالعرق يكون الضلع الثالث منه وما يتطرق وهو القطار

المقدار الغير هذا الانتصاف الى محذور اولا يتم فانه ان قصد بانه سمى خطاً متصلاً لا يتجه تنصيفه اصلاً وهو ظاهر وان اراد ان الى فوق

المنتهى بما هناك وتوهم ان وسط الخط بين نقطة فقد انتصف الا انه يلزم منه محذور في تنصيف الخط كما سنطلع عليه وعموم ان وسط [illegible] فاما انقسامه لا يلزم

لوضع منتهى خط الوسط [illegible] ان اخذ منه فيكون خط مؤلف من اجزاء اجزاء منها مشتركة فيحصل [illegible] وبهذا لا يلزم محذور في تنصيف الخط وعلى

غير هذا التقدير [illegible] المتساوي المنشأ الا اذا اخذ الخط المنصف اولا من مشتركا واذا عرفت هذا فاعلم ان الخط المفروض الا انتصاف خطا [illegible]

[illegible] يساوي الامتناع ولتنصيف [illegible] خط [illegible] ان متلفق [illegible] لم متصف وانما انتصف [illegible] محذور [illegible]

والثاني ان اجزاء او تركب [illegible] مثلا فخط [illegible] وانما يقع على الوسط [illegible] وهو [illegible] المتنافي انما يصح ان [illegible] مشتركا فالخط بالحقيقة ذو اجزاء

عشرة [illegible] الانتصاف [illegible] فيه [illegible] او ورد بالجذب [illegible] الكل التاسع ما مع له [illegible] عليه [illegible] الا [illegible] كثير [illegible] الانقسام [illegible] ان المثبت للتنصيف لا [illegible]

محذور [illegible] قال [illegible] ان جميع الكمال [illegible] بشرط [illegible] كل [illegible] واكثر [illegible]

[illegible] المستقيمين [illegible] فان [illegible] على اصل الجزء [illegible] ما [illegible] الله [illegible] ادعا [illegible] ذكر [illegible]

منع امكان [illegible] على تقدير الانفصال ولو سلم على تقدير [illegible] فلا يلزم على تقدير الجوهر الفرد بل هو [illegible] للموانع [illegible] على هذا التقدير

مودي الى [illegible] المتناهي اذا تحرك [illegible] الذي [illegible] ان تحرك [illegible] فيلزم ان يكون [illegible] الكبير مساويا للصغير او اصغر [illegible]

[illegible] او اقل فينقسم [illegible] فيلزم [illegible] الخط [illegible] ان حركته [illegible] الحركة [illegible] والمنع الاول [illegible]

الحركة [illegible] الكفار الا ولبيان [illegible] استعمل [illegible] عليه في العرف [illegible]

الرياضيين [illegible] في رسم الدوائر وهذه الاستعانة لا تفيد [illegible] الا وجود الدوائر [illegible] الحقيقية ضرورة انه لا يعلم [illegible]

الفرجار [illegible] والقسم [illegible] ان [illegible] لا سيما على تقدير الجزء او [illegible] ان امر الفرجار على تقدير الجزء الا يعتمد عليه فانه انما [illegible]

ولم يرد ان طرفي الفرجار [illegible] [illegible] الحركة [illegible] من الفرجار [illegible]

القرائن الاول [illegible] على مقدمات اثبات القوة للاجسام وان [illegible] واحدة وان [illegible]

الواحد [illegible] الكروي وان كل جسم له شكل طبيعي [illegible] في تعاليمي [illegible] الامر [illegible] على [illegible] التطويل [illegible]

[illegible] ان الاتصال فان [illegible] انما هو [illegible] الاجزاء [illegible] مخصوص [illegible] ان الاجزاء [illegible] بالقياس [illegible]

الغير المنفصل كما ان الوضع [illegible] طبيعيا [illegible] لم يرد [illegible] الاتصال [illegible] بل مقصود [illegible]

بانه ادعى ان [illegible] الفرجار [illegible] لا [illegible] على اثبات الاتصال [illegible] ان [illegible] ابطال الجزء

[illegible] مقصود [illegible] الدلائل [illegible] الخصم [illegible] فان [illegible] الفرجار [illegible]

[illegible] الفرجار [illegible] غير [illegible] الى ظاهر قوله فانه يدل على ان طرفي اثبات

[illegible]

بلغ

يحكم فيها ذكرناه وربما اورد ويجرب [illegible] انه [illegible] ما يتعلق بهذا الفائدة في اثبات المفكك [illegible] النوعية الفلكي قوله من الاركان البسيطة وهو ظاهر في كثير من نسخ الكتاب بالقاف والراء

والالف والحاء المهملات [illegible] اعظم يعني يلتقي بهذا انه مفسد [illegible] وفي البعض مكانه المخروطية وهو صحيح وفي البحار مكانه المنطبق وانه صحيح واو فيه [illegible]

بكلام الشيخ [illegible] فالاظهر انه وقع من قلم الناسخ قوله واصحاب [illegible] الاول [illegible] [illegible]

وثبت [illegible] الى الاصحاب [illegible] قلت [illegible] فقط [illegible]

[illegible] فان الاجزاء [illegible] او مختلط [illegible] ان [illegible] في [illegible] هذا الجزء [illegible] وهكذا الاجزاء او مختلط

[illegible] فان [illegible] في البحث [illegible] النقطة مثل [illegible] الجزء المفروض [illegible] فالنقصان [illegible] الجزء [illegible] الجزء الذي تحت [illegible] البحث وهكذا كان

[illegible] ان الجزء الاول [illegible] والرابع [illegible] الاجزاء [illegible] مساواة القطرين [illegible] وهذا

خلاف [illegible] فالقطر [illegible] ان [illegible] الملتقى وان [illegible]

[illegible] الجزء [illegible] وجود [illegible] فالانقسام [illegible] ان

وجود [illegible] من [illegible] الحكم [illegible]

مقدار [illegible] متساوية [illegible] هذا الوجه [illegible] مع ان [illegible] القطر [illegible] القطر [illegible] اما ان ٧

[illegible] قوله [illegible] المتحرك والمنفصل [illegible] المتحرك [illegible] عليها [illegible]

فلا يلزم من الانقسام [illegible] المتحرك [illegible] الصورة [illegible] لا يكون اصغر

واكبر [illegible] الوجهان [illegible] بيان [illegible] الدليل [illegible] في الادلة

كلامه [illegible] بيان [illegible] قوله [illegible] هذا الوجه ان وجود الجزء يؤدي الى ارتفاع التفاوت بين [illegible] الشمس والقطب

[illegible] الشمس والقمر [illegible] فان [illegible] والمطلوب [illegible] انقسام

[illegible] القول [illegible] مدار [illegible] ومدار الشمس [illegible] بالتزام سكون [illegible]

بل [illegible] التفاوت [illegible] المختلفة [illegible] السكون [illegible] فهو [illegible] فهو [illegible]

[illegible] انه لو فرض سطح [illegible] التفاوت [illegible] لو كان [illegible] فلا ينقطع

[illegible] الاتصال قوله فان الواحد لا يكون [illegible] قلنا [illegible] ان الجزء [illegible] الاجزاء

[illegible] الاجزاء فان [illegible] نفوذ البصر الى [illegible] الى الاخر [illegible] فانه [illegible] البصر الى

الجسم [illegible] يكون [illegible] الاجزاء [illegible] البصر [illegible] السطح بل [illegible] لا حاجة الى [illegible] البصر [illegible] الى الادراك

وما كان منه قوله

تفاوت الحركات

لانها محسوسة وانما يلزم الجوهر الفرد لو كانت غير محسوسة وبهذا علم ضعف ما لزم من مماسة الكرة والسطح ان [illegible] من خاصة الجوهر الفرد بالذات ان يكون [illegible] غير منقسم

ضرورة ان يكون الوجه الذي يلاقيها غير الوجه الذي لا يلاقيها فانه لو كان الوجه المحاذي هو الوجه الغير المحاذي لكان الشيء الواحد مباينا غير مباين وهذا

الوجه تام عند الحذاق ولا يقطع انما يبطل على مبدأ المنع بابداء احتمال بعيد وبهذا الوجه يبطل اصل الجزء الذي لا يتجزى اذ كان [illegible] الوضع الكرة

وضع في مقدمة تركيب الجسم من الجواهر الفردة وبها قال بعض المحققين من هذا القول انه اعترض به الامام الرازي ورد عليه الحكماء وغيره بما في المحاكمات وشرح المواقف [illegible] كانه المحقق

الدواني بانه لا فرق بين الجزء التحليلي والتركيبي افاده ان المقدار ما مركب او متحلل اليه فانا نعلم قطعا ان المركب من ذراعين وذراع فذراعان كما ان المتحلل اليهما كذلك بل نعلم

قطعا ان المقدار لا يتحلل الا الى اجزاء لو فرض وجودها كان ما يحصل من اجتماعها ذلك المقدار لا ازيد ولا انقص وانكاره مكابرة تقتضي البطلان انتهى وحاصل هذا

الكلام [illegible] ورد في هذا المقام فيه ان الحاصل ان يبطل المتسلسل ان تمام الحدود فيه متناهية وكذا اقسام المحل وكلما الف [illegible] متناهية وقس [illegible]

مساوية فيكون اقسامها متناهية وبهذا المقدار فيها متناهية وان فيه الى الاجزاء المقدار كان وان دا ما ضرورة فيها وكتسبه اي الكلام ان كلما الف [illegible]

بل الموافق من المتناهيات والمقدار [illegible] واما المتناهيات فهو متساوي وان ثبت عدم التناهي فنقول كما يعلم هنا اي ان التلازم بل لا يرى [illegible]

وهو لا يستلزم لا تناهي حجم المقدار كما في البرهان السلمي على تقرير بعض الشيخ كما هو مقرر عليه الشيخ وسيجيء ان الحق وكذا لا يرد التسلسل فان الكلام في ان الزائد

بهذا المحاذاة فانما يقتضي الزائد الذي لا ينقص الزائد الكامل بنفسه اي اللاتناهي او لا والمحقق الدواني يمنعه وكذا لا يرد ما في الشرح ان التناهي حديث التطبيق وغيره

فانه لم ينكره ان عدم تناهي الاجزاء غير باطل بوجه آخر بل تعارض امره ان عدم التناهي في العدد لا يقتضي ايضا عدم التناهي في المقدار وهذا لم يبطله التطبيق وغيره

وان اورد على سبيل التحقيق فانه مانع ونقابل ان نقول انه قبل المحقق الدواني ان المنع مكابرة فان زيادة النصف على النصف بعدد الجميع بديهية لو كان

كلية او تركيبه ودعوى البداهة من المكابرة ونظير هذا التعبير المتوسل به الله كما ان الظاهر مع المحقق الدواني فالفرق الذي يدعي الشارح على كلية [illegible]

وكذا العلاوة بما مر وكذا حديث التطبيق ولعله قصد بايراد حديث التطبيق انه لو تم لما يلزم ذلك فتأمل ولما يبطله وهم يرد الابطال قول المحقق البعض

وهو تكلف صحيح ولتعلم ان الادلة انما نفيه للتجزي وانما تبطل ما سبيل مذهب مشتبه اما الحجة عند الكرام السهرستاني فلم يبطل منها قوله كما يقال بانه يتطرق الى

الطالب بان الاستحالة يمكن ان ذريعة لما امتنع التالف امتنع التحليل اليها لان الاجزاء التحليلية مجتمعة [illegible] ان يكون حكم لو فرضت موجودة بالفعل يحصل منها الحجم

وذلك اذا عرفانه لا افادة الحجم فانها انما تلاقي لزم الانفصام وان تواصلت لحصل الحجم وبهذا لم يلزم الاول وان ساغ فلما قيس ان نقول انه حالة التحليل غير حالم

التركيب فيجوز ان يجوز التقسيم التحليلية [illegible] دون التحليل [illegible] التقويم بين التحليلية والتركيبية اي فالعدم التناهي وعدمها بان يقال التحليل لا بد من ان يكون

اليه اجزاء لو فرضت موجودة لا فاوت في الحجم واذ المراد بانها وانتفائها ان مراد انه عدم التناهي فيلزم انه لا يكون امكان النفس لا الى التناهي [illegible]

لانه لو صح ابهام [illegible] وهو لزم انتهائها والجميد لا يجوز ان هذا الفهم لم يلزم من التقويم بل يلزم من العدد لعدم انتهاء التقسيم فان عدم التناهي في العدد الغير ممكن

فيه ويستفصل خلقه فرديته بسبب المتشبث [illegible] ويهدا الذي عرفنا وانما كان كما علمه الجاهير من الجمهور لكن لو دير الذي يناقش والعدد الذي لا فرق ذلك [illegible]

بالحركة

الوجود ذلك شان وجودها الواقعي في الخارج ليس الا ان نقطة متوسطة على الزمان منقسم كانقسامه وهذا الوصف من لوازمه لا ينفك عنها اصلا ولا يعد الى الآن يقول ان

امتداد ونسبة امتداد هو ذاتها وبهذا الاعتبار لا يزداد ولا ينتقص كالامتداد الزماني وامتداد من جهة المسافة وبهذا الاعتبار يعرض تلك العوارض هذا وذكر الذي من

[illegible] فيجعل الحكم بان في صورة الانقطاع مجهول لما هو المطلوب لانه امتداد الا نوعها ولو امكن ذلك في الآن لكن وهو الذي تتعارف بالكمال

الاول كما هو بالقوة وذلك اذا قطع النظر عن الامتداد الزماني والقيم الكمالات الذاتية لا يحتاج في تكملها لما انه اصلا وان اتفق ان تكملت به كالخط المنطبق

على الجسم فان تكمله بالذات ومع هذا انه يتم بالخط الآخر بالتبعية والحركة طبيعتها تقتضي ان تكون لها تكملات فانه انقطع النظر عن الزمان منقسم بالامتداد

فان الحركة الفلك الاعظم اعظم ولو كانت فلك الثوابت مع ان الزمان المعيار لهما لا يعظم ولا يصغر فيه وذلك من جهة ان مسافة الفلك الاعظم زائدة على مسافة

فلك الثوابت فذلك يصير اوصافا كثيرة في مسافته وهذا اوصافا قليلة فيهما وهما يوجب ذلك لسهولة هو ان الحركة انقلبت على المقولة التي الحركة واقعة فيها فواضح

ان تلك المقولة ليست كمية لا يتم هذا واضح في الحركات التي هي سوى الكمية واما الحركة الكمية فلا يتم ذلك فيها صورة ارها فيهم لان الكلام في الكم الذي يقتضيه المقدمات

وهو الذي يكون الفعال للنقض ولا شبهة في ان الحركة فيه الكم لا تقتضي كونه الفعال للنقض والتحديد والتقدم ان البداهة تشهد بان الحركات كلها على نمط واحد

والا في الانفعال بها ولا شبهة في انه ليس اصلا للعلم واضح وستعيد بحث المطالب والثاني ان الحركة في الحس لا يكون في زمان في ان النقطة بالزمان لكن بالاحساس بالحدوث

وتقدم العدم السابق على الموجودات والجواب ان التقدم ان الاقدار الزمانية لا تكون محسوسة الا بحس الحركات كما وقع لاصحاب الكهف رضوان الله تعالى عليهم وفيه نظر

فانه ان اريد ان العلة فهي ممنوع وان اريد به فلا ينفع ثم انه على تقدير صحة الكلية فلا ينفع انه فانه يجوز ان يكون بينها علاقة بها يتلازم الاحساسان كالكل والجسم

ولذلك قال الشيخ في مرتبة الجواب لا يوجب الالتحاق منها ان الزمان يؤخذ في حد الحركة السريعة دون العكس وفي بعض النسخ من في السطار شرعية وهو الصحيح فانه عارية

ما لزم هذا الوجه التغاير بين الحركة السريعة والزمان المقصود من المغايرة التي الحركة والزمان وهو غير لازم ومنها تخيل ان الحركة لا يعقل الا مع جهة ما

واحد بلا انقول مثل اتحاد العلم بالعالم والوجود والواجب تعالى والامكان بالممكن والقدم والبعدية بالزمان وغير ذلك فالزمان الذي تخيله وهو الكم الذي يحمل

تقدمات لاشياء وتأخراتها وتقدرها وتعيين المعيات ونحوها مصداقه الحركة فانها الحامل لتلك الامور ومنها ان اجزاء الزمان في تحققها الاسمي ومفهومها

فلا ضير ان الحركة قد يمكن فرضها بدون اجزاء الزمان كما ان القبة الكمالي الاول لما هو بالقوة والزمان ليس كذلك صدقه مع اجزاء الحركة في مفهومه كما يتم الزمان الكم الذي

تقدر الحركات ولكنه لا يتم فان الاخير في التحديد به كاف في اتصافه قالوا في الذي يعين بالمعنى من ان المحدود الذي لم او التركيبة تتقابل مع نظام المحدود فهو المحدود

فانه قد علم الواجب تعالى بالقدم والواجب الوجود ومنها ان الحسبية حركة تكون اسرع من الحركة ولا يكون زمان اسرع من زمان فلما يكون الحركة

بها اعتبار دانها ومن جهة الاعتبار لا يكون سريع اصلا ولذلك لا يكون زمان اسرع من زمان واعتبار تقدرها بالمسافة المقدرة بعضها وبالزمان اما الاول

على الطور المشهور فالماء انما يقدر المسافة من المقولة التي فيها الحركة ولها فرد غير فاضل الشيخ ثم قد يكون بعض الافراد منها بالتباين الحاد بعض الاخر

الكثير كالحركة الاشتد من سواد الى سواد في زمن اسرع من ذلك الى سواد الى منتهى آخر والثاني فان الحركة الاسرع ان الانتقال الكثير وبهذا الاعتبار

لا يكون بسرعة اصلا وذلك لا يكون زمان بسرعة الزمان واعتبار تقدره بالمسافة المقدرة بنفسها او بالزمان اما الاول فعلى الطور المشهور واما الثاني فلان المسافة هي المتعلق

الفرض فيها الحركة واما في وجه عبر فلا زمان فانه يتجزى تجزيه بمعنى يكون بعض الافراد متجزيا اليها افراد اخرى وبعضها الى الثلثة كالحركة الانيه من مبدا الى منتهى في مسافة و

اخرى من ذلك المبدا والى منتهى اخر في تلك المسافة فان الجزء الاول اقل من الثانية اكثر وبهذا الاعتبار يكون زمانه وليست الزمان انما هي بهذا الاعتبار ولذا لا يكون

بحركة ما سرعة وبطوء باعتبار وجود الزمان الى يكون بان متمايزين هما وقعنا الحركتان المنفصلتان في المبدا والمنتهى المختلفان في الزمان احدهما سريع والاخرى بطيء

وليس في تلك باعتبار المسافة وقطعها انما هو باعتبار الزمان ولو كان يعني الحركة لما انحصر في ذلك بل يوجد ايضا في الزمان في زمانان انما الحركتان ومبدا احدهما ومنتهاهما

واحد وكذا المسافة والزمان ليس شئ فيهما ثم جاء التفاوت بتغير ومنها انه قد يكون حركتان معا ولا يكون زمانان زمانا معا هذا الا ان يكلف الخصم

فان لم يقل ان الزمان هو الهيئة الكمية المقدرة للمتجددات وهو مقدار الحركة فان هيئة الضالة بمعنى الاشياء فان الزمنية متعددة بتعدد الحركات وهي

يكون متغايرة ومجتمعة لا يكون بل لا يكن كل واحد الحركات الواحدة كالدورية من الفلك الاعظم نعم انما يتم هذا اذا ثبت وجوب وحدة الزمان [illegible]

لو صح ذلك لم يكن زمانان معا لان التبدل على استحالته [illegible] ولو كان معيته الازمنة معية الاشياء الا يخرج الزمان فانه في يلزم التسلسل

وانتفى ما يعده النقاد والكان المعية الحقيقية [illegible] لان زمان نعم اذ وجد [illegible] عدم تناهي الزمان وان كان سواء تقدم على اخر

وتعينه بالنسبة اليه باعتبار الزمان والمقالة منعه فالكلام احسن كون الزمان للزمان والا لانطباق الزمان [illegible]

دور الزمان بين ومنها ان جزء الزمان زمان وجزء الدورة ليس بدورة ولا يجوز [illegible] فانه لا يمنع مغايرة الزمان للدورة وهو غير المطلوب [illegible] مغايرة الزمان للحركة

وهو غير لازم وذلك لان الدورة ليست عين الحركة بل هي الحركة مع اتحاد المبدا والمنتهى فلا تقريب ولعل مرادهم ان جزء الزمان زمان وجزء الحركة ليس بحركة بل يتبع المقدم

الا خبرة لو صح كذبها ولعل المقصود ان الذاهبين الى ان الزمان هو الحركة [illegible] انه الحركة مطلقا وفيه [illegible] انه الحركة المعدل وطائفة

يرون انه دورة الفلك فيمنع الدليل بذلك ومنها ان الحركتين قد تتحدان في الزمان لا اعتبار انه امتداد في جهة واحدة مقدرة للاشياء وبهذا

الاعتبار له نوع من الوحدة وهو مشترك في جميع الحركات كالتدريج والكان تحته افراده الخصوصيات متعلقة واعتبار الخصوصيات وهي الحركات الخاصة فلا يكون

لها زمان واحد معناه ان الزمان ليس لها مقدار واحد فكذلك كما ان الخطين المتساويين لهما مقدار واحد هو انه يلزم فلا يلزم من تغاير الحركتين والاتحاد

في الزمان هذا ان يحمل ان الحركتين المنفصلتين في المبدا والمنتهى مع اختلاف في الزمان او المختلفين مع الاتحاد في الزمان يدل دلالة واضحة على ان الحركة ليست

الزمان بالضرورة شاهدة بان الحركتين الموجودتين الان ليس ما به تجمعان واحد منهما بل امر آخر وليس الا حركة اخرى والا لزم الاختلاف المذكور فافهم

ومنها ان السريع يساوي البطيء [illegible] المعايشة في زمان او يعود الى مثل ما فرضنا [illegible] وهو انما يتم بمسلك الالهيين ولهذا ذكره الشيخ في النمط الخامس من

الاشارات [illegible] الالهيات واما المشائية فلانهم لم يتعرضوا في هذه الطريقة للحركة التي هي من مقاصد الطبيعي وتعالى ان نقول انه قد نظر في هذه الطريقة الى [illegible]

بعد العدم [illegible] ثم قد نظر الى الحركة في اثبات الازل [illegible] فالنظر تفصيل [illegible] والنصير الشيخ [illegible] ذكر في النمط الخامس لان مقصوده

للحركة وهو المختار عند الجماهير من الناظرين فهذا الجواب يليق ان يكتب بماء الذهب واما الجواب من قبل امثال المصنف حيث جعل وجود الزمان مقصدا اصليا وكميته للحركة متفقا عليه

كما هو ان يعتقد المقدم فلا يتم وكذا الجواب بان المباحث في ان يقال ان المقصد ههنا اثبات الزمان على وجه يترتب عليه اثبات المقدارية يعني ان المقصد الاصلي هو المقدارية

واما الوجودية فانما اوردت ليكون توطئة عامة الامور الآتية والنحو الواقع فقد يكون مقصود الفن في المباحث الموضحة وما يفيد ان يكون مقصود

الامام هو هذا   وربما يجاب بمنع توقف العلم بتحقق هذه الامور على العلم بوجود الزمان اه ولا يخفى عليك ان هذا البيان لا يفيد الوجود في

الخارج بل انما انه امر خارجي اي متعلق بالموجودات الخارجية كسائر الامور الذهنية ولا في عوارضها التي لا تعرضها الا ان وجدت في الذهن

ان يقال ان المقصد ههنا الانية الخارجية وعلى هذا البيان المتوقف على العلم بتحقق الزمان مطلقا ذريعة له ولا يبعد كل البعد ان يقرر كلام بعض المنكسر

بعد ان الزمان من الوهميات المحضة كالهالة والقوس القزح والخط المرسوم من حركة النقطة ونحو ذلك لصعد اثبات الانية الواقعية الخارجية

وانه يتوقف الاشتراك في الابتداء او الانتهاء والسرعة والبطؤ على العلم بالزمان مطلقا سواء كان موجودا وهميا او معقولا ثابتا على العلم بوجود الزمان

على انه امر واقعي غير متعلق تحققه بالاختراع والتعمل وجار مجرى موجود ذهنيا كتصورات القضايا الكاذبة مثلا ولا في عوارضها فلا يبعد ان يطلب ذلك

بهذا ولكن الضرار يقال ان العلم بالسرعة ومعنية الابتداء والانتهاء والابتداء والانتهاء انما يتوقف على العلم بوجود الزمان وجودا انتزاعيا

وهميا او ذهنيا والمقصد اثبات الانية الواقعية الخارجية وذلك لان الاشياء قد تتفارق في الوهم وقد تتفق في ان الوهم امر موهوم محض

عند الخصوم كما تقولون في المكان فا ورد هذا البيان تمسكا بما بان وذلك انما يتصور اذا كان الوهم ثابتا ومبنيه محضه واما اذا كانت واقعية

فلا محل له اصلا والقول بان الفحص البتوت لا يفيد ان يكون مقصود هو الوجود في الخارج بغير منقول ان المقصد اثبات الزمان في الخارج

والعلم بتلك الامور لا يتوقف عليه فجعل ذريعة له وذلك لان الدليل قد يكون غير تام والمستدل يزعم تمامه مما لا يبعد صدوره من هؤلاء الابرار

الكرام   والحق ان المتوقف على ملاحظة الزمان انما هو تصور حقائقها لا العلم بوجودها كما صرح ان المعية والسرعة والبطؤ تصورها بالكنه يتوقف

على تصور الزمان بوجه ما والماخوذ في البرهان هو وجود هذه الامور والتصديق به لا يتوقف على التصديق بالزمان كيف ان ذلك بديهي يصدق به كل

احد من لا يخطر بباله الزمان بل جاهلية وانه لكثير الذكري بوجود الزمان وواقفيته يصدقون بالمعية والسرعة الاشياء بحيث لا يمكنهم انكارها

هذه الامور ذرائع لاثباته وجود الزمان في نفس الامر بل نقول علم الانية مفصلا قد يتوقف على العلم بها ولا يتوقف علمه مجملا وهذا ذا كان ما مضى

لكن المشكل الامر الادفع توضيحه انهم والمقصود ههنا انما هو المقدم القائل ان الحركات قد تتقارن في المبدأ والمنتهى ويكفي في العلم بهذه المقدمة تصور المعية

اجمالا بحيث لا يتوقف على العلم بوجود الزمان والله اعلم   اما ان قبوله للزيادة والنقصان بالذات فيه رد لما قال الشيخ المقتول حيث قال ارتسم

الامام الرازي في الملخص بان اللازم ان كل قبل امتدادا وبالمقادير كما كانت ما قبلها بالذات وما يتبعه ذلك ولا يدفعه لانه يستلزم في ذهنه

الجوهر فانه بنفسه ولانه كلاهما المتاخرات بالزيادة على اخذه لنه قابل للزيادة والنقص فالعالم نقول ان هذا البيان مجرد انه في

وافيه

المقام فان امثال انشبه المبدي والامام لهم ان يقولوا اولا لا م ان يكون من قبول القسمة لهذا الامكان مع قطع النظر عن العدد [illegible] جميع القبول الى ما بعد

لسابقه على هذه الدعوى فلا يكفي دعوى البداهة فيه وثانيا بان غاية ما ذكر انتفاء الوسط في الانيات والممتنع نفي الوسط في العرض فلا يمكنه هذا البيان لخصوص

فالاصل ان يقال ان هذا الامكان الذي تتبع الحركات والسرعات والبطوءات المتفق حسب [illegible] كما بين بشكلهما فلا يلزم [illegible] كان ما [illegible]

بالاخرة الا ما بالذات فهنا امكان هو متسع الحركات ينقسم لذاته وهو المطلوب وقد مر اشارة اليه فيما تقدم في المسلك الاول   واما انه متصل واحد فلانه لو

منقسم الى امور [illegible] في الامام الرازي في الملخص ان ارسطو ذكر القطعة فلا وجود لها في الاعيان فكيف يتصور الزمان في الخارج لا حاجة وان ارسطو العوسط

فهو واقع في الآن لا في الزمان كما صرح به الشيخ في الفصل الاول من المقالة الثانية من طبيعيات الشفاء وان ارسطو اخر فلا بد من البيان او لا حق تكلم

عليه ثانيا بل هو صحيح او فاسد انتهى والجواب ان هذا البيان انما هو لكميته بالذات وهو واف واما الوجود في الخارج فبيان آخر وقد مر منا فتذكر

ان قال الدواني بجميع الاجزاء في الوجود ثانيا في الحواشي القديمة انه يفهم من كلام الشيخ في فصل معقود بان المقادير اعراض من فصول المقالة الثالثة من الهيات الشفاء

ان الكم الغير القار هو كم لا يكون الموجود منه مقدارا بالفعل بل يكون امورا غير منقسمة متجددة شيئا فشيئا بحسب حدوث المقدار شيئا فشيئا هذا الا يكون المقدار

متجددا شيئا فشيئا في الحركة الكمية عرفا ان الصدق المقدار [illegible] كان متجددا في اثناء [illegible] الحركة [illegible] فيه زمانا [illegible] لانه يلوح انه لم يلاحظ كلام الشيخ كما هو حقه

واما الزمان فقد تحقق عرضيته وتعلقه بالحركة فيما سلف فبعد ان يعلم انه لا مقدار خارجيا غير هذه المقادير فنقول لان الكم المتصل لا يخ اما ان يكون قارا

حاصل الوجود بجميع اجزائه او لا يكون فان لم يكن بل كان متجدد الوجود شيئا فشيئا فهو الزمان وان كان قارا وهو المقدار فاما ان يكون تام المقادير

بكونه في ثلثة ابعاد وفيه او ليس يمكن ان يفرض فوق ذلك فهذا هو المقدار الجسم واما ان يفرض فيه بعدان فقط واما ان يكون ذا بعد واحد اذ كل متصل فلو

بعدا ما بالفعل او بالقوة وما كان الاكثر من ثلثة ولا اقل من واحد فالمقادير ثلثة فالكميات المتصلة لذاتها اربعة ولا يفهم منه الا ان نمط المقدار مختص بالثلاثة

ولا منافاة فان [illegible] الاول وهو الذي نص عليه الشيخ في هذا المقام وتبعه الامام الرازي في كتبه كالمباحث والملخص وهو الكم المتصل الغير القار والثاني ما هو

منه وهو الكم الذي تصور به الشيخ وبهذا اندفع ما قيل ان الزمان مقدار الحركة وح لا يلزم ان يكون عدم القرار مما لا يكون الاجزاء مقدارا بل يكون

غير متجزية متجددة شيئا فشيئا وكيف يلزم منه ذلك والشيخ اشد الكلام ابطالا من زعم ان الحركات والزمان مناسبة من غير المتجزيات وان الموجود منها هو كالان

المعدوم الانقسام وكيف يصح ذلك على طور الفلاسفة فغير القار ليس الا ما يكون اجزائه المتوهمة غير مجتمعة واجزاء الكميات لا تكون الا كميات [illegible]

بنحو الذي لا يتجزى وما ذكر من عدم الصدق على المقدار في الحركة الكمية فان اراد الافراد الآنية من الكم فلا منافاة في عدم الصدق فانها ليست [illegible] فان اريد

[illegible] الزمانية [illegible] بعدم الصدق على ما ظنه حتى يكون [illegible] الفاسد [illegible] فافهم   لانه لو كان مقدارا لما يكون اما مقدار المسافة

[illegible] عند العامة [illegible] الجسم الذي تحرك [illegible] ويدل عليه كلام الامام الرازي في الملخص وذلك لانه ارسطو ما هو المتعارف [illegible]

[illegible] على ما هو التحقيق فلا يكون مقدار [illegible] في الحركات في المسافة والواحدة بهذا المعنى وح [illegible] الاخص الاخر

بيان ان كل حادث مسبوق بالعدم وهذه لا لان الطريق مناسبة للالهى والجواب عنه ظاهر فان الطريق لم يتعلق الا بجهة ... بل يتعلق اللمية والتقدم والتأخر بالذات

[illegible] وذكر لا لفوت المناسبة ولم يقصد الشيخ ذكر في الالهيات لاجل تلك المناسبة للالهى ولو ذكر الطريق الى ... لكان ... فان تلك المسئلة

[illegible] فاختار في الالهيات تلك وفي الطبيعيات ... انتفاء ذكر ما في المتن فتقريره ان الشيء اذا كان عدم مع وجوده ... موجودا او ورد عليه

اولا بان تقدم المتقدم لاجل المقارنة مع العدم قوله قد يكون بعد قلنا هو عدم آخر فللحادث عدمان عدم سابق وعدم لاحق فالمقارنة مع الاول يوجب القبلية

والمقارنة مع اللاحق توجب البعدية وثانيا بانه ان قصد بالواسطة الواسطة في العروض فنختار ان تقدم الشيء المتقدم لذاته فان التقدم عارض في نفس الامر دون ان يكون

[illegible] ولا بالواسطة وانه قد توجد مع ذات المتأخر وبعده قلنا نعم لكن لا يلزم انتفاء الواسطة في العروض ... بدون الواسطة في العروض

[illegible] معا ... دائما وهو واضح وان اريد الواسطة في الثبوت فنختار ان التقدم العارض للمتقدم للفاعل قوله قد يكون معه ومع وبعد قلنا حق لكنه انما يلزم

انتفاء الواسطة في العروض واما الواسطة في الثبوت فلا يلزم ضرورة ان ... منفكا ... ان يكون منفكا به ... والايمكن ان ... الاول

[illegible] ... ثالثا بان غاية ما لزم منه ان الزمان موجود في نفس الامر ... كالصور الاحوال والبحار من اليواقيت و... وجوده

في الخارج والموجود في نفس الامر اعم من الموجود في الخارج كيف ... الاقطاب والمناطق ... موجودات في نفس الامر ... موجودات في الخارج بل

وهميات ولا يلزم من ثبوت الاعم ثبوت الاخص فلم لا يجوز ان يكون الزمان من الوهميات التي ... حقيقة الجواب ... ان العدم لا حقيقة له في الواقع

[illegible] عن الوجود والانتفاء المحض لا انه في الواقع حقيقة متحصلة بعينها ... العدم والانتفاء انما ... العقلي والتقسيم الحكمي والصورة ... الذات ...

[illegible] ... انه لا يتعدد الا بالاضافات ... التعدد لم يتعدد ... وذلك لانه لا افراد له الا الحصص ولا تمايز فيها الا

... بالذات او بنحو من الاعتبار ... في الواقع ... ان ... ان اخذ من حيث هو هو ولم يعتبر

[illegible] التقييد ... الخصص ... فلا عدم له الا ان يعدم بالمرة كاعدام الامور التي ما شمت رائحة من الوجود اصلا كاعدام العنقاء والمركب

والاضافات المولفة واذا اخذ موجودا في وقت ثم ... الوجود ... انه معدوم في ذلك الزمان فهو عدم من اعتبر التقييد بزمان آخر وجعل

[illegible] فهو عدم آخر ... نقول ان التقدم لو كان لاجل المقارنة مع العدم فهو مقدم لذاته فنقول ذلك ... عدم الحادث ... فهو لا يعتبر القبلية بل

[illegible] ... بالكلية كالنيات المعقولة وان كان عدما ماخوذا مع اعتبار فهو في الحقيقة عدم ذلك الاعتبار وعدم الحادث عن ذلك ... الاول

[illegible] الكلام ... من الاشياء ... اعدام ... عدم واحد وانما التعدد ... فلا ... ان يكون ذلك الاعتبار ... للقبلية

[illegible] بالعدم انما ... في هذا الوقت المتقدم ... ان اخذ العدم ... وان كان عدما بالكلية ... فلا

[illegible] ... المقدمة ... ولكن ... متقررة

[illegible] ... صلوات الله عليهم وعلى سيدنا ... والعدم ... وذلك

وذلك لان الاعدام السابقة ازلية والاعدام اللاحقة ابدية فلا يصح ان يكون مقيدة للتقدر الذي به يظهر التفاوت في الازمان والنقص والجواب عن الثاني بمثل هذا الجواب

فان التقدم والتأخر امور انتزاعية [illegible] امور انتزاعية كما في شأن الاوصاف الانتزاعية من السواد والبياض والكمات من الطبائع والخطوط مثلا [illegible]

في مطابق الحمل ومصداق الحكاية الثابتة القائلة بان زيدا متقدم وعمرا متأخر وذلك يجوز ان يكون هو العدم من حيث انه عدم زيد الحادث فانه لكان هو المطابق [illegible]

[illegible] الا ان يقال [illegible] ان لا يكون مقصود الناظر [illegible] الا كالسواد والبياض فنتيجة [illegible] وقع [illegible] الواسطة في العروض [illegible]

بان الصورة الصحيحة [illegible] بالذات [illegible] بالعرض [illegible] بالذات [illegible] مع انه [illegible] ان الوجه [illegible] وذلك المعروض الكان هو مطابق الحكم

كالواجب [illegible] للوجود والممكنات للامكان [illegible] مقصود الناظر وان لم [illegible] المطابقة [illegible] المطابق ولا نعلم [illegible] الذي [illegible]

للتقدم والتأخر بالذات وذلك ان [illegible] الدليل من الرأس [illegible] بان لا شبهة في التقدمات والتأخرات بين الحوادث والاعدام والوجودات

فهي موصوفة بها بلا واسطة في العروض [illegible] بان يكون موصوفا بالتقدم والتأخر بلا واسطة في العروض وذلك كما سمعت [illegible] النقد [illegible] فقد وجب [illegible]

بالعرض [illegible] التقدم والتأخر بالذات [illegible] بلا واسطة في العروض من العدم والتأخر [illegible] ان [illegible] مرور عدم [illegible] التقدمات والتأخرات [illegible]

امر آخر ذلك التقدم والتأخر فليكن هو الزمان وان لم يكن [illegible] لا يكون العدم موجودا [illegible] عدم [illegible] ما شاء الله [illegible]

امر متمايز [illegible] ومباحث الجزء [illegible] فقد ثبت [illegible] الواقع [illegible] للقبلية والبعدية [illegible]

فلا يكون الا كالمتكلم [illegible] ولا يكون [illegible] العقل [illegible] فلا يكون معروضا للقبلية والمعروض للقبلية والبعدية بدون الواسطة في العروض [illegible]

هو [illegible] ومتعرضه بالزمان [illegible] ثم [illegible] الزمان [illegible] وجودا [illegible] الكل [illegible] الايام والساعات والآنات

[illegible] الاعصار [illegible] والاولاد [illegible] ثم [illegible] يحسبون [illegible] العالم [illegible] الدهر [illegible] تقدمات الاشياء

[illegible] وتأخراتها [illegible] عندهم [illegible] الاشياء وجودا [illegible] هو الحق [illegible] بان [illegible] واعلم ان [illegible]

[illegible] الفلسفة [illegible] في هذا الباب [illegible] ان [illegible] الحوادث بوجودها [illegible] الوهم ان [illegible]

امر ممتد [illegible] بمعنى [illegible] هو علة [illegible] القبلية والبعدية [illegible] ان الحكم على الوجود والعدم من حيث هما وجود وعدم [illegible]

[illegible] الخاص [illegible] التي [illegible] التقدم والتأخر من حيث [illegible] الخاص [illegible] القبلية والبعدية لهما بالذات [illegible]

[illegible] بان القبلية التي [illegible] والبعدية [illegible] ان [illegible] الزمان فانه قد يكون [illegible] عدم العالم على وجوده على تقدير [illegible]

[illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible] العدم في [illegible] الوجود [illegible] [illegible]

[illegible] القدم الدهري [illegible] في موضع [illegible] عليك [illegible] واعلم ان الامام الرازي في شرح الاشارات [illegible]

[illegible] القبلية والبعدية [illegible] الموجودات [illegible] القبلية والبعدية [illegible] موجودتان [illegible]

[illegible]

شرط دوام كونهما موجودين فلا يلزم ان يكون معروضهما موجودا في الخارج وثانيا انهما اضافتان تستدعيان تحقق المضافين وقد اجبتم بان يكون معروضهما متجددا ومنقضيا فلا يكون

[illegible] العدم ليس موصوفا بالقبلية لان العدم معدوم والقبلية صفة وجودية والمعدوم لا يتصف بالصفة الوجودية والجواب ان ليس للعدم [illegible] الا باعتبار الزمان [illegible] العدم

على الوجود فيصح ان يكون للزمان زمان آخر والفرق بان الزمان متقدم لذاته فاستغنت القبلية والبعدية العارضتان له عن زمان آخر بخلاف غيره [illegible] الاجزاء

الفاتية متساوية في الماهية استحال تخصيص بعضها بالقبلية والبعض الآخر بالبعدية وان لم تكن متساوية كان انقسام [illegible] الى اجزاء [illegible] فيكون الزمان غير متصل بل مركبا من الآنات

غير متجزية اصلا [illegible] ان لا يكون ثبوت القبلية والبعدية [illegible] الزمان زمان [illegible] كون العدم قبل وجود الحادث من غير زمان [illegible]

لا نسلم [illegible] هذه الاعتراضات [illegible] الا [illegible] ان الشبهة [illegible] في الدماغ فانه [illegible]

[illegible] ان الاعتراض الاول سيكشف حاله [illegible] واعتراض الثاني فيندفع بان [illegible] الامر [illegible] ان تلازم المتضايفين [illegible] والتعدد [illegible] التلازم

[illegible] في الثبوت للمعروض [illegible] الوجود [illegible] المقام [illegible] واما الاعتراض الثالث فمدفوع

ان الامور الاعتبارية قد تتصف بامور اخر اعتبارية [illegible] ان الامكان [illegible] الحدوث [illegible] التشكيك [illegible] المتعددة

[illegible] الامور [illegible] العدم [illegible] وان [illegible] ولا [illegible]

[illegible] البيان [illegible] فان [illegible] واما الاعتراض الرابع فهو نقض [illegible] بالاجزاء [illegible] تفصيل [illegible]

[illegible] الحادث مسبوق بالعدم وهذا [illegible] العدم [illegible] الوجود [illegible] يكون [illegible]

[illegible] ان العدم والوجود [illegible] معروض [illegible] بالذات [illegible]

[illegible] ان [illegible] الزمان [illegible] فان الامر [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] يكون بعضها [illegible] وبعضها [illegible] فان [illegible] النصف [illegible]

[illegible] اجزاء الزمان متساوية في الماهية [illegible] التخصيص [illegible] الاجزاء [illegible]

الاجزاء [illegible] اجزاء [illegible] للمتجددات [illegible] القبلية والبعدية لاجزاء الزمان [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] تقدم [illegible] وبهذا [illegible] عروض القبلية لاجزاء الزمان [illegible] باب [illegible] عروض القبلية [illegible] فان عروض

[illegible] وجوب [illegible] معروض له بالذات [illegible] معروض [illegible] والزمان [illegible] معروض بالذات [illegible]

[illegible] وجود [illegible] للتقدم والتأخر بالذات [illegible] فهو حاصل [illegible] ما اورده [illegible]

الشيخ الرئيس اورد هذا المسلك في الاشارات [illegible] ان حدوث كل حادث مسبوق [illegible] المحدث [illegible] العدم [illegible]

[illegible] البيان [illegible] هذا المقام [illegible] الا [illegible] هذا الوجه [illegible]

انتبه ان الزمان ان تمسكا بان جمهور الناس يقسمون ايام الساعات في الايام وغيرها فوجود الامر الذي هو معروض القبلية بالذات بديهي عندهم والمتكلمون ان جحدوا لوا

المشتبه عليهم بعروض الحركات الفلكية كما هو المشهور دعى ضمهم بحيثها اثبات تقدم على كل حادث حتى يلزم ان القبلية فلا حاجة لهم الى اقامة الدليل على ثبوت العروض

بالقبلية لذاته التقدم وانما قولهم على تقدم على كل حادث مما لا يحتاج اليه مع انه يرد عليه انه ان اريد ان وجود الامر الذي هو معروض القبلية بالذات

ثابت بنفس عدم الوسائط ان الثبوت بديهي وان خرج لا يكون معروضا اصلا الا بوسائط فالبديهة كيف تسمع وكيف تنكر عليهم الامور ودونها المحقق

لهم ان تعلقوا بان الاعدام متقدمة بنفسها على الوجودات من دون توسط زمان كما يراه اصحاب حدوث العالم فلا يراد انتقل عن موضع ليلا ان وان اريد عدم

الوسائط في الثبوت او خصوص الوسائط في العروض مع ان ادعى انحصار معروضية القبلية بالذات في الزمان لتم الكلام فان الحادث عنده لكن تلك بعدم معروض

بالذات وهو الزمان فقد سبقه الزمان لكن امثال هذا المحقق لا يجدون على هذا الادعاء فانه يرى حدوث العالم وان تقدم العدم على الوجود لا يحتاج الى

توسط الزمان فالكلام غير تام سواء اثبت ما ذكر او ما ذكره هذا المحقق والله اعلم مع ان كلام الشيخ في الاشارات يقتضي ان هذا البيان هو المفيد لعروض التقدم

بالذات للزمان والجواب الثالث ان هذا البيان لا يقتضي ان الزمان امر كلي بل غايته ان الذي ادركه لم يدرانه كلي محض او انه موجود في الخارج فبيان انه ادق وهو ان

الامر الذي يفضيه ليس متعلقا بالاخرى والتعلق على تقدير الاول ان يكون امرا ذهنيا بان لا يكون موجودا الا في الذهن كالمعقولات الثانية من العلية والمعلولية في الذهن

مثلا والزمان الذي هو مقدار الحركات والمتجددات ليس من هذا القبيل ضرورة كيف والزمان حالة فاعداها سابقة على الوجودات وحاله هذا الشيء هو الزمان على نفسه

ان يكون موجودة مشروطا بها وانما الاذهان الحالية فلا يخبر فيها ولا انقضاء فما فيه والثاني ان يكون وصفا لامر موجود في الخارج كالعمى والفوقية ومثل هذا

الاعتبار ينحصر في الاضافات والسلوب والزمان ليس منهما وهذا ادعاء كما فيها لما ريم عند السليقة الصافية لكن للمنافي فيه مجال فان المحصر قسم فان المنافي

والمحاذي والانطباق امور اعتبارية ليست من المخترعات ولا من المعقولات الثانية ولا من الاضافات في لا من السلوب فالاوضح ان الزمان الذي ثبت حقيقته

انما هو من الكميات فالمكان فلما ثبت فلذلك اشتهر انه لا بد من وجوده فان عروض العوارض للموجودات الخارجية كالاب والابن احيث يتقدم احدهما على

الاخر بالوسائط المحاذي مع ان قيامه بنفسه لا يتصور بان يكون موجودا ذهنيا او خفيا واو لبس ذهنيا فهو غير الكائن كما لا يخفى حال المقدار من السطوح

وقد اشار الى هذا بانه مثل هذا الامر يبان يكون موجودا الكائن المتكلم به ان قيامه به موجودا وانما المنافي والمحاذي فهناك امر موجود في الخارج هو منضم

انتزاع هذه الامور وهو سطح الكثير المحوكة او اسمه وان توقف في هذا القدر فنقول ان الزمان سبيله سبيل الخطوط والسطوح وهذا القدر من الوجود يكفينا

فربما اتصف فراحد منها ان للاخر وان تركب منه حقيقة مقطوعها فيمكن ان يقال وليس هو نفس يتم المسافة ان يفصلها الحركتين المختلفين في السرعة

المنفصلين في الاخذ والترك امكانهما واتحدهما ان المسافة مختلفة فلا يكون على المسافة والحركات مختلفة قد يكون امكانها واحدا فلا يكون عينها والقيم الى

المنفصلين في الاخذ فقط مع اختلافهما في السرعة ما فيهما واحدة والامكان مختلف والحركات المنفقة في مراتب السرعة امكانها قد لا يكون واحدا وعلى هذا

فرج الى ما يقتضي والمناسب هنا نفيه ان الغرض هنا نفيه ان الامام الرازي خرج الخلاف في الزمان بان قرر ان التقدم هو قائم القيام بنفسه ومن اخر مقدار

ولو لم يستلزم بالا ربع الممانعة بتفصيله لكفى النفي ويرد عليه اولا ان لمن ان يلتزم التداخل في البعض ويجزئ الاربعة عن غيره وثانيا ان الازدياد انما يكون على

تسلسل التناقض وقد مر انه لا نقيد عدم التناهي ولئن ادعى بديهة القضية القائلة ان الازدياد لو فصلنا ان ازدياد عدم التناهي لا اليه الثبتة كما فيه من ينسب سكينة لم

فان اللزوم التفصيل [illegible] اعاده للاثار عدم التناهي كيف البداية والنقص والنسف الذي يريانه بعد ما الشرف من العلوم وغيرها فانهم ثم ان نرم بدار [illegible] نظام فيدم

سو حصون في كل كل منهما محطا لنزول البلاء فانك قد عرفت انه لا فرق بين الاجزاء التحليلية والتركيبية فيكون وقال المحقق البكلاء ان الانتظام لما التزم وجود تلك الاجزاء

بالفعل لزمه كون تلك الاجزاء متساوية في افاده مجموع الكلام لما الاخر واما الحكماء فيقولون بالانقسام بالفرض والقوة لا في متناقضة واما على رجح تلك الاجزاء

هو ذلك المقصود بعينه لكونها متناوة وانتهى وفيه بحث فان غرض علم ان الاجزاء الانتظامية متساوية والحكمائية متناقضة فانك عرفت ان مذهب الانتظام الاجزاء

الا انه يمكن بالفعل بجميعها والحكمائية بالقوة واولا تفرقة بين الفعلية والقوة فالمحذور ثبات التبتة فالفرقان كسان فان تعلقت قدم بنيا الطرق ان الانتظام

برهة الجزء فيلزم عدم ما هو الاقسام المتساوية بمقدارية فلا يخلص بمحذور فهما ان تقرير الشرح هو الاوضح قلت نعم لم يلزمه المقيدة وتخلص الحكماء

عنهما لكن لا يثبت بذلك المقصود فانه انكر انتهاء الكثرة لما او احد المحققين ولم يعاين حرفيا اخر وفيه نظر فانه احال الاستحالة الى برهان بطلان التسلسل والجواب اذا

ما لزم بينها التناهي لزم انتهاء الجواهر الفردة ولا يجد ان يقال انه يمكن لمن اولا اثبات انتهائها اشكال البراهين بان يقال لو كان كل كثرة مشتملة على مثلها

يلزم التسلسل بسبب الانتهاء ولو ثبتت تم الكلام بالنقاسات والتحقيق انه تطويل فافهم   واجيب من الاول ان التفصيل انا فرضنا منقسما متساوي الاضلاع

تقول زاوية عشا قائمة ولتكن زاوية مثلا واخرج ومثاله بحيث واد اخرج ب [illegible] مع ابطال بخط المستقيم القائمة بدون ان يتقاطعا فالوتر

يزداد وينتقل من موضعه ليقرب من الا نقصير اقامة ووصل زاد ونياب حتى التصنيف معناه وتر لم يخرج الى الصعقية لم يصل ضلع ب ا

الصعقية وقد كان ازدياد الوتر على الوتر كيف ازدياد الزاوية على الزاوية واما ان الوتر لم يصل الصعقية فلما ان العروض ومانع المحال الغير المتناهي

الا الاصل ان نسبة الى ربع المربع لنسبة المجدد الى المجدد متساوي وضعفه طاهر فان ما وتر ب ينطبقان الى الصعقية ويزداد الوتر على اب مع بقائها

لا جانبها فازدياد ازدياد الزاوية الى التقاطع مع انتقاص الزاوية وازدياد الوتر على الصعقية مع بقاء انهما على حالها فلم نحفظ النسبتان على نسق واحد

فلا لزم المخلف واذا فرض بحرك اب اه مع ثبات ر واعتبرت نسبة ازدياد ب على ب اه الاول ونسبة ازدياد زاوية اعا اه ادني ب

الا اصل لكون ا قائمة و ب ثلثا قائمة فازداد الوتر على الوتر تحت ازدياد الزاوية على الزاوية مع ان الزاوية بلغت نسبة القلة الى الانهاء ولم يبلغ الوتر

تلك النسبة فلو انتقض ان القدر المسلم هو انه كلما ازداد الزاوية على الزاوية ازداد الوتر على الوتر واما ان زيادة الوتر بحسب ازدياد الزاوية فغير مسلم بل زيادة

الزاوية عدوية وزيادة الوتر محدية ولذلك لا يلزم الخلف والا لبدا التفصيل ان الثانية بعبارة موجزة وموردها لا نسلم ان مجرد انفراج الزاوية يوجب ازدياد

الوتر ما يحسب الانفراج بل الانفراج في الزيادة على ما كان مع نسبة في ازدياد الوتر في انتقاص المحدود البسيط فكلما ازداد الوتر فانهم وتفهم

. الثاني اذا فرض بحركة مع ثبات ا او استقراره في معرة فلا يمكن الا ان تبقا ظم اب ا ح فمنها ان اعتبرت نسبة ازدياد آ على ب و الاول ونسبة

الا جزاء

اخذهم

ازدياد جرم الشاب على الاصل فعلم ان الاولى تبعت نسبة الثلثة الى الاصل وما تثبت نسبة الوتر تلك النسبة فلا نسلم ان الا ان الوتر ... تلك النسبة ولا ...

الوس المحاذي عشر فان ... فان الوتر ... [illegible] ... الاصلين ولكن ... فلم نسلم ان الازدياد ... الازدياد على العدد ...

هو الازدياد ... الازدياد وان اعتبر ... ازدياد ... [illegible] ... الصفة ...

الى ... حيث ... وان ... حاصل زمان واولا ... الا وفيه ... لا زيادة ولا نقصان ... نقصان

معروف ... انه ليس بمحفوظ بل ... زيادة ... نقصان ... فلم يحفظ النسبة ...

تبلغ ... ان اعتبر ازدياد ... مع الانفعال عن موضعه هذا قال ان اعتبر زيادة ... على ... الاصل

واعتبر زيادة ... الاصل ... الى نقصان وان اعتبر زيادة ... الحادث ... زيادة ... على ...

فيه وعليه ... الا ... [illegible] ... ما في الشرح ... حصل ... في ... قوله وعن ...

فالعلت ... النسبة العددية ... بل ... النسبة العددية موجودة فيهما وهو باعتبار ... في الاجزاء

وان ... المقدارية ... موجودة فيهما ... المنتسبان ... لا يلزم ان ... منهما ... فيجوز ان ... اعداد الاجزاء

الى عدم النهاية ... المقدار ... ان الاجزاء المقدارية ... ازدياد المقدار ... الانقسامات ... على عدم

النهاية ... المقدار ... قوله ... القول بالطفرة ... بل كان ... الاجزاء ... المحسوس ...

عندهم متناهي المقدار ... الاجزاء غير متناهية ... الاجزاء ... متناهية ... الزمان ... نصف ...

المتحرك ... مسافة ... متناهية ... زمان ... غير متناهية ... المحذور ... الاجزاء ... فعلية ...

قال ... المقاصد ... المحقق ... اجزاء الزمان ... الحدوث ... ان ... آن ... وكذا

... تلك الاجزاء ... صورة ... قبول الانقسام ... الطفرة ... و ...

... ان ... بالفعل ... الكثرة ... التناهي ... المحقق ... محدود ...

... الاجزاء ... المقدار ... المحدثين ... الاجزاء ... كونها

محدودة ... لا ... الاجزاء ... مع كونها ... علم ... في الزمان ... على البلوغ

مبلغ عدم ... عدم الاجتماع ... وامكان ... ذلك المبلغ ... اليه ... ما قيل ان ذلك القول

... عن القول بالطفرة بل القول ... الذي حاصله وجود ... البطلان ... فهم ... من تحت

الى الاعداد ... بالجنبات ... الكاملات ... المحاكم ... بالقول ...

قوله والجواب ان المتحرك لا تنتصف بعد وانه اه بجزء زمان فان الافراد الاخيرة ان لم تنقسم فلا شبهة انما الشبهة في انه يجوز ان [illegible] لا يدركها المتحرك معا فيه البطيء
ولعل الجواب المذكور في الشرح ان الزمان قد علمت غير متناه بالقوة ومتناه بالفعل فعلى كل بعض منه يقطع السريع قدرا من المسافة يقطع المتحرك البطيء
قدرا اقل ولذلك يدركه السريع والافراد الاخيرة المتوهمة ليست بمتجاورة وبين كل فردين منها فرد زماني وهو في السريع اكبر وفي البطيء اصغر
فلذلك يدرك السريع البطيء وبهذا انهم المقام في التحقيق على الوجه المفصل ان شاء الله تعالى قوله ومنها انه اذا دحرجت الكرة او لا تنقلب الا بالمماسة
بكل الكرة والدائرة فكيف يتأتى له ايراد الشبهة المبتنية عليها لان الشبهة الرابعة لو فرض الشبهة في المربع وسطح المستوي بان يدار المربع بحيث
يلزم زاوية على ذلك السطح فالسطح منقسم انقسامات متناهية فلا يلزم ايضا ذلك لان انقسام الجسم على محاذات انقسام سطحه ولذلك مثل السطوح والخطوط
اي بما يمكن ان يكون تحقيقا وليعلم ايضا ان هذه الشبهات انما تبطل مذهب الاتصال القائل بعدم تناهي القسمة واما اثبات ان الجسم مؤلف منها فلم يلزم
لمسلك الا ان يقال ان المماسة في اللواحق الخارجية فلا بد من ان يكون المنقسمان موجودين في الخارج والجواب عنه فكما مر ذكر عند ذكر شبهات
اخر غير ما في الكتاب انتهى والله اعلم قوله ودفعه بان يقال ان مماسة الكرة ان حاصل انا لا نسلم ان الكرة لا تماس البسيط المستوي الا بالنقطة وقول الفاضل
انه لو تماست بالسطح والخط يلزم انطباق المستدير على المستوي في تماس الكرة السطح او الخط ولو ماس الزاوية السطح في تماس المربع السطح لانطبق
المستدير على المستوي في تماس الكرة السطح او الخط ولو ماس الزاوية السطح على السطح والتاليان باطلان غير مسلم على الاطلاق فان الانطباق
وقع ذلك [illegible] والاول لكن كان المستدير لا ينطبق على السطح قطعا واما الثاني فربما منعوه ما لو كرة تماس السطح حين الحركة فالعلة تحصل في هذا التماس نقول
ان الكرة تماس السطح الا بخط منه ثم او بسطح مجاورة فنقسم اليها ما لا ينقسم فالجواب مثلما مر في الكتاب ان الكرة انما تماس السطح الا بنقطة منه او بخط منه هو بين
لا وجود لها في الخارج [illegible] على التقدير منقسم وان ادعى الضرورة فهو في معرض المنع ان التقاطع كاذبة وان قيل ان الامامات متجاورة
فان اتصال الموجود بالمعدوم غير معقول فالجواب انه من قبيل المصادرة فان مذهب ان الاجسام والازمنة والحركات اخوات فالقول بعدم انقسام
بعضها مع قوة القول بعدم انقسام الاخر فلا ينبغي ان يبتني اثبات احدهما بالاخر ولذلك [illegible] قيل لم لا يقال مصادرة فان لقائل ان يقول ان دعوى
تجاور الامامات [illegible] وتجاور النقط ولا فارق بينهما فان المصادرة والمقصود ان الدعويين اخويين فمن لا يسلم احدهما كيف يسلم
الاخر فكان دعوى احدهما متضمنا لدعوى الاخر قوله واما ما وقع في المواقف الشريفة فانقلبت الكرة لا تماس السطح الا بالنقطة فان الوصول [illegible]
الانطباق [illegible] لزم التجاور وهو خلف والا فمتدرج فينقسم الزوال فعلى بعض الزمان يتحقق [illegible] اخر يتحقق البعض الاخر منه
في البعض الاول لا يخلو اما ان يصدق ان الانفصال ذاتي او غير ذاتي وعلى الثاني تحقق الانطباق هف وعلى الاول فالزوال متحقق [illegible] فهذا
قسم ذلك البعض فهو اني فيلزم تجاور النقط فيلزم اتها [illegible] قلت هذا مبني على [illegible] والله اعلم بكلام المتكلم
الكليات [illegible] وهو [illegible] اخر الحدوث وهو [illegible] عليه [illegible] في

به ان وسخ تحقيق هذا المقام بما لا مزيد عليه في مباحث الفعل قوله اما الاول فلانه لما وقع الاعتراف منه اه وهذا اعتراض على كلام الشارح بانه لم يقع الاعتراف منه بما لا ثاني له

الانطباق اذ هو انما يلزم لو كان اول ما يلزم التجاور ضرورة ان الانطباق غير ان الزوال والانطباق اي الوهمي الموجود هو ما في اني آخر بينهما زمان وهذا

وهو مما يجب ان يتحقق حدوثه اصلا فان الكلام انما هو في حدوث حدوث الانطباق بما قد علم نفي الحد فيه وبعبارة اخرى ان انتهى ورمم انما يلزم لو كان

الانطباق متجاورين وهو وهم من كل الطرف فعلى كان اول زوال بالحركة الدائمة فليس اول فلذا لا تجاور اصلا هكذا قال الشيخ الرئيس في الشفاء

الشريف ردا عليه فربما يماد كرناه الشارح من ان حاصل ما يتبادر ان التماس مفقود حال فيقول ما بينهما لا بد من مماسة فالكلام على الدول فالكره ساكنة حال الحركة

والكلام على النقط متوسطا يلزم خلاف المفروض مع انه ينقطع الكلام وفيه ما عرفت واجاب بان المماسة على النقط الاول والكلام ان فيه لكنها

باقية في زمان حركة الدحرجة الموجبة لها مماسة على النقط الاخرى فقد ان حصول عين المماسة الثانية ينعدم الاول ولا يتنافى ذلك استمرار حركة الكرة كما لا يخفى

بالتحصيل الفلاق بحركة الدحرجة فلا يلزم ان مع النقط والانات انتهى ولا يذهب عليك انه حقق فرعانه الحفاة فيه واما انطباق المستقيم على المستدير فلعل فلم يتم

فان اورد فلم ان يحدث ان الانطباق التدريجي بتمام الانطباق واما الدفع فهم اللزوم كما قد مر واد ليس في كلامهما تصريح ولا تقسم ليدفع حدوث الانطباق

الذي هو مناط الاشكال يرد عليه ان الاشكال لم يندفع بغير ربك ولا كلمت في كلمات بدفع فلم يتم ويتبع الابالا طلع على الحق فلذا عاند على الشبهة الضلالة

قوله فان ثبت ما فرض الكرة الحقيقية فيه ان منع تلقى الكرة بسيطا مكابرة صريحة واو الكلام صادق فقد مر الحكيم اصلا ومع هذا الوزي الكرة

النقل فالمكابرة اظهر فاندفع ما يرى ان وروده من ان الفرض عدم تحديد الكرة على الضرورات الطبيعية كعروض الخلاء وغيره لا يصادم الا استبعاد الى

القوم بسكون الجبل مع ضاد مرحبه بحسب الحس فلذا فافهم قوله واما الثاني فلان تجاور النقاط ان لا يلزم من النصف اولى الصاف ان الكلام في تجاور ما في

غاية التجاور لا يسعى ان الصغر الى عدم له اذ ليس درجة منهما خفيف من مثالها الا ان يحمل بكشف تاره ان مقصوده منع بكون ما يحصل من زوال ومتى كلم

شروحي حدوث الانطباق المستدير على المستقيم فلو ورد الفلذ ما بين الانطباق وان افتقر وجود النقط ما زوال الانقسام وجودا متجاورا الوقوع فصل مقدار في وقتنا

قطعا انقسام ورقوع الفصل والكلام فرض تعاقب الاجزاء المانع عن التجاور هو الانعدام ثم الوجود ضرورة ان تجاور المعدوم بالموجود لا يتصور اذ فعدمت الشمس هو كون متكونة

في الشمس واما الا وفيه لم يلزم منه انتهاء القسمة اصلا فلم يلزم مذهب الشيخ سادا واما الثاني فلانا سلمنا ان المتعاقبات متعارضة فرد على اللازم فلا نسلم ان النقط المتعاقبة

على نعت الا تصال ان اريد اتصال الخط وان اريد غيره فلا نسلم بطلان اللازم وقس لنا انه ولقائل ان يقول بعد المساعدة على ان التوجيه مطابق لكلامه ان المراد

الانعدام بعيد محض فان البعد ان وجدت بالفصل فلا معدوم لم ولو فرضنا انه جائز ان يحدث ما لم لا نعلم فيرتفع الامان عن الضروريات والانفلا

الانعدام والتكلم من شبهات الضرورية البديهية الموجودات الموجودة بالفعل عند وجوده ذكرناه وحيا والاول لم يعلم وجوده والثاني تحسان الاول باعتبار ان الخط والسطح الصالح

للانقسام الا نهاية وهذا النحو من الوجود لكل خط وكل سطح متساوي بالانقسام والثاني باعتبار وجود مبدا القسمة انتهى فان كما تماس بها اذا

الا اعتبار حدوث النقط وبعد الانطباق بعدم تلك النقط الا اصلا الشبهة الراسخة فلابد من ان يلزم مقدمات تسلمها الحكيم ولا ينتهي الى ان

بالالتزام

وقد يجاب بان مذهبهم ان الجسم متألف من اجسام متناهيات في امثالها فالتداخل لا ينفعهم اصلا فان الاجزاء ان تعينت بعد التداخل منحصرا لا عدم التناهي فعود المحذور

بالتزام انه قد يقصدون اصلاحه قبلهم ح يمكن فرضوا على التطبيق لسطح مضاف بعدم الالتباس والتشابه ويتناهى وعن تمشي المحدود التناهي فافهم قوله

ثم الزموهم ايضا لزوم عدم تناهي الجسم اما بالاستعانة بالادلة المساعدة او بان يقال ان ازدياد الاجزاء مقدار به ملزوم ازدياد المقدار التي لا الزيادة

مقدار الجسم الى عدم التناهي ملزوم عدم تناهي المقدار بل في قوته ولهم ان لم يلتزموا ان الازدياد التناهي اللازم عدم التناهي غير موجب على التعاقب لمحاور وانما التزام

التداخل فان وقع منهم صريحا فقد وقعوا فيما وقعوا والا كان توجيها من قبلهم غير دعليهم ما قدم عقيب قوله ثم ان اصحاب النظام آه فيه

اشارة الى ان هذا الالتزام ما كان للنظام بل لا يتصور الا بنفي التداخل كما قدم والظاهر كان تحقيق الحق ناقصا لمذهبهم كما قدم ان القول بالجزء

لا يجامع مع القول بالتداخل والتزموا فيه انتفاء لم فقالوا ان الاشكال في الحقيقة منحصرة ولا مربع ولا كرة وامثالها اصلا فلو لم يلتزموا التفكيك لكفاهم

وفيه بحث فافهم قوله وما يلزم هولاء او اراد بهم الفريق المتاخر مع اصحاب النظام ويمكن ان يراد الكل ولكن هذا الالزام انما يلزمهم بعد اثبات الجزء وقد ثبت

من قبل ولذلك قيل ان النظام قائل بالجزء لكن لم يثبت وحاصل الالزام ان القول بالجزء يمنع تفاوت الحركتين السريعة والبطيئة الا بالقول بتخلل السكون في البطيئة عند

عن كون الحركة بحيث تخلل منها السكنات بيان الملازمة ان السريع اذا قطع جزءا فالبطيء ان قطع اقل انقسم الجزء والا ساوى السريع البطيء او زيد والكل خلف

فتعين تخلل السكون وهذا انما يعرض في حركتين توفي الرحى الصغير والكبير ويلزم فيه التزام التخلل مع امر زائد وهو تفكك جسم الصلب بلا تقسيم ولا يتفكك تو ذلك معاذ

وفي ورجاني قوس في حركتين البطيئة في الغاية والسريعة في الغاية كحركة الشمس والظل وههنا التزام التخلل ليس بمستبعد في النظر فان الظل يرى ساكنا وقد يعرض في

كون السريع البطيء وقد يعرض في حركة الات الالات فانها على عقبه داير حول نفسه ولا ينفعهم اصلا نحو الرحى او الحديد او الصلب فانهم قالوا ان القدرة

الالهية غير عاجزة عما شاء الله تعالى كان وما لم يشأ لم يكن الى قول اعدم التفكيك ولكونها كما هو قريب من القدرة ولم يعلموا انه لو ذكروا ذلك نون لم يجد

ولو مقدارا اقل من الشعر ينكسر ولو حركة بسهم القوة ينكسر يتحرك مع انه يشعر ان لا يتحرك فانه ممتنع بلا بد فالك وذكر بعد المقدمات لا تنفعهم وكذا لا ينفعهم ان

العقف لو انشقت لادركت اللمس لان لهم ان الانشقاق قليل جدا وهو عادي كما في الماء والدهن على اصل الاتصال كما صرح السيد الى الانفصال

والاتصال الطبيعي غير موهوم قوله قالوا او للطافة ازمنة التفكيك آه توضيحه اما ارضنا ان فرضنا ان مسافة الطوق البعيد عن القطب مائة اجزاء ومسافة القريب

عشرة فزمان حركة البعيد مائة انات وزمان القريب عشرة انات ولا يكون حركة القريب مجامعا مع حركة البعيد الا في عشرة انات فانه لو تحرك في عشرة اجزاء الا

انات في الباقي لكان ... وقد تتخلل سكون زمان التفكك مساويا لزمان الالتصاق فقد ظهر ان نسبة زمان التفكك الى زمان الالتصاق كنسبة فضل اجزاء البعيد

ويكون الى اجزاء القريب وهو عشرة فيعتبر كل السكون التفكك نقطة فان ارضنته اكثر بكثير وازمنه الملتصق العطف في قدر كثير فلم لا للطافة مع جنسه

عدم الاحساس فيعود رجما التخلص مقيدا لا مطلقا والسكون غير عائد لا معتقدا ولكن تنزل عنه فلا اقل من ان يحس ... السكون ... كانوا التزموا

ان العادة الالهية جرت بان لا يحس السكون والالتصاق ... بعض السكونات مما هو محسوس فعلى وبعض غير محسوس فعلى مما يلزمهم ... الاتباع

ويرد عليهم ان الامان قد ارتفع فقضا ان الفلك ساكن والارض متحركة فالتفصيل ان صلاة من يهدي [illegible] العلم من اعلا [illegible] الى كتابي الرجل بعينه ولهم ان يجيبوا

بان اعلا [illegible] يمكن ان عاينه الله انا لا يحصل نقوض الامر الى الله تعالى واتم الى الضوابط فنحن نقول ان الذي جبل الذهن على اذعان حقيقة [illegible] و

لان يحكم العقول الا ببينة ولسنا قاطعا او موقعا للنظر فهو حق والذي جبل الذهن الى غيره فلا يمكن [illegible] الصلاة والمسكت ليس للامام واما الناظر فلا

يضعف اليه القول فانها فعقات [illegible] احتجه الى طايل قوله واعلم ان من اصل القائل الجسم اه تقدير النظم وكان ينبغي ان يورد ادلة انتفائه

[illegible] شبهات المشاخر وقد خالف واورد او لا بعض ادلة انتفاء ثم بعض شبههم بقوله ونفي خلال الاقسام التي ما لا جزء ثم اورد بعض ادلة

انتفاه بقوله واضعف الدلائل ثم اورد شبهات المثبت بقوله واعلم اه والامر فيه هين قوله منها ما ذكرناه وقد اوضحنا حاله فيما تقدم فلا نعيدها

ثانيا قوله ومنها لزوم نفي تنصيف الارض اه بيان اللزوم ان القسمة غير واقعة فيجوز ان يقسم الجزء الى اجزاء ينتهي وجه الارض والكل بين البطلان

قوله ذلك يقع وهذه مكافئة فانه ظاهر انا لا نقول ان الاقسام كلها حاصلة بالفعل بل انما بالقوة وربما يمتنع القسمة كثيفا الالات ولو

لما اعتبار الفاصل والالات فلا نسلم بطلان الكل فانه استبعاد محض في مقابلة ما يقع الدليل فدعوى امتناع التنصيف امتناعا ذاتيا

غير مسموعة قال الشيخ انهم يدعون البديهة في موضع لو صوروهم لا ذعنوا على مذهب هولاء لو قوي ان الشك فيها انهم يتكرون علينا فاي ونسلم لهم جزء

الجزء مع ذلك مع ذلك ولنسلم ان الجزء لا ينقسم الى اجزائها التي لا تجزي في صورها بحيث يكون عدد الوحيد منها في لازم ينصف الارض كلها

لو سلطت عليها واحدة بعد واحدة فما كان هذه بيان ان هذا اخفى او باطل فعسى ان يكون في الوحدة من الاجزاء التي لا تجزي ما يبلغ كثرة ان تنصف بها صفحة

الامر من غير تقدير الجزء الذي لا يجزي حتى يعرف بذلك الجسم الذي هو اول جسم مركب منها يشتمل على العدد المحتاج اليه في تنصيف الارض بل لا يكون في

ابديهم اذا سلم ان اجزاء الجزء لا تنصف الارض غير اشتباه واما جزم القول بان هذا ممتنع فانه غير موثوق به فالذي لا يكون بين الا كالعرض مع

تناهي الانقسام فكيف بين بالمجازفة لا تناهي الانقسام انتهى ولا يخفى ما فيه والكلام يسوغ لاهل الجدل ان ينازعوا بان اول جسم [illegible] وان لم

قرائه كمقوله لكن الفرد نرى شاهدت بان ادلة الاجسام متشابهة والتركب منها لا يبلغ مبلغ التنصيف ولم يتكلموا ان مقصود الشيخ ان التنصيف

ثبت بما يبين بطلانها على تقدير الجزء فكيف يكون ابين البطلان على تقدير الاتصال ولعله واهم عند اهل التنصيف نعم لو قيل ان صحت الجزء والد

الارض وقع تمثيلا والمقصود ان بعض اصاغر الاجسام لا ينقسم الا كالجزء وهذا ضروري ولنفرض حجم الحجاج من محيطات الافلاك والعالم وهذا

بين على تقدير الجزء ومحال على تقدير الكلام الشيخ معرض مختفيا ومع هذا لو تمسكوا على استحالة لا ينقسم في ابديهم سوى التعجب ويعلم ان اكثرهم

التعليقة لا نهض على مذهب محمد بن عبد الكريم الشهرستاني ومحمد بن المذكور الرازي من انتهاء [illegible] اه ان قبل الى ما لا ينقسم قوله ان الماء

منقسمة اه توضيحه ان الاجسام والحركات والزمان سوى ستة متصلات قابلة للانقسام الى لا نهاية فينقطع المتحرك مسافة غير متناهية العظم

الارض فيه التركب ولا محذور والقول بامتناع عدم تناهي الاجزاء المتصلة والمتاخرة مع تناهي المقدار الحاصل منها والكائن الاجزاء بالقوة غير موثوق

ان يقول م

حقيقية م

٧

استحالة م

الاتصال م

وصل م

وأضعف البرهانين وقد ذكرنا فيما قبل ان الاشكال الهندسية كلها مبنية على امكان خط مستقيم بين النقطتين وبعضها مبنية على ان النقطتين لا يكون مبدأ بين
المستقيمين [illegible] ان لم يصح الدليل [illegible] الاستدلال على بطلان الجزء على ما اسسه اقليدس [illegible] الا دليل [illegible]
[illegible] صحيحة فنقول [illegible] على التسليم [illegible] المتعاملين [illegible]
القطع المحيط [illegible] هذا الخط الموصل [illegible] في الكلام [illegible] المستطيل [illegible] المتعاملين
[illegible] المثلث [illegible] فانه اذا اخذ [illegible] خط [illegible] ان يكون
[illegible] هذا الخط [illegible] البطلان [illegible] الخط بالمطلوب [illegible] فانه لا شك ان
[illegible] الاجزاء [illegible] المطلوب [illegible] اثبات الشكل الاول [illegible] ما كان [illegible]
الشكل [illegible] الدائرة [illegible] المثلث [illegible] اقليدس [illegible]
[illegible] المثلث [illegible] كل واحد منهما [illegible] هذا [illegible]
[illegible] المستدير [illegible] المطلوب [illegible] الجوهر الفرد [illegible]
[illegible] الاشكال الهندسية [illegible] فانه لا شبهة [illegible] المستقيم [illegible]
[illegible] قال الشارح [illegible] الجوهر الفرد [illegible]
[illegible] الخط [illegible] الجزء [illegible]
[illegible] المستطيل [illegible] الجزء الاول [illegible]
[illegible] الجزء [illegible] الضلع الاول [illegible]
[illegible] الكثرة [illegible] واحد [illegible]
[illegible] الواحد [illegible] المطلوب [illegible] الكثرة
[illegible] وحدات الافراد [illegible] الكثرة [illegible] وحدات الاجزاء [illegible]
الاجزاء [illegible] الكثرة [illegible]
فان القول [illegible] الاجزاء [illegible] الجزء [illegible]
[illegible] الاجزاء [illegible] الواحد [illegible]
[illegible] والوحدات [illegible] العددي [illegible] العدد [illegible] العددي

المستقيم

لا بد ان فرض الجزء الصوري البسيط مخالفاً ... والا لم يكن ما يجري الحركة فعلية لانه اذا فرض فيتلك الجزء الصوري بسيط نحو آخر كان مسلك الحركة المفروضة بينهما الجزء الا بالجزء الاول ثم ان فرض بعده جزء آخر

نحو آخر كان نحو الحركة بعد الا بجزء الاول وهكذا فالموهوم يكون الاجزاء الصورية متشابهة الى الجزء الذي فرض فيه ... لم تكن الحركة فعلية والقسم على ذلك التقدير لا يكون

في الحركة جزء بالفعل بل يكون جميع اجزائه بالفعل فيكون كل جزء منه غير قابل للقسمة بتقدير انتهت قابليته الجزئية ولا يخفى ما في هذا الكلام [illegible]

في هذا المقام فان غاية ما ... انهما الماهية المختلفة الى البسيط المحض ولا بد فيه ان يلزم النظام ان الاجسام انما هو مثلها مثل جبال الرمل ليست متصلة حقيقة

فلا يلزم ان يكون له وحدة نوعية ولكن يسلم انه لا بد له من صورة نوعية هي بسيطة فانه يتركب من الاجزاء الغير المتناهية واما قوله وانهم فهو اول المسئلة فان الفلك [illegible]

فيه البسيط المحض متعدد بالفعل وانقسام المحل بالفعل يستلزم انقسام الحال لكن خلاف ... بالحكم ... فالحركة من المقام متعدد بالفعل مع انه نوعية

بها صورة وحدانية نوعية الذي يحكم بالاثر المكلف في هذا المطلب ... ان الكل يحقق جهات جسمانية حقيقية [illegible]

صورة نوعية بالفعل وذلك لا يصح ان يقوم متعدد بالفعل والتزام انها منقسمة بالفعل بحسب انقسام المحل ... لا الكل ... الجسمية والقسم انه لا شبهة

في انهما الكثرة ... كما في الشرح ... التشكيك لا نهاية ولو اثبت الواحد ... فان ذلك التركب ... وهو لا يط بالاول

الغير ... صورا ما ... لنا التشكيك ... لو ذهب التركيب الى ما ... الانحصار الغير المتناهي بين الحاصرين

فان الجسم متناه ... فيلزم ... ان ... حاصر ... الوجه الثاني ما قيل انه اذا ... جسم ... غير منقسم ... فان كان ...

فقد انتهى ... فالكلام الى ... فالكلام ... بالقوة فهو خلاف ... والكلام منقسما بالقوة [illegible]

... الاجزاء الغير ... لا يدخل فيها في ... الا انتهاء وهو المطلوب ... العدد والغير المتناهي محصور بين الحاصرين

... المبدأ واحد ... والثالث وهكذا الى الواحد ... بطلانه ولكن ... فان الاجزاء ... [illegible]

... انحصار مقدار ... انحصار المقدار الغير المتناهي في مقدار متناه والاجزاء ... ولا يلزم ان ... فان ... انما هو [illegible]

... والانتهاء ... وان ... المخروط ... الاجسام ... الا بانتهاء ... لكن الا بالقول ... او ... الاجزاء

... يلزم انحصار ... الكلام ... التشكيك ... كما ... انه اذا لزم وجود ... الغير المتناهي [illegible]

... فالنظام ... [illegible]

... لا حاجة ... الاجزاء ... [illegible]

... المتناهي ... المقدار ... الاجزاء ... [illegible]

... النطع ... اذا كان ... عدم التناهي ... [illegible]

... علم التناهي ... عدم التناهي الى مثل هذا الخلف

الاقدام المشعر بتراخي [illegible] بحكيم فقد انا او رده [illegible] قوله ولما كان حدوث ما فيه النظام عليه البرهان الا ان يقال ان الحوادث المتعاقبة مجتمعة في الدهر اذ هو

الواقع لكل السلسلة وذلك لا يوجب تفاوت الفعال المستقيم في [illegible] الحوادث المتعاقبة من الازل الى الابد موجودة في الدهر معا مع ان الثابت

على نعت الاتصال وفيه ما فيه قوله ولما امتنع [illegible] حاصله ان القسمة اذا انتهت [illegible] في الجسم [illegible] الى الوجه الاول

[illegible] بالفعل [illegible] فذلك لان [illegible] قبول [illegible] احدهما [illegible] قبول الاخر [illegible] احدهما بالفعل [illegible] بالفعل

[illegible] على كلام [illegible] وكذا الحكم [illegible] بالاول [illegible] على كلام القائل بان [illegible] الا [illegible] وهذا [illegible]

قوله وجوابه باختيار الاول [illegible] وحاصله ان جميع اقسام الجسم [illegible] عنها قسم متناه لا بمعنى كالالف وغيره بل مطلق [illegible]

[illegible] ذوق [illegible] او وقفت [illegible] فان الانقسامات غير متناهية [illegible] وهو [illegible] عدم الوقوف [illegible]

[illegible] على عدم التناهي بالفعل [illegible] على عدم الوقوف [illegible] بعيد [illegible] فانا نتعقل [illegible] الدهر [illegible]

الوجودات [illegible] موجود فيه [illegible] عليه السلام مع ادم عليه السلام [illegible] عليهما السلام والصلوات [illegible]

والسلام فنقول ان الاقسام الممكنة الوجود في [illegible] الدهر [illegible] قسم متناه بالفعل [illegible] غير متناه بالفعل [illegible]

[illegible] متناه [illegible] ومتناه [illegible] في [illegible] الا [illegible]

[illegible] والاقسام [illegible] لا بد ان يكون موصوفا [illegible] العدد [illegible] العدد [illegible]

[illegible] والاعداد [illegible] كما هو [illegible] في [illegible] ما [illegible] باجتهاد [illegible]

[illegible] على الحكم [illegible] مقدورات الله تعالى غير متناهية [illegible] متناه [illegible]

[illegible] غير متناهية [illegible] غير متناهية [illegible] ففيه نظر فان عدم التناهي [illegible]

[illegible] مطلقا [illegible] باختيار انها متناهية [illegible] الجواب ان جميع الاقسام الممكنة متصف بكل عدد متناه [illegible]

[illegible] الوجود [illegible] ان موصوف بكل عدد [illegible] الا [illegible] الدهر [illegible] زيد [illegible]

[illegible] لا [illegible] الدهر فان [illegible] التقدم [illegible] للامتداد [illegible]

[illegible] بالعدد [illegible] الاعداد [illegible] اقسام الممكنة الوجود [illegible] قسم [illegible] زيد

[illegible] الفارق [illegible] الى الاحد [illegible] ان [illegible] الجميع [illegible]

[illegible] الممكنة الوجود [illegible] الف [illegible] اقسام الجسم الى [illegible] فاختيار انه موصوف بكل

[illegible] عدد [illegible] البطلان [illegible] ان مجموع اقسام الجسم متناه [illegible] ولا [illegible] والله اعلم

وحصته ليست الا ما حصل من اضافة انقسامي الى المجموع ولا نسلم ان تحقق الحقيقة موقوف على الحصر بالانتهاء الى حد معين بل فيما نحن فيه اعلم ان الزمان غير متناه من جانبي

اجزاء احد منهما لا اجزاء له بالفعل معه فهو غير متناه ليس الا وجوده تماما في نفس الامر ولم يمكن فيه ان يفرض الى الموجود ومنها انما هو المتناهي لا الا احد منه متعين

مرور حركة وكذا ما فيه واذا اخذ غير متناهية خارجية غير متناه بالفعل وما امكن ان يوجد فيهما كذلك فالاجزاء المقدارية للجسم الممكنة الوجود في الازمنة المستقبلة غير

متناهية بالفعل والعدد فاصبته كما فيه فان وجود الاقسام المقدارية الغير المتناهية متاد على عدم تناهي مقدار المجموع كما قدم وظاهر ان الجسم المتناهي المقدار كيف

يمكن ان يصير غير متناه بلا تحليل او انضمام بل الظاهر انه نقضت بان اي جسم لا يبلغ الا حيث يلغى مقدار ذلك الجسم وهذا مما ينكر عليه كلام في التسلسل

فقد تخلص من هذا الفصل والنقال ان الجواب باختيار شق التناهي عسير جدا وكذا الجواب باختيار شق عدم التناهي فانه ان اريد به عدم التناهي بالفعل فقد عرفت ما كانت

وان اريد اللانقف فيرده حدوث الدهر وان اريد عدم التناهي في ازمنة غير متناهية فكذلك وقال المحقق الدواني ان الشبهة قد عرضت على الاستاذ وكان

بان تلك الاجزاء لعدم تعددها وتكثرها لا تتصف بشيء منهما فانهما من خواص الامور المتكثرة واذ تصور بين لم يرتض به المحقق [illegible] فيه واجاب باختيار

شق عدم التناهي ان غاية ما لزم عدم تناهي الاجزاء الفرضية واستحالته مم والمحال خروجها من القوة الى الفعل كما ان عدم تناهي العقول الاولى يمكن [illegible] مستلزم

لعدم الواجب بالذات المستحيل بالذات وقال وهذا مما يحث عليه وفيه نظر لان الكلام في الاجزاء الممكنة الوجود في نفس الامر

الكائنة متناهية بفرض الاجزاء الغير المتناهية فرض خلاف الواقع فان القسمة الفرضية والوهمية [illegible] للقسمة الفكية كما ستعلم عن

ان [illegible] بالكائنات غير متناهية نفيه ما عرفت نعم لو قيل ان القسمة الفرضية والوهمية غير موجبة ايضا لامكان الفكية [illegible]

انك [illegible] هذا المحقق ان الاجزاء الفرضية [illegible] فلا كفاية وقال بعض الفضلاء انا نقلت ان اريد بمجموع

تقسيمات كل واحد منها ممكن فنختار انه غير متناه ولا محذور وان اريد مجموع التقسيم الذي [illegible] عنه بشيء متناه او غير متناه

انه متناه ولا نسلم انتهاء القسمة او عند الانتهاء [illegible] تحقق القسمة بعد ذلك لان المجموع [illegible] ونقول

انه اذا انتهى القسمة الى حد لا يمكن تحقق قسم بعده مع التقسيمات التي وقعت بالفعل مجموعة [illegible] بل اقول في الجواب عنه [illegible]

الشق انه اذا حرر هذا الكلام يرجع الى ان المجموع المتصف بامكان نفسه وبعدم امكان ما يزيد عليه هل هو متناه او غير متناه ولا يكفي انه [illegible]

ممكن لا يمكن تحقق مجموع لا يمكن ما يزيد عليه وكل مجموع كان ممكنا كان متناهيا يمكن الزيادة عليه فالمجموع الذي لا يمكن الزيادة عليه ممتنع فرض متناه

وانما يكون ذلك المجموع غير متناه حتى لا يمكن الزيادة عليه لو فرض كون ذلك المجموع ممكنا لعدم امكان الزيادة عليه وكونه متناهيا [illegible]

[illegible] لا يمكن الزيادة عليه لتحقق كونه غير متناه فهذا الكلام يرجع الى ان المجموع الذي كان متناهيا وغير متناه هل هو متناه او غير متناه

[illegible] بالعبارة وان شئت [illegible] تصوير عن الوفاء بالحل فانا نقول [illegible] انه كما كان [illegible] في قوة الجسم ان يقسم [illegible]

فالمجموع [illegible] ان [illegible] امكان [illegible] باعتبار الامكان وقوعه [illegible] غير متناه

[illegible]

فلا منافاة فان منع امكانه لعدم الكمال [illegible] واورد عليه الامكان [illegible] لو كانت متناهية يلزم وقوف القسمة والكلات غير متناهية يلزم المحذور الذي سلف بل نقول ان

الزمان غير متناه في جانب الماضي [illegible] واذ قوه يلزم عدم الاباء فتكلم [illegible] ثم يقسمون [illegible] فتحقق الان اقسام غير متناهية [illegible] كالعقود

وعدم [illegible] الانفكاك [illegible] ان الكلام [illegible] لو وجد [illegible] الكلام [illegible] تحقق [illegible] واورد [illegible] السور [illegible]

عن جهة [illegible] ذلك [illegible] غير متناه لكن [illegible] واحدا [illegible] متناه [illegible]

الا ان [illegible] غير محذور [illegible] انه يلزم امكان [illegible] التناهي غير متناه على النظام [illegible] التراب [illegible]

عدم التناهي [illegible] فاذا كان غير محذور [illegible] ارادة [illegible] غير متناه متعاقبة

[illegible] عند التحقيق والكلام [illegible]

[illegible] ومنها ان وجود الاطراف [illegible] وجود الاطراف [illegible] الحال وان اورد على [illegible] التحقيق

[illegible] ان يكون موجودا [illegible] يكون [illegible] التناهي [illegible] فان كان جوهرا [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] وجود الاطراف [illegible] دون الاول [illegible] ان ما به الانتهاء [illegible] ان يكون موجودا

[illegible] وان قيل ان الانتهاء [illegible] الاوصاف الخارجية [illegible] موجودا قلت نعم [illegible] المنتهى [illegible] النهاية [illegible]

[illegible] بدون اطرافه قوله واجب [illegible] آه اورد عليه ان المحال [illegible] اجزائه [illegible]

[illegible] القسمة [illegible] انتهاء القسمة [illegible] المنتهى [illegible] باعتبار القطع

[illegible] الحركة موجودة

[illegible] الزمان [illegible] موجود [illegible] موجود [illegible] منقسم لانه لو انقسم [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] ان يكون [illegible] المتصل [illegible] المسافة

[illegible] ان يكون [illegible] موجود فان [illegible] ما كان حاضرا [illegible] المستقبل [illegible] حاضرا والحاضر غير منقسم [illegible]

[illegible] بالخط [illegible] فاذا فرض [illegible] الحركة [illegible] التحقق [illegible]

[illegible] ان عدم الان لا بد [illegible] لانه لو كان [illegible] الان لانه لو كان [illegible]

[illegible] الزمان [illegible] العدم [illegible] الان موجود او معدوم [illegible] على النقيضين والكلام موجودا [illegible] العدم [illegible]

[illegible] العدم [illegible] الوصل [illegible] كما هو الظاهر [illegible] والله [illegible]

[illegible] الحركة [illegible] المبدأ [illegible] آخر [illegible] المبدأ [illegible] الزمان [illegible] الان [illegible]

الشرح م

فيتعذر م

قوله

فيه بعد الانفكاك عن الحركة والسكون فلا بد من ان يكون ذلك الآن في آن مجاور للآن الذي هو المبدأ [illegible] الخط ونقرر [illegible] انه لو كان الانفصال حقا يلزم

ان يكون الاكوان بين الحركتين الصاعدة والهابطة المتوافقتين في الاخذ والترك غير متناهية لكون كل منهما في آن في كل آن [illegible] وانما الحركة [illegible] عليه انه

[illegible] واللازم [illegible] الجسم بدون التخلخل ويلزم منه الخلاء [illegible] في مكان واحد واللازم ان يكون ساكنا فلا بد من ان يكون في [illegible] الزمان

غير متناهية وما بدا انها يلزم الاكوان بالفعل فيلزم ان يكون الاكوان غير متناهية [illegible] عن المتكلم لا يرد احدهما على الآخر فيلزم ان يكون [illegible] كل

الحركتين الصاعدة والهابطة [illegible] وهو الخط وفيه تخلف [illegible] على ثبوت الجزء فلا جرم [illegible]

للاجرام [illegible] اعاده وههنا شبهة اخرى [illegible] الحركة [illegible] فلك الافلاك و[illegible] الشمس [illegible] وفلك البروج [illegible]

اذا فرض فلك الشمس او فلك البروج موجودا على السطح [illegible] الافلاك الاعلى [illegible] الثامنة بحركة الاولى فاذا طلع جزء من الاول يطلع معه جزء من الثامنة قطعا

[illegible] الاول مطالع [illegible] الطوالع [illegible] بحركة الكل [illegible] قطبها [illegible] علم الهيئة [illegible] يكون المنطقة

منطبقة على دائرة الافق في المواضع التي يكون قطب المنطقة الشمسية [illegible] على راس [illegible] بحركة الكل [illegible] مطالع النصف هو النقطة [illegible]

منه [illegible] عن سمت الراس [illegible] المنطقة [illegible] الافق [illegible] النقطة انما تتصور على تقدير الجزء دون الاتصال [illegible]

[illegible] شبهة اخرى قوله ومنها [illegible] الزاوية [illegible] الاتصال [illegible] الدائرة [illegible]

[illegible] على [illegible] على النظام [illegible] لو بطلت [illegible]

[illegible] والوجه آخر [illegible] الزاوية الحادثة [illegible] ان هذه الزاوية لما كانت اعظم من جميع الحواد المستقيمة الخطوط [illegible] حادة [illegible]

[illegible] فان الخط المماس [illegible] القطر [illegible] الزاوية الحادثة بين المماس والمحيط [illegible] الحواد المستقيمة الخطوط [illegible]

من جميع الحواد المستقيمة الخطوط فاذا حرك القطر [illegible] الطرف الآخر [illegible] القائمة [illegible]

[illegible] الحواد [illegible] القائمة [illegible] اعظم الحواد [illegible] القائمة [illegible]

بين المستقيمين [illegible] المستقيم [illegible] الزاوية المستقيمة الخطين [illegible] الزاوية [illegible] اعظم الحواد [illegible] القائمة [illegible] الزاوية [illegible]

والمحيط عليها [illegible] الزاوية [illegible] الزاوية [illegible] اعظم الحواد ولا شبهة [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الزاوية المماس [illegible] للقائمة [illegible]

[illegible] في [illegible] اصلا [illegible] الزاوية

[illegible] اعظم الحواد [illegible] والاول [illegible] الزاوية [illegible]

[illegible] فان المماس [illegible] بين المحيط [illegible] الزاوية المماس [illegible] الحواد [illegible]

[illegible] فاعلمت انه يمكن التركيب [illegible] زاويته [illegible]

[illegible] الاول [illegible] زاويته [illegible] المستدير [illegible]

[illegible] انه يمكن [illegible] الخط [illegible]

[illegible] المستقيم والمستدير [illegible] زاويته [illegible] الاخر [illegible] المستدير

[illegible] زاويته [illegible] المستدير [illegible]

[illegible] المستقيم [illegible] المستدير [illegible] الاول [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الخط المستقيم والمستدير [illegible]

[illegible]

[illegible] الخط المستقيم والمستدير [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible] الخط المستقيم [illegible]

[illegible] المستقيم [illegible] الخط المستقيم [illegible]

[illegible] المستقيم [illegible]

[illegible] المستقيم [illegible] الخطوط [illegible]

[illegible] المستقيم [illegible]

[illegible]

وادا علمت [illegible]

ادا علمت [illegible]

انهم

العامي او الخاص ان احدهما مشتمل على الاخر والكلام في تحصيل هذا النظر بعد التامل التام ولا يشتبه فرق المستقيم والمستدير كذلك فانه يتوهم ان المستدير يمكن ان [illegible]

[illegible] والعكس والظاهر ان المراد التطبيق باعتبار التطبيق والتدريج فانه لو طبق المستقيم على المستدير بحركة كما في الدوائر [illegible] بل على الاجزاء المتصلة [illegible] هو

احد [illegible] السطح على الخط والخط على النقطة [illegible] على السطح [illegible] ان يكون الزائد مشتملا على الاصغر [illegible]

اراد [illegible] في تعريف الخط المستقيم [illegible] وهذا الكلام [illegible] فان مقصوده ان [illegible] ولا [illegible] ان

يحمل على [illegible] وهذا [illegible] ان [illegible] الا ذلك [illegible] كما [illegible] حاصل ان القوس [illegible] المحيط

اكبر [illegible] المحيط الى [illegible] الاثنين والعشرين [illegible] فيكون [illegible] زيد والاظهر ان يقال ان المستقيم اقصر الخطوط والقوس [illegible]

والقطر [illegible] الخطوط [illegible] التطبيق فيكون [illegible] يكون اكبر [illegible] فانقلبت الكبير من القطر [illegible] والمستقيم

لا [illegible] اورد عليه بانه [illegible] ان يكون مساويا [illegible] المسئلة القائلة ان نسبة المحيط الى القطر كنسبة الاثنين والعشرين

[illegible] على انها قد [illegible] ان التساوي والزائد والناقص [illegible] يكون [illegible] الا بين متطابقين [illegible] الاول

فلان ذلك يقتضي جواز التطبيق [illegible] بين المختلفين [illegible] المستقيم والمستدير مختلفان نوعا [illegible] الاول

[illegible] ان [illegible] يقتضي جواز التطبيق فان [illegible] لا يقتضي [illegible] خط [illegible] القائمة [illegible]

[illegible] لا [illegible] التطبيق [illegible] الا بين المتماثلين فان التطبيق [illegible] التطبيق

[illegible] الاول فقط [illegible] انهما مختلفان [illegible] ان يكون الاستدارة والاستقامة من عوارض الخط [illegible] الفصول [illegible]

[illegible] كلامهم [illegible] على امتناع [illegible] الذات [illegible] التكعيب [illegible]

[illegible] في [illegible] القائمة على [illegible] المستدير [illegible] القائمة [illegible]

[illegible] القائمة [illegible] القسمان [illegible] لكونهما القطر والمحيط [illegible]

[illegible] المواخذة [illegible] المقصود [illegible] الاستاذ [illegible] المقابلة

تكون المواخذة على [illegible] هذا [illegible] الكلام [illegible] حاصل الكلام [illegible] كالخط والسطح

كالخط المستدير والمستقيم فيجوز ان يكون [illegible] الاخر [illegible] المختلفين [illegible]

قطع الخط المتحرك [illegible] الخط [illegible] على [illegible] لا يقطع الا سطحا [illegible]

[illegible] خط والمكان [illegible] الخط بعد [illegible] السطح [illegible] الحركة [illegible]

[illegible] انه [illegible] بالقبول [illegible] لو كان [illegible] العقلية [illegible]

فلا بأس بأن ننقل ما فيه بعبارة المتن فنقول العمود المخرج من طرف القطر يقع خارج الدائرة ولا يقع بينه وبين المحيط خط آخر مستقيم ويكون زاوية
نصف الدائرة أعظم من كل حادة مستقيمة الخطين والتي يحيط بها المحيط والعمود أصغر ولتكن الدائرة آ ب د والقطر ء ه [illegible] ه عمودا فإن دخل الدائرة فليخرج
على آ د ونصل ه الذي هو المركز إلى ا فيكون اه ه د متساويين لكونهما نصفي قطر دائرة فيكون زاويتا د ا ه ا ه د متساويتين لما تبين أن كل مثلث متساوي
الساقين فزاويتا ما على القاعدة متساويتان وزاوية ا د ه قائمة فيكون ا عمود د على ه د فهما قائمتان وهو محال لأن الزاويتين الباقيتين من المثلث متساويتان
لقائمتين والبرهان عليه هو البرهان الذي لا يتم إلا بما يتوقف عليه فإن أمكن أن يقع عمود ا على خط ه ا ولكن يقع على ل [illegible] فإن زاوية ا ه ا قائمة وخط
ه ا أعظم من خط ا ه لكونه ان [illegible] القطر [illegible] فيكون وتر زاوية ا ل ه أعظم من وتر زاوية ل ه ا والتي يوترها الضلع الأطول أعظم من التي يوترها الأصغر
فيكون زاوية ا ل ه أعظم من القائمة فيكون منفرجة ولا مثلث له قائمة ومنفرجة فيكون العمود خارجها ولكنه ا د ولا يقع بينه وبين المحيط خط وإلا فليقع ح و
كح [illegible] عمود ه ح على ما في مقالة الأولى أنه يمكن إخراج العمود من نقطة مفروضة على الخط بشرط أن يخرج من الجانبين ولا ينطبق هذا العمود على ا ه ولكونه ليس العمود على
ا ح بل على ا د والخطان متقاطعان لا يجوز أن يقع عليهما عمود واحد ضرورة وبرهانا [illegible] ولا يقع في جهة ب وإلا اجتمع في المثلث الحادث منه زاويتان
من القطر قائمة ومنفرجة لكون ه ح ء خارج الدائرة فيكون ه ح أعظم من ه ء فتكون الزاوية التي يوترها ه ح أعظم من التي يوترها ه ء والأعظم من القائمة منفرجة فيقع
لا محالة في جهة آ ويكون في مثلث ه ح ء زاوية ح أعظم من زاوية ء لكون الأولى قائمة والثانية بعض القائمة فيكون وتر ح أعني ه ء أعظم من وتر ء أعني ه ح وقد كان
مساويا لبعضه أعني ه ك لكونهما نصفي قطر الدائرة هف فإذن لا زاوية حادة مستقيمة الخطين أعظم من زاوية ا ه د ولا أصغر من زاوية ب ه د وإلا لأمكن أن يقع خط
بين العمود والمحيط وقد تبين من ذلك أن العمود المخرج من طرف القطر يكون مماسا للدائرة وذلك ما أردناه وقد بينه المحقق في التحرير بأقصر من هذا البيان وكان الكلام
مبنيا على أن الأقليدس لما كان فيه كفاية لم نذكره وقد تبين حينئذ أن لا زاوية بين المستدير والمستقيم وتبين منه أن لا زاوية مساوية لزاوية بين المستدير والمستقيم وتبين أيضا أنها
[illegible] الصنوبرية فقط وذلك ما أردناه ومن العجائب أنه مع أن كل ما في المواقف أجاب المجرد بأن أقليدس نعم أن زاوية التماس أصغر الزوايا وهذا لا يتأتى إلا إذا تحقق
الجوهر الفرد وذلك لأن الزاوية الحادثة بأصغر منها من المواد المستقيمة الخطوط وذلك قطعي والمعلم أما اعتمادها بأن أقليدس مقدمات مستلزمة الجوهر الفرد ما توقف عليه نام [illegible] التحقيق الثاني
ولا بأس به وإن كان يمكن ذلك إلا انقسام ما يكون في ذاتها ونفس علته وإنه [illegible] هاهنا كلاما لا ذكره في رفع الإعضال كما ستسمع قال الدواني المحقق في رسالة الجوهر الفرد قول قد
تحقق عند المحققين أن الزاوية من الكيفيات المختصة بالكميات وليس كما بالذات بل الكم بالذات هو السطح الذي هو معروض الزاوية ولا شك أن السطح الصغير لا يصير
أعظم من الكبير الأول المساوي له وأما الزاوية القائمة فكيفية مخصوصة لا توجد في هذه الحركة كما أنه لا توجد في الحركة من بعض الكيفيات إلى بعض الكيفيات شيء [illegible]
الصفرة بالحمرة من الكيفية إلى السواد [illegible] في السطوح لا يوجد في الحركة من الكيفية من الحمرة إلى الحمرة والحاصل أن الطفرة لازمة لو كان المقدار الأصغر
قد زاد على المقدار الأكبر من غير أن يساويه وأما الزاوية فليست بمقدار بالذات بل من الكيفيات العارضة للسطح ولا يلزم تحقق جميع الكيفيات في جميع الحركات
الكيفية ودون هذا الإشكال تمام الكلام لبيان أن أحد من الفضلاء والدواني وجل أنه من كلامه ما فرض عليه أستاد أنه تابع مال الأقوال الثالث اعتماد ما أو لا

بان الكيفية المختصة بالكميات وان لم يكن متصفة [illegible] والمقاطع بالذات لكنها متصفة بالعرض بمعنى ان معروضها متصف بها واصلا [illegible] الكم بالذات والعرض بالعرض [illegible]

ان يجعلهما فكما ان السطح الناقص عن آخر لا يزيد عليه بالحركة الا بعد المساواة فكذلك الكيفية المختصة به موقوفة بالمقادير [illegible] على آخر الا بعد [illegible]

المساواة والكم والكيفية المختصة بالعرض سيان في ذلك انتهى وانت لا يخفى عليك منشأ هذا الكلام لكن [illegible] ان [illegible] بعيدا فنقول المقصود الدوري [illegible]
المساواة

المحقق ان الحركة في الزوايا حركة في الكيفية [illegible] باعتبار فيما نحن فيه لا نسلم ان القائمة التي هي الكيفية [illegible] فلا يلزم من عدم البلوغ الى

وجود الطفرة التي الكيفية الحاصلة من احاطة المستدير والمستقيم مخالفة بالماهية للكيفية الحاصلة من المستقيمين فكلما تحرك القطر لم يقطع الزوايا الحاصلة من المستدير والمستقيم

فلا يلزم من عدم وقوع القائمة بين [illegible] بان بلوغ السطح بين الواقع الى المساواة الا سطح القائم هل [illegible] عن احاطة المحيطين [illegible] اباه وهو

ظاهر البطلان [illegible] فيلزم ان [illegible] التي هي القائمة قطعا وهو ممنوع فان [illegible] الكيفية لا يجري اصلا انتهى وحاصل الاعتراض ان الكيفية ان لم يكن

متصفة بالذات لكنها ملزومة للكم بالذات فاذا تحرك القطر قطع سطحا اعظم من سطح القائمة البتة والا [illegible] سطحا مساويا لسطح القائمة وهو

ممتنع فان الخط المستقيم والمستدير لا يمكن ان يقع بينهما سطح مساو للقائمة فانه اذا طبق الخط المستقيم المطبق على مثله [illegible] لا ينطبق على المستدير

[illegible] اما ان يقع خارج الدائرة او داخلها وكلاهما يبطل [illegible] يظهر انه [illegible] على [illegible] ويظهر انه لا قائمة في العقل بالكيفية اصلا [illegible]

[illegible] الا [illegible] جواز التطبيق فانه يجوز ان [illegible] مقدار [illegible] التطبيق [illegible] مغالطة صريحة مخالفة للبديهة [illegible]

[illegible] الزاوية [illegible] كان مبنيا على قواعدهم [illegible] ان [illegible] توجيهها بعيدا [illegible] يندفع الاعتراض بانه لا شك ان الطفرة

[illegible] لو [illegible] القائمة في طريق الحركة [illegible] او مساوية [illegible] السطح او باعتبار [illegible] مستدير ومستقيم [illegible]

[illegible] ذلك المحقق من انه لا شك [illegible] وبعد [illegible] الكلام [illegible] العلوم [illegible] الاشكال [illegible] آخر ان [illegible]

[illegible] في آن [illegible] عليها [illegible] زوال الانطباق [illegible] الزاوية [illegible] الفصل والطفرة [illegible] الا قطع الكبير [illegible]

الصغير بالتدريج اه [illegible] الزاوية [illegible] بالتدريج [illegible] [illegible] الذي [illegible] ساو [illegible] الاعظم [illegible]

[illegible] اصلا [illegible] الصغرة [illegible] الكلام في حدوث الزاوية [illegible] الاشكال [illegible] الحدوث [illegible]

[illegible] الكلام في ذلك [illegible] الاشكال انما هو ان [illegible] اذا تحرك [illegible] فقد قطع من المبدأ الى المنتهى [illegible] بالتدريج وقطع كل [illegible]

[illegible] على سبيل التدريج مع انه قد قطع الكبير دون ان يقطع الصغير وهو الطفرة فان اجيب [illegible] الزاوية الصغيرة لم يقع في طريق الحركة فهو كامل

[illegible] لكنه يرجع الى الجواب الاول وهو في صدد انه جواب مستقل كما في الشرح في قوله وذكر الاستاذ [illegible] اه [illegible] لزوم الطفرة

[illegible] هو ان [illegible] الحركة [illegible] من تمام الدورة [illegible] تقدير [illegible] ازيد ولا انقص [illegible] قطعها

[illegible] والنقص او ازيد [illegible] والاولى [illegible] الطفرة لان [illegible] دار [illegible] واحدة [illegible]

لکن

اقل من دوران الفعل بناء ان يلزم التفكك فيرجع التشنيع الذي كان على متكلمي اهل الحق فهذا يلزم الطفرة والتحقيق في الجواب ان يقال ان القطب قد دار فدور

الكل على محاذاة الكل والتفكك قد تحقق في التقدير الثاني والتفكك او الطفرة اما لا على المحاذاة وهو مخالف للبديهة وموجب للتفكك وهو كما ترى [illegible]

فالاعتراف بالطفرة هو الاليق وفيه المطلوب والجواب فيهما ظاهر فان الحركة الدورية مستلزمة للاينية والوضعية والاينية بعض نقطة مسافة مساوية لمسافة الكل

كما او الحركة الاينية كحركة فالقطب يتحرك دورة واحدة قدرا زائدا او دورة وزيادة انما جاءت من الحركة الاينية فيرد هيهنا شبهة اخرى [illegible]

حصين مثلا فيقول اذا ازيل الطنب فيها بحيث يبقى الهواء من جانب على حاله وارتفع الطرف الآخر ولا شبهة في انه اذا انطبق الطرف زال الانطباق الملاقي

فلا بد ان يدخل جسم يوجب بين سطحيهما ولا يدخل الا بالحركة وهي تدريجية فكان ما الطرف لا يكون على الوسط فيلزم الخلاء او هو باطل فلا بد من الطفرة واجيب

بانه لم يحدث حدوث الخلاء انه اما ان حدوث الانطباق انما هو في الزمان لا في الآن فغير زوال الانطباق يتحرك الجسم الغريب واول الزمان فالعلم

للقسمة بغير النهاية فلا محذور فيه اذ يقطع مسافة ما بين الجسمين بالتدريج فلا طفرة ولا خلاء ومن هنا يظهر قوة الاشكال وضعف الجواب لان نفي الاشكال

لدليل على حدوث الزوال في الآن حتى يتوجه ان حدوثه لا يسلم انه في الآن بل في الزمان بل مبناه على ان الزوال سواء كان تدريجيا او دفعيا فيه يجري او

[illegible] لا بد من ان لا يتدرج بمعنى ان يزول الانطباق [illegible]

ان يقع من الا و الوسط [illegible] اما خاليا او طفرة والاول باطل والثاني كذلك [illegible] لحدوث الجسم في العين وقعت

[illegible]

[illegible]

[illegible]

اي للاستبعادات العرفية [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

المستقيم والمستدير [illegible]

[illegible] القول [illegible]

الشرح شرع وان لم القصد [illegible] في اثبات الهيولي اي تركب الجسم منها [illegible] فان قيل [illegible]

تحقيق مهية موضوع الغرض وعنوان الامر كيف يليق به واما اثبات الهيولى فلا يليق به الا بعد الرجوع اليه وقد نقلت انه لم يقدر في اثبات الصورة الجسمية لان وجودها بديهي

بل لا حاجة الى اثباته او اثبات الهيولى مبنيا على انه لا بد من اثبات الهيولى او اثباته بكل جسم منها ومن غيره انفك وهو الصورة الجسمية وفيه نظر سيلوح من الشيخ [illegible]

[illegible] فان القدر الضروري هو ان الجسم يفرض فيه الابعاد المتقاطعة واما انه وكذلك اثبات جسم بعلم قطعا فانه يجوز ان يكون الجسم في نفسه لا ممتدا ولا جوهرا فردا

[illegible] الا في ارادة بواسطة الكم القائم به بل اثباته في الصورة الجسمية الهيولى وكذلك قد يولع فقيل ان الهيولى هو الاظهر وانما الاخفى الصورة والتحصيل ان كلاهما نظري

بل الهيولى بالنسبة الى الصورة اخفى ولعله اراد ان الصورة متفق عليه بين الفريقين فهو اشبه بالبديهي في عدم الاحتياج الى الاثبات [illegible] مقصد اثبات الهيولى

وفيه تمهل ما قوله او جوهر ليس بنفسه ذا احد ابعاد [illegible] على محل الخلاف بهذا التعميم القوم ارتفاع شبهة [illegible] انه كيف استدل لا فلاطون واتباعه الافلاطونيين

[illegible] مع انهم يقولون بوجود المجرد [illegible] ويمكن الجواب عنها بوجه اخر انهم ارادوا [illegible] الاشارة الحسية ولها العرض [illegible]

[illegible] والثانية [illegible] فانه قابل للبعد المجرد [illegible] على مذهبه ان كل بعد مجرد فيكون الاجسام مجردة [illegible] من قبيل [illegible] لزوم مفسدة

تداخل الابعاد [illegible] تعدد القول بالبعد المجرد [illegible] انما هو في الاثبات [illegible] ان كل جسم [illegible] جسم [illegible] وهو [illegible]

[illegible] اي انه قابل بان كل حادث مسبوق بمادة [illegible] فانها [illegible] بالمادة [illegible]

[illegible] او متعلق به [illegible] الى الشيخ [illegible] على معنى [illegible] الاول وهو [illegible]

[illegible] قبل الانفصال البعد الاتصال والاتصال البعد الانفصال وغيرهما من الحوادث [illegible] الحوادث [illegible]

[illegible] القطرة [illegible] المادة والهيولى [illegible]

والفتوحات المكية لوارث سيد العالم النبي العربي عليه صلوات الله [illegible] الشيخ محيي الدين [illegible] رضي الله تعالى عنه [illegible]

سيدنا ولنا به امير المؤمنين علي رضي الله تعالى عنه [illegible] وحاصل هذا المفهوم عند اصحاب الجوهر الفرد وهو الجواهر الفردة [illegible]

[illegible] البسائط [illegible] وقال [illegible] المحسوس في الاجزاء وعند اصحاب [illegible] الاول كالمحققين

[illegible] في نفسه ولا منفصل [illegible] الصورة الجسمية [illegible] في نفسها [illegible] وعند افلاطون

[illegible] في نفسه [illegible] البسيط [illegible] الصورة [illegible] في نفسه [illegible] متصل ولا منفصل [illegible]

[illegible] الجسمية [illegible] الامور [illegible] السواد [illegible]

[illegible] الجسم [illegible] استعداده بالعرض [illegible] احدهما [illegible] بالسواد والاخر قائم بالجسم [illegible] السفينة وهذا [illegible]

القول به المعلم الاول واتباعه وانكره [illegible] وهذا القدر [illegible] قطعا [illegible] في الشرح [illegible] كما [illegible]

[illegible] الله تعالى [illegible] كما يدل عليه قوله [illegible] ومنهم المتكلم كما يدل عليه قوله

تحقيق

الجسم

[illegible]

وانت م

المتكلم م

المنعدم م

قوله

الهيولى م

واما الشيخ فقد ذهب الى ان ذلك لا من اجزاء لا تتجزى كما يدل عليه كلامه الاستدلال على هذا المنهج على ان ذلك مسلم المحققين من غير تقسيم فان حاصله ان الكلام يتعلق

بالمقدمات التي ان صحت يتقيد بالقوانين فضلا عن العقلاء وهذا كما ترى فان المعلم الذي هو المتكلم يحدث او ان لا يتقيده انه كما عادة المعدوم واني نقول

والطفرة والتداخل والتفكك وسكون المتحرك [illegible] لو انكر تلك المقدمات بل هو الاوفق فان الاشكالات [illegible] فيما مارست الطفرة او لا شك ان يقول [illegible]

يكون شيء على شيء الا ان يعدم وكيف يتصف اخر في المعدوم حالة مقربة وليس هما وهذا المنع موجود قوله واني [illegible] فقلنا لا ينفعهم الحدس الصائب فلابد من مقدمات

تنضم اوما في حكمهما [illegible] هذا مذهب وقد عرفت ما يرد عليه فيما تقدم وكذا عرفت مذهب النظام من انه [illegible] بعدم تناهي الجواهر الفردة بل بعدم تناهي

الاجزاء التي لا تتجزى [illegible] اضطرارا [illegible] فمادة الاجسام اما هذا الذي نقلناه مذهب جمهور المتكلمين ومذهب النظام ومذهب [illegible] والوجه انما هي وحده

[illegible] دون حقيقته [illegible] لكنها انفصالية [illegible] من قبل الانفصال وان كان خفيا [illegible] الكثرة [illegible]

[illegible] وهو كما [illegible] واحد بالتحصيل لا كثرة له [illegible] قوله واتفقوا [illegible] ربما يتوهم حاصله

ان الجسم الذي [illegible] الجوهر والانفصال [illegible] يتحد بالجسم الخارجي المتحد [illegible] الهيولى والصورة الجسمية وانك ما

[illegible] الاعتبار كما ذكر [illegible] الجوهر [illegible] هو الجنس [illegible] الفصل [illegible] الصورة فهذا [illegible]

هيوليات الافلاك والعناصر جميعا متغايرة بالماهية فالهيوليات في العالم عشرة متباينة بالذات [illegible] الجوهر [illegible] الهيوليات

[illegible] بالذات [illegible] الحيوان [illegible] بالذات وهذا كما ترى [illegible] يكون الفصل [illegible] مطلقا عن الجنس

[illegible] الصورة الجسمية كلها متحدة بالماهية والمواد مختلفة بالمعاني فالعقل [illegible] يكون الجوهر حقيقة جنسية [illegible] المواد فلا يكون الصورة الجسمية [illegible]

[illegible] الاجزاء الخارجية التي هي الهيولى [illegible] للاجزاء [illegible] التي هي [illegible] الجواهر [illegible] فالتفتت [illegible] والمقصود ان الجسم [illegible]

جسم متقوم [illegible] الجوهر [illegible] وان كان [illegible] الجوهر المخصوص والصورة ولا شبهة [illegible] هذا الحكم صحيح [illegible]

[illegible] الجوهر [illegible] النوع [illegible] الجنس [illegible] فان [illegible]

[illegible] الجنس لا يكون [illegible] الفصل [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] يكون [illegible] والفصل [illegible] كما ان الشيخ [illegible] جنس [illegible] ان يكون الفصل [illegible] عام [illegible]

[illegible] الفصل [illegible] عام والفصل خاصة [illegible] ان يكون الجنس [illegible] وقد عرفت [illegible] الامور العامة ان الاجزاء

[illegible] يكون [illegible] للاجزاء الخارجية [illegible] قوله [illegible] الاختلاف [illegible] قال ان الجسم اما هو بسيط في [illegible]

[illegible] الشيخ [illegible] ان الجسم [illegible] فان الجسم بسيط [illegible] ولا يجوز ان [illegible] بالكلية [illegible] الجواهر

[illegible] الجسم [illegible] المتصل [illegible] قال ان الجسم مؤلف من جواهر [illegible] ان المنعدم جوهر [illegible] والثاني

اخره فان قيل بان الصفة جوهر او عرض فيقول على المتعلم العرض واتمام الجوهر وفيه نظر من وجهين الاول ان هذا الاحتمال ليس منشاه ذلك بل منشاه ان الوحدة لا تقاله

والكثرة الا انفصالية بل ليسا وصفان للموضوع والكثرة الشخصية سواء كان جسما بسيطا وان كثيف فقيل سواء كان مما له هو جسم مما هو جسم او يكون كثيفا فهم وان

الثاني ان يقول بانعدام الهيولى ومن انكره لا يقول به والثالث ان الحاكم قال لم لا يجوز ان يحدث هو ثمان بالفصل من دون تغير الثاني كما يقول به الفيلسوف [illegible]

والجواب انه لم يرد السائل اي الخلاف في الانعدام متفرع على الخلاف ليس بل ان الخلاف في الانعدام يلزم الخلاف وهذا بعيد لوجوه من العبارة [illegible]

لى الكلام بقاء الشئ وانعدامه بالانعدام بالكلية مستبعد جدا وانما يلزم لو قيل بانه فقد وادق قيل حادث ويلزم الا القول بانفصال الواحد فقد [illegible]

محل الاشتباه والجواب على الكل اي الحاكم ليس من العبارة والمقصود انه ذكر ذلك كما في انحلال على الكل الموجود والاعضاء قوله هذا اجود ما قال [illegible]

اي يقول ان هذا التعريف مؤداه هو التشبيه فانه لم يرد به ان وجده ووجود الغير واحد اي ضرورة غيره عليه ما يرد على التشبيه فلم يكن اجود [illegible]

اي نقول ان هذا التعريف الاجتماعي هو والى لكل واحد وربما بطوله الى الشكوك عند التعيين خاصة قوله وينقض الخ بكثير من الصورة منها ان حال [illegible]

يلزم ان يكون حالا بالنسبة الى المحل الاصل ومنها انه يلزم ان يكون الحال في المجموع من الحال والمحل كالصدق النوعية الحالية في مجموع الجسم من المادة والصورة [illegible]

السرج حالا في كل جسمي من الجسمين او يكون مجرد حالين في ذلك كالاجوبة عنها وعن السرج اي المراد بالحال والاشارة الا [illegible] والعرض [illegible]

بالاشارة بالنسبة الى محله وهو متحد بحالة في الاشارة وهكذا في منها الاعراض المتعلقة ومنها الاعراض الحالة حلول الكلي والجواب عنها بالتخلف ومنها [illegible]

الحال في الموجودات من المحسوس المتعلقات ومنها الفصول بالنسبة الى الاجناس والجواب عنها بتعميم الاشارة الى التقدير والتخصيص والقول بان [illegible]

منع قوله وقيل هو الاشارة يرد عليه اكثر ما يرد على الاول ويشتغل في الجواب عن انقاذ المراد ومنع التقدير اي [illegible]

محل الاشارة لا تحدث قوله واجيب عن الاول في هذا العذر غير صحيح لان المعرف هو الكلي وهو غير بانف قوله وتارة تخصيص المعرف [illegible]

لا حاجة اليه مع انه غير ملائم لما ذكره المصنف من الاثبات فان الكلام في كل [illegible] مطلق الحلول لانه يمكن ان يحال [illegible]

مطلقا فيشمل حلول الاطراف قوله وتارة بان الاشارة الى الاطراف بسارة الى ذي الاطراف [illegible] هو التعيين [illegible]

ربما يكون بتوهم امتداد اخذ من المتميز الى الممتد [illegible] فيطلق عليه اسم الاشارة [illegible] كون الاشارة الى [illegible] كون ذلك الا بامتداد [illegible]

به والا انتقال بالذات انما هو بالاطراف [illegible] وذلك الامتداد بها واحد منسوب الى الطرف بالذات [illegible] بالعرض [illegible]

الى النقطة هي الاشارة الى الخط وعلى هذا قس [illegible] وكان منشأ الاعتراض قبل البرهان واتحاد الاشارة حقيقة [illegible] الاشارة [illegible]

بانه يكفي باتحاد الاشارة من غير حاجة الى البرهان [illegible] التعريف فايده باختصاص [illegible] للاشارة المخصصة او التقدير [illegible]

الاطراف وفيه انه بالمخصص [illegible] عن التعريف [illegible] واعترف بالتعريف [illegible] مقصود المعترض [illegible] على خصوص هذا التعريف [illegible]

الجواب المذكور [illegible] ويلزم على هذا [illegible] بان [illegible] المتقدمة انما هو [illegible] الاشارة [illegible]

[illegible]

اعني العرض المحسوس [illegible] ومن [illegible]

واحدة وليس الامر كذلك فان اعتبار ان فسرت بالاتحاد او الاتصال فاللزوم ظاهر وان فسرت بكون الشيء بحيث يكون قابلا للاشارة اليه بانه هنا او هناك فهذا ايضا مقتض

لذلك فان هذه الاشارة بالذات انما هي للمتمكن وللمكان بالعرض لان الاشارة الى المتمكن اشارة الى السطح المحيط واما بتوسط الحلول بالمكان لزم ان يكون [illegible]

او داخل قوله اللهم الا ان يقال في تقسيم الكلام لتقسيم وجود الاجوبة التي مرت اندفاع جميع الشبه فتدبر وفيه اشارة الى ما سلف اليه التوجيه بجعل [illegible]

هذا اخص عن الفاظ التعريف مع ان التعاريف يجب ان يحمل على المعاني المتبادرة قوله فلا يصدق على الاشياء اذ فيه نص على ان الحلول الا

المتغاير وجودا واما المعاني المحمولة مواطاة فلا حلول فيها ويدل عليه ايضا تخصيصهم على ان المحل منحصر في الصورة والموضوع وان المحل منحصر

موضوع والمادة والموضوع مباين للعرض فما وقع عن بعض المتأخرين من تعميم الموضوع بحيث يشمل المحمولات الموضوعة لا يوافق اصل ادراك [illegible]

الوصول اليه يتيسر بالفحص البالغ قوله فيرد عليه انه فانه يصح ان يقال الفلك متحرك او الفلك ذو الكوكب وكذا يصح ان يقال ان الكوكب

ذو الفلك وعلى هذا يعني التعريف الصادق قوله وما اجاب به عنه بعض المحققين ووجه اندفاعه ان حقيقة الحلول ليست منوطة بالاختصاص غير المعين فان

الاختصاصات الناعتية وسمي دون الاخر ملكوتا فالحلول اختصاص ناعت مصحح للاتصاف غير حاصل الحج عند الحلول الذي ربما تحقق مع السلطنة ثم فانه لم يوضع لهما

نحو الشيء وانغرار الحكم بان الاتصاف الاسود غير حاصل والاتصاف بالكونية حاصل لحكم كذب ويمكن ان يجاب عنه بان هذا انما هو ان الوجود الزائد الدائم

للمحل حاصل يفهم كل احد ان العلاقة المصححة للبياض والجسم مستعدا ومضايف بالعرض للفعلية فانه عرض له كونه مستعدا وعلى هذا [illegible]

في الاول فانفعل الى انه ان يحمل الاول للعرض له تغاير التقابل اصلا فهو غير صحيح فانه هو مستعد لقبح الحلول فقد عرض له التقابل ذاتي

فالموضوع له التقابل بالذات فهذا صحيح لكن النفوذ بعينه هو بمعنى التأخير بعينه فتلك جل امره انه لا يلحقه تقابل بالنسبة الى الفعلية بل

الالفاظ والفعلية متحدان بالذات فان وجود العرض في نفسه هو وجوده في موضوعه ولكن يتصل انهما غير متحدين بعد ذلك انه لا تقابل [illegible]

اصلا فافهم قوله والامكان بالمعنى الاول اه تحريره للمحقق ان الوجود زائد على الماهيات الامكانية كما يراه بجماهير وستطلع به المعنى الالهي

الى انه يكون نسبة اليها نسبة العوارض واما لو كان مسلوبة عن الذات لنفس الامر هنا معنى ان نفسها من حيث هي ليست الا هي [illegible]

[illegible] والاعراض انها حاصلة كذلك لا يكون [illegible] الذات من حيث هي هي بغير مرتبة ذاتها خالية عن الوجود كان محل الامكان الاستعداد

[illegible] لكن نحو في الذات انما هو في العقل ومصداقه لغاية انه في الاستعداد في الخارج وبهذا هو كونهما قطعا قطع القبول

[illegible] والتكرار هذا المعنى الماهيات والامكان بالقياس الى الوجود والمراد انه متغير بالقياس الى الكلفة وقلنا ان الامكان اذا اطلق

[illegible] الامكان المقيس الى الوجود والذي يسلك مسلكه وعلم منه الحال بالقياس الى المعدومات باعتبار الكل واحد مفهوم الغير في وجه نظر

[illegible] الامكانية في نفسها ليست الا هي خالية غير العلاقة التي هي ما وصاحب دار السعادة الذي في معنى الاستعداد دون الكمال وهو المراد بالاستعداد

[illegible] فافهم قوله فيعلم هذا يلزم ان لا يكون في فيه نظر لان المقصود القابل ان المراد بالاختصاص الناعت بالمعنى الاتصاف الحمل [illegible] بالذات

وهو مختص بالوضع الموجود في موضوع او انه الكلية والمادة ... فان ما ليس بموجود غير صحيح لذلك الاشتقاق وانما الصحيح هو ما يمكن الذي بمعنى الشمول وكذا حمل ... فان قلت

بالنسبة الى الموت وبالعكس وانما الصحيح بالذات وهو تحاور الكون لخاو ومخصوصا ونحن نسلم ان ذلك حال وكذلك الامكان فان حقيقته هو السلب المخصوص او انفصال

وهو غير صحيح لذلك الا الاشتقاق ضرورة وانما الاستيجاب من غناء والوصف العارض وهو المتمكن بخلاف السواد فانه منقسم وعلاقة صحيح لذلك والكاره [illegible]

الضرورة ثم يلزم عليه ان يكون الامور الاعتبارية كالوحدة والكثرة وغيرهما احوالا وعلاقتها بمحلها لا يعلو لا يكون الا اعراضا وتمييزها بعض افراد [illegible]

نعم ان وجود الوضع بعينه موجود وجود في موضوع بمعنى الاجتماع وبينهم منه ليس بالقطع فان المراد الوضع يتشخص بمحلها وهو علته مقدم بالوجود فيلزم ان يكون

الامكان والوجوب والوحدة وامثالها منتزعة عن وجود الممكن والواجب والموجود والكل بطريق ان يراد الاختصاص الناعت بين الموجودين بلزوم كون

الاضافة كالابوة والبنوة وغيرهما ولا يد فيه ولا يمنع الا الاشكالات ما زدته ومنها ان يراد عام ويلزم ان الامور العامة اعراض والالفاظ الكافية

لكونها اعراضا انما هي بيد الاعراض الموجودة ويرد انهم صرحوا بانها ليست من الاعراض ويجاب بالتكلف بان النص في الوضع الموجود منهما ان يراد

الاخر ويلزم ان المعقولات كلها موجودات خارجية كما ذكر والتكلف كما صرح الشيخ بان العدد موجود في المعدود وهذا كما ترى [illegible] لا انفصال

وحاصله كما عرفت ومرت الاشارة الى البيان العلاقة التي بين النعت والمنعوت وانه لكل احد بحث لا يترتب عليها وهو المعنى بالاختصاص الناعت

الاول نقيا عاما من الجوهر الاوحد ويرد عليه بما عرفت من شمول التعريف للامور العامة فيذكر ... سبب المحل الهيولى الاولى تبعا الى ان يجعل الهيولى قد يطلق

على معنى يقال بها كجسم هيولانية وهو الجسم الذي يتركب منه جسم آخر كقطع الخشب المتألف منها السرير وكذا واذا اطلق شيئا ومنها الاولى كما اذا

اطلق يراد منه المستقيم وكذا الموجود ينصرف عند الاطلاق الى الخارجي قوله وهي منقسمة الى الكمي والقطع بانه تقرر ان الانفكاك الكائن ما لم

هو قطع والاسيرى قوله ... وحاصله اختلاف في تصور قيام نوعه بواسطة القوة الوهمية كتقسيم العقل بمعنى الجسم الى الانصاف وذلك

وقسام هذه القسمة بعينه تخرج الى الفعلية بعد الوهم قوله وعقلية كلية لسبب عجز الانفراد في نقصه عن الانقسام بحسب جميع

شيء الفعلية والكلية جارية ... اجابيا فقد يرد ان التحليل كما في الوهم او في الخارج وقد صرح بان العقل الوهمية غير جارية الى الفعلية

المطابقة بما ذكره المحقق في شرح الاشارات ان الوهم ربما تقف اما لانه لا يقدر على احضار النفس الصغرى اولانه لا يقدر على الاحاطة بما لا يتناهى

والفرض العقلي لا يقف لتعلقه بالكليات المشتمل على الصغر والكبر والمتناهي وغيره واعترض عليه المحاكم ان اراد بعدم قدرة الوهم انه لا يحصل الا

المتناهي بالفعل فلا فرق بينه وبين العقل وان اراد انه لا يقدر على ادراك ادراك في مثله لا ما هو اول المسئلة او لا يبقى لو دون

الادراك وان اراد ان الوهم للكليات لا يستلزم ادراك الجزئيات الغير المتناهية الصغيرة وذلك في غاية الظهور وتوجه آخر انه ما اسند الى اللفظ

الاولى المحقق العام لكونه غير قادر على ادراك الكل لا يدرك الامور الغير المتناهية على الوجه الكلي ولذا على الوجه الجزئي لكونه قوة جسمانية لا يدرك

ولكونها لا تقدر على احضار الصغير جدا الجزء المتفاوت فانه يدرك الامور الغير المتناهية على الوجه الكلي تصريح وامر فان [illegible]

الجسم

اذا فرض للجسم نصفان ونصف نصف الى غير النهاية على الوجه الكلي كما نقول هذا النصف نصف وكذا جميع الاجزاء الغير متناهية دفعة وهذا خلاف الفرض

انتفاء [illegible] الامور الغير المتناهية فنقول المراد عدم قدرة الوهم على ملك التفصيل او نقول المراد انه لا يقدر على ادراك [illegible] الازال على

الكمال الترتيب بالموت واعترض عليه بان القسمة العقلية كالقسمة الوهمية موقوفة على الصور التفصيل لكل واحد من الاقسام والمقسم بصور متغايرة الا ان يقال [illegible] الوهمية فيهما [illegible]

دون العقلية [illegible] وكيف يتصور القسمة بدون ان يتميز المقسم والاقسام عنده [illegible] مع ان التقسيم الا التحليل والتفصيل ومع كون العقلية

يكون فيها الصور الاحكام المتصورة فيها كلية [illegible] ما اشتهر ان القسمة [illegible] وكلام الشيخ وهذا المحقق ان القسمة بانواعها تحدث اثنينية في المقسم ولا شك ان

الاثنينية لا تحصل في الوهم الا بتصور كل من الاقسام بصورة على حدة وهذا هو العلم التفصيلي على ان الكلام في [illegible] احد القسمين لا يقف الاخر [illegible]

القسمين [illegible] فان القسمة [illegible] سواء كان بمقدور [illegible] او [illegible] سواء كان [illegible]

تفصيلين [illegible] العقلية [illegible] الاقسام [illegible] بالفعل بصور تفصيلية [illegible] لكل واحد منها [illegible] الا ان يكون

لك [illegible] القسمين [illegible] وهذا صحيح كما [illegible] المحقق [illegible] ولا حاجة لنا الى التفصيل [illegible] الكلام

في انقطاع الوقوف وهو قد يطلق [illegible] على [illegible] عدم الوصول [illegible] عدم [illegible] ان الوهم اذا [illegible]

لا يدرك الكليات [illegible] الاقسام [illegible] بخلاف العقل فانه يحكم بالفعل [illegible] عدم التناهي [illegible] ان عدم التناهي [illegible] فكذا الامر

فان تصور الامر الغير المتناهي [illegible] القسمة [illegible] القسمة الوهمية [illegible] وعدمه [illegible]

[illegible] الكلام [illegible] الكليات [illegible] الكلية كما [illegible] بان كل جزء [illegible] السؤال

[illegible] قوله [illegible] عدم [illegible] الى [illegible] القسمة [illegible] في [illegible] العقل

[illegible] بالفعل فقال ان القسمة [illegible] كلية [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] لا يتصل [illegible] بين [illegible]

[illegible] الانفصال [illegible] بالفعل الى غير النهاية [illegible] موجودان في جسم [illegible]

[illegible] السواد [illegible] السواد [illegible]

[illegible] القضية المنعقدة [illegible] هذا الجسم [illegible] خارجية [illegible] بوجود الموضوع في الخارج [illegible]

[illegible] المحلل [illegible] الوهم والعقل [illegible] الخارجية [illegible] وجود الموضوع في الخارج فان

[illegible] القدر [illegible] موجود [illegible] بالفعل [illegible]

[illegible] الموضوع [illegible] موجود [illegible] وجود الكل [illegible] الخارجية الوجود [illegible] فان وجود

الاقسام كلية ان القسمين

٣

٥

والقول

الوصف الانضمامي [illegible] بالفعل [illegible] الموصوف [illegible] معقول [illegible] موجودا [illegible] الموضع [illegible] المشتق والصدق [illegible]

انما هو الكل فان السواد انما هو قائم [illegible] المتصل [illegible] والشخص [illegible] المشتق والصدق [illegible] الكلام فان [illegible] ان يكون الحمل [illegible]

[illegible] حيث انه [illegible] الوصف [illegible] حيث انه [illegible] الوصف موضوع [illegible]

[illegible] الواحد [illegible] على واحد [illegible] المعنى [illegible] الاول [illegible] الحمل [illegible]

[illegible] الكل [illegible] الوجود انما هو واحد [illegible] الواحد [illegible] الكل [illegible]

[illegible] الحمل [illegible] الكل [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

تعاليقهم [illegible]

[illegible]

بعد ما كانت حاصلة لان الوجه فيها [illegible] لكنه بعيد عن العبارة في [illegible] وتخصيص [illegible] بمعدات التعليم لانهما اي [illegible] القول الاول قوله والوجه [illegible]

[illegible] عرض لمادة النفس في الوهم اي جوهر متعين وجهة الاعتبار من عوارض مقدار [illegible] شرطا باستعداد المادة فان المقدار ان [illegible] موجودا بدون المادة

[illegible] هذا القسم خلاف [illegible] اراده يحتاج الى المادة ولعل الفرق [illegible] الوهم مفروضا بالذات هو القوة الوهمية [illegible] الفعلية [illegible] واما

الفعلية قد عرفت ان الوجه [illegible] كلها [illegible] مطلق الاستعداد واما الثاني اي الاخر وهو [illegible] التي [illegible]

كلها [illegible] مطلق الاستعداد [illegible] والتعلقات [illegible] فيه نظر فان القبول بهذا المعنى [illegible] لان الوجه [illegible] لم يكن [illegible] فيه او هو

[illegible] بوجه فيه [illegible] القبول عدما [illegible] ان العدم ماخوذ فيه ولا يلزم من ماخوذية العدم ان يكون هو العدم [illegible] التقابل

[illegible] الانفصال الا هو ماخوذ به العدم [illegible] عن الانفصال كما ان [illegible] متضادان ومنشأ الانفصال انما هو اخذ العدم فيه ويمكن ان [illegible]

القبول بهذا المعنى هو [illegible] لان الوجه [illegible] العدم [illegible] واذ هو متقدم للمعنى المذكور في الشرح [illegible]

قوله وان عرض لها [illegible] باعتبار ان الاستعداد بمعنى كون الشيء مستعدا لشيء [illegible] بالذات [illegible] الوجود [illegible]

[illegible] الفعلية بالفاعل وان [illegible] فعل [illegible] الفعلية التي [illegible] التحليل الذهني [illegible]

[illegible] البسيطة [illegible] مع انه [illegible] هذا المعنى [illegible]

[illegible] الاستعداد [illegible] في قوام الماهية [illegible] الوجود [illegible]

الوجود الفعلية [illegible] الاستعداد [illegible] بالاستعداد [illegible]

[illegible] فان كان [illegible] بالذات فهو [illegible] بالذات

[illegible] بالذات [illegible] المطلق [illegible] الشيء [illegible]

[illegible] الاضافة [illegible] هذا [illegible] لكن [illegible] العبارة [illegible] غير [illegible] عن الاضافة [illegible]

[illegible] مطلق الاستعداد [illegible]

[illegible] العقل [illegible]

انه موجود [illegible] هذا الاعتبار [illegible]

هو الاستعداد [illegible] عند [illegible] والاشاعرة [illegible] عند [illegible]

[illegible] هذا الاعتبار [illegible]

[illegible] الوجود [illegible]

وان فرضت انها علائق فانها لو كانت علائق علاقة خارجية والمفارق فاسد بان الحقيقة المعتبر بعض النظام العوارض بما لا يعرض فيما دام اجزاءه وحال [illegible]

وغير ما في ان نفرض ان الكم المعالي لمنع العوارض بعينه فهذه العوارض من خواص الطبيعة والكلي عينه فالكم بان المقدار التعليمي والكم المنسوب

فهبات متصل فبنحو ما هو الجواهر كان ذلك [illegible] والشرح ان هذا الجواب عرضي واما التحقيق فلذا لعله اورد بهما مطابقا للكلام وبالوحدة منهما ان

مع الكم موضوعا لما هو فصل الجوهر غاية الامر انه بالابهام والتحصيل والاطلاق والتعيين فالفرق بان الاول فصل الجوهر المنقسم والثاني فصل الكم

ان من خواصه قبول المشهد الانقسام لا الى نهاية لا [illegible] تحته ذلك وما سمعنا كونه انه كثر بوجه من الوجوه انه وايراد وجوه الابطال فيه فوائد [illegible]

اثبات الملاء وفيه انه رد على الحكماء المشائية للمحقق والمصنف [illegible] انه عقلي مع عدم القسمة [illegible] تمكن ان يعرض ان الواحد الكثير [illegible] المقدار

بهذا المعنى بعلتين على انه امور احدها فصل الكم وثانيها الكثير بحسبه واما اطلاق المقدار عليها لانها مستلزمة للتعليم المتصل وسمت بها تسمية الملزوم باسم اللازم

وثالثها الجسم واما اطلاق عليه المتصل لانه اطلاق المتصل على الصورة الجسمية المتصل والانفصال وكانت ذات الجسم التعليمي واطلاق الاتصال على الجسم التعليمي فاطلق

الاتصال على [illegible] اطلاق اسم اللازم على الملزوم ولما اطلق الاتصال على الجسم الطبيعي وعلى الصورة اطلق على الجسم لانه ذو الاتصال [illegible]

اراد بالمتصل ههنا الصورة الجسمية فانها متصلة [illegible] ملزوم للجسم [illegible] كلامه [illegible] صريح [illegible] اطلاق الانفصال [illegible] لو كان

الا الذي على الصورة باعتبار الذي [illegible] هو [illegible] وهو الذي [illegible] وهو الذي قصد بهذا الانفصال [illegible]

[illegible] القول قوله واما الاخر [illegible] الاول [illegible] معنيين مطابق لاطلاق اهل اللغة فانهم يطلقون ان هذا الانفصال

هذا الجسم منفصل [illegible] متصل [illegible] قال المحقق [illegible] كان بحسب اللغة فنقل بحسب الاصطلاح الى الاول قوله وهذا المعنى من خواص الكم المنفصل

ظاهر في ان الكم المنفصل هو المعروض بالذات اما الكم المتصل فانما هو معروض بالعرض وفيه [illegible] فظاهر فان كونه [illegible] النهاية بالاتحاد [illegible]

الكم المنفصل فانما معروض بالعرض او الصورة المتصل الجسمية كما حققنا وسنورده نعم ان الكم المنفصل [illegible] العرض [illegible]

[illegible] بالغير بالنهاية لو سلم ان المعروض بالذات هو الكم المنفصل [illegible] باعتبار وجوده في المادة بل في المتصل [illegible]

وقع [illegible] موضع وفيه ان [illegible] اشارة الى خلاف وقع فيما بينهم [illegible] اصلا قوله وبالجملة كل مماس [illegible] اورد [illegible]

عليه فلا يجدي في ان يفهم بعينه [illegible] ان الاتصال [illegible] المتصل بهذا المعنى كل مماس [illegible] القبول [illegible]

الى [illegible] فان هذا المماس يكون بحيث اذا [illegible] احدهما [illegible] الاخر [illegible] الكلام [illegible]

بالقوة لكن [illegible] الاول [illegible] بالقوة [illegible]

اذ [illegible] بالقوة بل بالفعل [illegible] المقدار [illegible]

عليه المقدار [illegible] على الاخر [illegible] المتصل [illegible] الفصل للمقدار [illegible]

بمعنى

١٢

لا يصدق عليه انه ذو اجزاء بالقوة ضرورة ان المراد منه ما لا يشتمل على الاجزاء بالفعل اصلا لان المستعمل بعد الجزء لا يطلق على الجسم المفرد وهو اعم
الا ان يجاب بان مفهوم الجسم المركب يصدق عليه ان فيه اجزاء بالقوة فان الكلي كما يصدق على واحد من افراده يصدق على الكثير وهذا انما يصدق على كل واحد
من تلك المفاهيم فيصدق على المجموع الغير المعين ما ذكر ولا يخطر ببالك ان قولهم ان المراد منه مع انه يجري في البسيط لا ينفع والجسم المركب يصدق
على الطبيعة لا انه يصدق على المجموع العام لان كل واحد منهما على طبيعة وانما يصدق والجسم يصدق ان يصدق على كل فرد لكن لا انه عليه وهذا كما ترى ومحل الكلام
ان كل كلي صادق على كل واحد من افراده يصدق على الكثير مما هو كثير وان الصدق يصدق كثيرا فيصدق على زيد وعمرو وبكر انهم الناس لا انهم المجموع منهم ان
وبهذا الاعتبار يلزم من العلل الكثيرة علة بسيطة بانه واحد والكل ان صدق الناس عليها الصدق كثير وفي معلوم على هذا فنقول ان المعنى بيان في
الصدق على الكثير بهذا الاعتبار ولا يجري في الشاذ ولا في الجسم مما لا يشتمل على الاجزاء بالفعل نعم يرد عليه منافاة لفظه فان غاية ما لزم منه
هو ان المعنى الاول والثاني وسر فيه انه اتحاد والمادة والصورة … فالاظهر ان يقال ان كون الشيء بحيث يمكن ان يفرض فيه الاجزاء
لسر كشف الحدود وكونه ذا اجزاء بالقوة متباينان فان مصداق الاول لو لم يكن ذا اجزاء بالقوة بل فيه اجزاء بالفعل فلم يكن مفروض الاجزاء بل فيه
اجزاء بالقوة وكذا مصداق الثاني ملزوم الاول فانه لو لم يكن مفروض الاجزاء لكان الاجزاء فيه بالفعل فلم يكن الاجزاء فيه بالقوة وبهذا اعلم ان ما لا يمكن اجتماعه
… لكونهما متقابلين تقابل العدم والملكة او التضايف وفيه بحث ظاهر لان تقابل التضايف لا يمنع وجود المتضايفين بل المتضايفان يجتمعان
كالابوة والبنوة والحق ان المتقابلين لا يجتمعان في محل واحد والكل ما يحتمل فالاجتماع من حيثين وفيه المطلوب وههنا كذلك فان المقصود
ان في شيء ويمكن السواد لا يجتمع مع غيره في محل واحد ولكن الجسم المطلق كونهما متقابلين وهما لا يجتمعان في ذات واحدة الا بحيثين لا بمعنى
واذا اعيد الكلام الى مبدأ انهما بحيثيتين … وفيه بحث ظاهر اولا لانه منقوض بالعقل الاول البسيط المحض فانه معلول وعلة وهما متقابلان ولا
يجتمعان فيه الا بحيثين واذا اعيد الكلام الى مبدأ … الحيثين … بالاخرة الى حيثين في الذات فيكون هو … ثانيا لانه
منقوض بالهيولى الاولى فانها مستعدة لعوارضها فجهة الاستعداد والفعلية لا بد ان تكون حيثين وثالثا لانه منقوض بالنفس الناطقة ورابعا لانه منقوض
بالامر البسيط القابل لعوارضها كما ذكر والقابل لا تمام … النقوض متقاربة والجواب عن الاول لا يتيسر الا بان يقال ان حدوث التضايف
دفع الاستعداد وانما المقصود ان حيثية العدم والملكة لا تنتهيان بالآخرة الا الى تأليف الذات وفيه ما فيه وبعض اجوبة النقوض الثانية …
وخامسا لان الاستعداد موجود في الخارج فهو مبدأ الحيثية والفعلية بالفاعل ولا ضرورة ملجئة الى القول بالتأليف وسادسا لانه لم يسلم انه …
فمبدأ … الجسم ومبدأ الفعلية هو الفاعل كما في العقل الاول فانه مبدأ الامكان الذاتي هو ذاته ومبدأ الفعلية هو الفاعل او ذاته
الى والجواب الكل ان المقصود ان الاستعداد والمستعد لا يجتمع … المستعدة … الجسم كما هو الاستعداد والا لزم ان … اجتماعه مع القوة ولا يجتمع
… الى … والتشبيه … وبهذا … المقصود وانت تعلم انه على هذا التقدير يطول المسافة بلا ضرورة ملجئة فالكلام …

لا يحتاج اليه في المسافة قوله فهاهنا اللزوم اذ كل كثرة بالفعل في الكان تشتمل على الكثرة تنتهي بالاجزاء الى الواحد المخصص الذي لا كثرة فيه بالفعل كما في الظاهر

انتظام فيرد عليه ما مر ولكنها [illegible] وفي قوله ما سلف فتذكره والكان مساو على براهين ابطال التسلسل فلا دعه غير مخصص لا الى المراهيه [illegible] قوله وهذه المتصلات

مما كان فيه [illegible] الاجسام حاصلا ان الواجب [illegible] بسيطا كالاجرام والعناصر والكان غير معدوده منفصل بالفعل [illegible] بالمقدار الذي للانفصال واما متشابهة المتصلات

وحكم شيء [illegible] واحد فما يوجد [illegible] يمكن ان [illegible] والانفصال المتصلات بالفعل [illegible] يمكن ان يطرأ عليها الانفصال قوله وهذه كثرة [illegible] الا ان الايراد وارد

الوارد على تقرير المصنف فانه لما اثبت قبول الانفصال لوجه [illegible] الوجه فرد قطعي واما على تقرير الشارح فلا يرد [illegible] وانما الوارد [illegible] وان الوارد على الاول

الانفصال [illegible] وهذا في هذا المقام [illegible] فان الاجابة في الاجسام [illegible] الامام [illegible] قوله وهذه المتصلات في [illegible] الا انفصال والاجمال

واذا كان الحاصل ذلك فالايراد ثم الاجابة كما ترى والاعتذار [illegible] على تقرير [illegible] وانما الوارد تقرير بحيث [illegible] الشكوك والاولى

ما قال [illegible] الاجابة [illegible] لوجه وبيانا كل [illegible] في عبارة الشرح [illegible] وكان الاولى الاقتصار على ما في المتن [illegible] مع ان [illegible] اثبات الهيولى

ليان اثبات الهيولى [illegible] غير موقوف على [illegible] ذلك كما يجري [illegible] مقامه على المطلب وليعلم ان كلام [illegible] صريح في ان [illegible] اثبات [illegible] على طريان الفصل

الخارجي وقال المحقق في شرح الاشارات ان الاثبات [illegible] الانفصال [illegible] وفيه [illegible] ظاهر وتقريره على طبق ما ذكره الحكماء [illegible]

هوية [illegible] لا يجتمع مع ورود الانفصال [illegible] فيكون واجب القبول للانفصال ولو في الوهم [illegible] يكون كل جسم [illegible] بالفعل الانفصال

البسيط الاكبر [illegible] هوية [illegible] مع امكان عروض الانفصال [illegible] منشا [illegible] وهذا [illegible] والكان [illegible] بعضها [illegible] فالهيولى

[illegible] بان [illegible] غير عام فانه لا يشمل الافلاك [illegible] للانفكاك واعترض عليه الحكم بانه ان عنى ان الانفصال لا يتقرر مع الانفصال الوهمي [illegible]

[illegible] وان عنى انه لا يجامع [illegible] الوهم فاللازم [illegible] وجود الهيولى في الوهم وهو غير مطلوب [illegible] المطلوب وجود الهيولى في الخارج [illegible]

[illegible] المحقق بانه لا معنى للانفصال الوهمي الا ان [illegible] الوهم الامتداد [illegible] تحليله [illegible] مبدأ التحليل موجودا في نفس الامر [illegible]

في الاجزاء المقدارية موجودة لوجود الكل وهذا [illegible] لا يتحقق الا مع الاشتمال على [illegible] لو لم [illegible] عليها لكان الانفصال الوهمي [illegible]

على [illegible] مستلزما للانعدام [illegible] فكان [illegible] كان الانفصال ممكنا [illegible] الامتداد [illegible] فيكون [illegible]

الانفصال [illegible] في ذاته وبهذا انفصل عن الانفصال في [illegible] الشيخ انه لو لم يشتمل المقدار على [illegible]

للانفصال الوهمي [illegible] وجود الهيولى في الخارج انتهى وفيه بحث [illegible] الشرح [illegible] ان القسمة الوهمية [illegible]

بانه [illegible] القسمة الوهمية [illegible] على فرض الوهم الانفكاك [illegible] بين القسمة الوهمية [illegible]

[illegible] في الاجسام [illegible] بانه [illegible] الا [illegible] بان ذلك [illegible] لا يتحقق الا [illegible] الانفكاك [illegible]

[illegible] ذلك [illegible] الحكم [illegible] كان الكلام [illegible] بان [illegible] القسمة الوهمية [illegible]

بل يحكم بتقسيمه على ما تقدم لكن التخلص عن الالزام بتسليم آخر بان الذهن كما افاد توهم الفصل زيدا وعمرا فلينتقض الجبلة للماء مثلا اليهما وتخصيصه انه يحكم بان ما عليه
ان الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية متلازمان للوحدة والكثرة التخصيص كل منهما بالنظر والقسمة سواء كانت وهمية او خارجية انما تتوهم بالذات للاستعداد
وظاهر انها تحدث كثرة انفصالية بعد ما كان مفهوم واحدا اتصاليا واذ هما متلازمان التخصيص فهو كمنشأ لهما فالواحد الاتصالي واحد بالتشخص والكثرة الانفصالية
كثرة التشخص فيها بان التشخصان الانفصاليان عين الواحد التشخص بما يجري كليهما والكثير ما موجود بين فيه وجود الجزء في الكل يلزم انتهاء المتصل الواحد على ما يحتمل الفصل
والا فالقسمة فيه مستحيل اكاد ان يجري فيتشبها كتشكل لصورة الفلك المتصل وتوهم ما يشتمل ذهنه اضرورة البطلان فلابد من الانتهاء على ما تقدم بذا اغاية
الا عانه في قبل المحقق وعند فيه نظر او لا لانه منقوض بالقسمة في السطح والخطوط فان الكثرة الحادثة ان كانت على الواحد يلزم صيرورته اثنين كليهما والقابلة موجودة
فيه وان لم يوجد يلزم وجود المقاصد فلا انفصال والا فهو الحال اخرى فمتى تصور سطح الفلك وتوهم سطح ما فهو ضرورة البطلان والجواب ان توهم
السطح ليس بنفي الامع الجسم وهو مشتمل على ما ذكرنا كادا اخرى مطلقا وفيه نظر فانه يتقرر الى الابعاد بين السطوح والخطوط يمكن ان يفعل دون ما تم
كما قيل ان موضوع الارتسام غير منفصل فقبل الا مما من الاتصال والانفصال الحاصل منها ما منصوص مع امانة وانفصال شهرته من قسمة السطح الحال على
الى ما الجماد الجسمي بالمرة والقول بانه في الجسم دون السطوح والخطوط ليس بديهي بل ربما يتعرف المنع على اتمام الدعوى والقبول بايجاد موضوع
غير منقسم ذاتا سيما انه قد تكرر في كلمات الشيخ في الكتاب وغيره ان الموجود في الذهن مغاير بالشخص للموجود في الخارج فان الوجود والتشخص متساويان وكذا وحدته
وعدمه فالموجود الذهني حادث عند الحضور وله وجود غير الوجود الموجود الخارجي فانقسمه على الحقيقة الى واحد من فلا يتم الكلام اصلا في الانقسام بالقسمة الوهمية ولا
بالانفصال الكلام في نفي التفصيل فنقول ان السطح الموجود في الخارج منفصل بعض مقدار محدود لا يصدق على الكبير والصغير قطعا فكونه محدودا بتلك الحدود من لوازم التشخص
لا بشبهة في المعروض والموجود الذهني يجري بتلك مشابهة فهو موجود آخر مثلا كان عين الموجود الخارجي لصار كليا فهو الموجود الخارجي ولهذا التفصيل في الوجود الذهني قد وقال
فهو ما اورده شيخ الذات والمحاكات فيما اشار اليه بالقسمة الوهمية اولا بان الصور الذهنية متحدة بالنوع مع الامور الخارجية ولا فرق بينهما الا بالوجود ولا فلا
مطابقة ولا علم بالطبائع هو الحال حيث كان الذهني ذاتا كان للخارجي لكن فيه نظر فان اراد بان يكون الكثرة الموجودة في الوهم مشتملة على الاثار فثبت
واللزوم بان يكون الكثرة لا بد لها من محل يوصف به حلت الكثرة غير مشتمل اياها قطعا وثانيا بان الفرق بين الجسم في الخارج بحيث يوصف في الذهن كالقوة
الوهمية استناده بالفعل الى قسمين او لو لم يكن في الخارج لكن لا يثبت للوهم قسمة لا يثبته الجهات لا نهاية فيه وانما الحاصل بتلك الحيثية واذا كان لكن فتفرغ الخارج
لما كان ذلك القبول وليس ذلك الا انفصال او هو الخارجي الا انفصال الوهمي فيكون هو المادة ويرد عليه مثل ما عرفت التي وجود الذهني المعلوم له قسمين عين القسمين
بها موجودان لخارج ولزم الامر الذهني نحو المصيرتم دار وهما خارجين عنهما مسلم ولا فرق بين الذهن فانهم وثانيا بان المعقول ان يقول موجودين في بعض
الفلك مثلا وانه لا ربما في النقض الاول وذلك ضروري في جميع القسمة في الحالة بالحلول وعدمه ولكنه يعرف بتوسط ان قوة القسمة التي ما يوجد في الخارج لا لكن ثم وفيه نظر لانه
كما انه كما ان الذي يتضمن على ان القسمة باختلاف عرضين موجبة للقسمة الكلية وهو من باب القوة المذكورة فافهم ثم ان القسمة على فرض من ان الاحتمال واحد في لا تشبهه

في ان بعض الاحكام الثابتة لبعض الاشخاص ممتنعة على البعض الآخر بالنظر الى نفس تشخصه لكون هذا الخط ذراعا وكون ذلك الخط ذراعين فان الخط الذي يكون ذراعا

ذراعين مرورته وكذا ان زيدا غير عمرو ولا يمكن ان يكون عمرو نفسه ولعل هذا ما ذكر فيه ما نقضه القائل بان افراد الماهية الواحدة متفاضلة بل ...

الطبيعة ان زيدا ان الطبيعة بما هي غير آبية عن عروض تلك الاحكام ولو فرض تلك الافراد فلا يبعد في هذا المقام الصعود هو فطرة وان اريد انها غير

عن عروضها على الافراد كلها والكل يسمى آبيا فكذلك فانه حاله مانع ان يكون القسم الحاصل ابا فردة بالنظر الى تلك الطبيعة وجوهرية فان الطبع صالح لان يعم

بالمرة وموجودة لك وانت قد عرفت ان بعض الاحوال الثابتة للشخص ممتنعة على الآخر فكذلك القسم في هذا القبيل فامكان القسمة امكان ذاتي منشأ على الكل

والتحام اجزائها المتصلة فكان بحكم هذا لا يدخل فيه لها تلك على الآلات الواجد للجسمية في الجواب في ... علم ان سيا قوة احدات المنسوب بعينيه الاول فرضية

المتصلين والثاني انفصال المتصل والتبر فيه ان الوحدة الاتصالية ... للوحدة التشخصية وكذا الكثرة فالمنفصلان ... افراد اشخاص الحد ... بالتشخص

الى احوال الكلام فلذلك اورد في البيان حديث الاتصال وهذا كله ولعل مقصوده بيان الواقع تحريره ان الآخر انفر قائل بان من لها هيئة مذهب ...

الى ابا امعادن الاجسام عن الكل فلكون الوضع انما هو غير آبية عنه واما انها غير آبية عن الوصل فيه والكلام وخيلاف في اصل المطلب لكن ليس يتوقف الجواب الذي

الفصل بالاجسام المتصفة بالجسمية مثل هذا الكثير بكلامه فقد وادرج المشهور على اللفظ قول ... دون القائل كل من الاجسام ... فيه ... الى الواجب

لانه الماديل على امكاني الانفكاك وانما الدال على انه من الاجسام قوى الانفصال فلم يلزم امكانه فان حاصل الدليل ان بعض الاجسام لم ينفك بالفعل الاتصال

الانفصال لان افراد الطبيعة الواحدة متصفة بصفة متحدة الوضع فان اريد الاستعداد من القسم فلازم التناهي والا فالمقسوم غير تام والجواب ان المراد الاستعداد

وعلى ان امكان حدوث شيء ملزوم القوة فان حدوث الشيء مسبوق بالمادة فامكانه لذلك الامكان يمكن فيه تمهيد والا فامكان حدوث ... في ...

شيء من غير مرجح فلابد من سبق مادة والاتصال ليس بمنع لذلك فيجوز ان يكون ... وهذا هو ... وهذا كما ترى انه مبني على ان كل حادث مسبوق بالمادة

مبتنى على مقدمات عن الفحص ما اهاوعليها انما والمحقق في الامور العامة وسبيل العروض داعية الى ادخال القوة في ان امكان العلة كاف في المراد

مهدم نقض بنقط الفصول وان المراد هو المعنى الثاني اي الانفعال المحدود واعترض بان الانفصال بالفعل ليس يجوز فعليه ... واما ...

المادة وهو غير المطلوب وفيه ما فيه فان الفصل والوصل واردان على الماهية لانه عارض لها ... فان الامكان انما يقتضي الامكان في الفصل والوصل

واثباتها باعتبار الفصل والوصل على عدمها ليس عن المحل فالامكان ليس غير ... المحل فقدم ... ما يجب ان يعلم انه يوضح تقرير الدليل المشهور ان

القسمة تحدث كثرة في المفهوم وتلك الكثرة مناسبة للمفهوم من الماهية ومساهم التشكل الاجسام الاثنية والعارية متوافقة في الماهية ... البعض والكل

منفصل عن الآخر وكذا المجموع منفصل بالفعل فالكثرة كذلك لان المتماثلات متفاهية في الاحكام فاورد الامام انه لا يجوز ان يكون ... الاول مثل ما ...

الكلية للمجموع والجسم الآخر والثاني تسلمنا فلم لا يجوز ان يكون تشخص كل من الاجسام مانعا عن الفصل والوصل والكاتب ... من تمام الماهية ...

وعندهم ان الجسم اذا انفصل انعدم الهيئة الاتصالية التي كانت موجودة وحدثت هيئتان اخريان واذا اتصلتا انعدمتا وحدثت هوية اخرى فاذن ...

على النفي

الجسم لحق واتسع على الجسم والثالث انه يلزم من ذلك ان كل مقعر فلك الفلك محدب فلك عطارد وبالعكس وهو يقتضي الانخراق وهو خلاف الفرض والرابع انه لم لا يجوز

ان يكون لكل جسم جزء بارادة مغاير بالذات لما هو الآخر وذلك هو [illegible] ولا نطبق الفصل [illegible] ان الجسمية مقدم مهية نوعية ثم يلزم حصته لكل فلك [illegible] على

حدة الآخر واجاب المحقق عن الاول بان [illegible] لم تماثل الاجسام الصغار ونحن انما نقصد الابطال بمذهبه كما حكاه [illegible] التقدير واورد عليه

كما ان الكلام في [illegible] جدا ليس غير لائق وهو بعيد عن امثال الرئيس والجواب عن الثاني ان [illegible] سهل جدا ويرد على الرابع انه تسليم [illegible]

الفلك [illegible] مشكل [illegible] مقصود الامام ان القضية القائلة ان المتماثلات [illegible] غير صحيح مسلم [illegible] الدعوى كان على تقدير وجدان الفلك

[illegible] فالمقصود الحكم او [illegible] مقدمة لانهم على [illegible] فانهم [illegible] الحكم [illegible] على المجمل المستقيم على

[illegible] بل هو تام [illegible] المقدمات او لم [illegible] العقول [illegible] او على تقدير كون الاجسام المذكورة [illegible]

لا منع الا اعتراض الامام فانه نقل المحاكم عنه انه [illegible] الجسمية وما اورد [illegible] فان حاصله على [illegible]

[illegible] ان المخالفة [illegible] الجسمية [illegible] المخالفة لا يكون [illegible] المخالفة النوعي ولعل الامام [illegible]

[illegible] المصنف [illegible] المحال [illegible] بان قبول الاجسام [illegible] الفصل [illegible]

[illegible] فان هذه المقدمة [illegible] ضرورية [illegible] حاصله ان الجسم [illegible]

[illegible] الكثرة [illegible] للكل المفهوم [illegible] الواحد من جميع الوجوه لا تحلل [illegible] امور متخالفة [illegible] الماهيات [illegible]

[illegible] جميع الوجوه [illegible] امور متخالفة [illegible] تحلل [illegible] الاجناس والفصول متخالفة [illegible] الماهيات والازم [illegible]

بالفعل على الكثرة [illegible] واحدة من جميع الوجوه [illegible] الكلام [illegible] ان الجسم [illegible] واحد من جميع الوجوه فانه يجوز [illegible]

[illegible] امور متخالفة [illegible] الافراد النوعية [illegible] واحدة [illegible] بالفعل [illegible] امور متخالفة [illegible]

[illegible] ان يكون [illegible] واحد [illegible] بان الجسم [illegible] الماهيات [illegible]

[illegible] المقدمة [illegible] تسليم [illegible]

[illegible] الاول [illegible] بالخط المستقيم [illegible] صغير وكبير وهما متفاوتان [illegible] والمتفاوتان [illegible]

[illegible] بالخطوط المختلفة بالصغر والكبر [illegible] الكف

[illegible] الافراد الزمانية والافراد الآنية [illegible] الافراد [illegible]

[illegible] المتخالفة [illegible] بالخطوط [illegible] والسطوح [illegible] الاستقامة والاستدارة

[illegible] على نوع واحد [illegible] الاستدارات متخالفة [illegible] المستدير [illegible] الاستدارة

واحدة بل بامور لكن منافاة السطح للفصل بكذبه الوحدة والفصل لذلك في الواقع وجود سطح الكرة وال على ما تشير به الى السطح فما اولوا لا يحقق الذي [illegible]

القسمة عن ماهو فيه بحوز [illegible] والرابع النقض بالدائرة المنفصلة وبصورة احالة فانه قد تفرق [illegible] ان النقطة الواحدة لا [illegible]

وهو محال [illegible] متخالفة الحقائق متشابهة في الوجود والجواب عنه الا ان [illegible] الوحدانية بسبب منحصرة بالذات للمنفصل [illegible] واحد

لان محل الفصل امور متكثرة وهذا مخالف لبعض [illegible] ذا غير عليه بان ههنا مغالطة باشتراك اللفظ فحاصله المنع وحاصله ان

الفصل الذي [illegible] ان الاجسام التي [illegible] الفصل [illegible] الفصل عن [illegible] الوحدة لكن [illegible]

مع نفس ان كلامه [illegible] الاجسام [illegible] الفصل [illegible] الاجسام فطابه الانفصال دار قبل ان المراد بالفصل مطلق الفصل سواء كان [illegible] او [illegible]

[illegible] ان [illegible] لا تثبت القوة للانفصال وكان المدار عليه وكان [illegible] والحاصل ان [illegible] وهو عرضت المنفصل

[illegible] قد [illegible] والجواب [illegible] وجوه الاول ان قبول الانقسام الوهمي كاف كما قدم [illegible] والثاني ان امكان [illegible] الخارجية [illegible] المطلق

قلنا ان [illegible] ان المدار على الوحدة الاتصالية والكثرة الانفصالية مساوقة للوحدة والكثرة الشخصيتين فلو كان [illegible] للفصل

سواء كان [illegible] او غير [illegible] لكان يمكن ان يكون الشخص الواحد [illegible] كثيرة وهذا [illegible] البطلان [illegible] بهذا الامكان الا امكان

تلك الهوية الاتصالية [illegible] خلفها هويتان انفصاليتان ولا محذور [illegible] ان لا يكون تلك الهوية [illegible] منفصلة [illegible]

[illegible] ان مثل امكان ان [illegible] زيد [illegible] خلفه بكر وخالد وهذا [illegible] فان [illegible] امكان الانفصال [illegible]

ولو كان الانفصال [illegible] ليس [illegible] وجود [illegible] العدم [illegible] فانه [illegible] السطح الا انفصال [illegible] والقول

[illegible] في امكان الانفصال [illegible] الجسم [illegible] لا [illegible] الصورتين [illegible] والثاني [illegible] الخلاء [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] الشرطية ان [illegible] على [illegible] او [illegible] الهويتان [illegible] لهما [illegible] لا يكون الانفصال [illegible]

[illegible] المستند بالاجسام [illegible] لكن [illegible] وموضع [illegible] وقد اجاب بعض الاعاظم [illegible]

المستند بالاجسام [illegible] عليه [illegible] القائل بان [illegible] ولو [illegible] فلا [illegible]

[illegible] الجواب عن الاعتراض القوي لم يتوجه اصلا [illegible] الانفصال [illegible]

[illegible] الثاني [illegible] الشيخ واعترض الشارح بان فيه [illegible] مغالطة فانا نقول [illegible] الزمان [illegible]

[illegible] الكثرة [illegible] والكل [illegible] الوجود في نفسه فيكون تلك الكثرة [illegible] الوجود [illegible]

الانفصال [illegible] ان يكون الزمان [illegible] الانفصال الخارجي [illegible] عليه [illegible] الكلام ان [illegible]

[illegible] الزمان فانقسام الزمان [illegible] الا الانفصال [illegible] ان الانفصال [illegible] والعدم [illegible] الزمان

[illegible]

وهذا الذي قال ان نفي بل [illegible] الا الانفصال ولذلك اعترض [illegible] الى الدليل عمدوا الى الانفصال الخارجي [illegible] على [illegible] ان لو وجد [illegible] وتفصيله ان الجسم

[illegible] لو وجد [illegible] الزمان [illegible] الزمان [illegible] على [illegible] وقد [illegible] الزمان [illegible] وجوده [illegible] المنقطع [illegible] الذات

وان [illegible] بالفعل [illegible] عدم [illegible] او الحق [illegible] الجزء [illegible] الكلام [illegible] فان [illegible]

[illegible] بعض [illegible] على الدليل [illegible] اسم الاشارة [illegible] الدليل اثبات [illegible] هذا [illegible] الجزء [illegible] الاجزاء [illegible] التناهي وهو مسلم [illegible]

[illegible] انهم [illegible] وجود الاجزاء بالفعل [illegible] الامكان [illegible] [illegible]

[illegible] الاجزاء ان الوجود والامكان الامتناع باعتبار [illegible] وحاصل [illegible] ذلك الامتناع [illegible] ان الاجزاء [illegible] موجودة [illegible] الكل

[illegible] غير [illegible] اي هذا البيان بحيث [illegible] عن النفس بالزمان لا [illegible] فانه يلزم ان يكون الزمان [illegible]

وهو [illegible] والثانية [illegible] العقل لا [illegible] بان [illegible] الانفكاك [illegible] والمراد [illegible] الامكان [illegible] والدليل [illegible]

عدم [illegible] امتناع [illegible] عليه [illegible] ويمكن ان [illegible] لانه [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] الكل [illegible] في الاستدلال [illegible] لكل [illegible] لان [illegible] قول [illegible]

فانه [illegible] ان يكون بعضها [illegible] كما [illegible] الافلاك [illegible] لانه [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] الوصول الى [illegible] وهو ممتنع لذاته [illegible] الحركات [illegible]

[illegible] بتحليل [illegible] ويتصل [illegible] فيكون [illegible] عشر [illegible]

[illegible] فان [illegible] الاجسام [illegible] فيكون [illegible] واحدة [illegible] ذلك [illegible] والتصريح

[illegible] فيقبل الا الانفصال وقد كان [illegible] نظر فان الكلام [illegible] مذهب [illegible] الجزء [illegible] بما [illegible]

[illegible] الصحيح ان الكلام [illegible] الجزء بالفعل بمعنى [illegible] الواقع [illegible] لا يسلم

[illegible] غير [illegible] الا الانفصال [illegible] وكيف [illegible] ان يكون الجسم [illegible]

[illegible] بالفعل [illegible] لا [illegible] الامتناع [illegible] الجسم [illegible] السواد [illegible] يجوز ان [illegible] السواد [illegible]

[illegible] السواد [illegible] النفس [illegible] ان يكون عالمة لذاتها [illegible] وعالمة [illegible] يجوز ان يكون الجسم متصلا [illegible]

[illegible] بالاجماع [illegible] واحد [illegible] لازم [illegible] ذلك [illegible] يلزم [illegible]

[illegible] فيه [illegible] احدها [illegible] جوهر والاخر [illegible] ان [illegible] امتناع [illegible]

[illegible] ان هذا الا [illegible] ولذلك [illegible] الخطاء [illegible] الطول وهذا [illegible] ولا [illegible] فيه

للاستقلال وعدمه وانما كان كذلك فالقول بان في الجسم امتدادين متداخلين احدهما في الاخر فوقه كما يزعم الاتباع البهيات قوله قبل للصور الجسمية الصحيح ان العرض [illegible]

هو مختص بمحل [illegible] والمحكمات [illegible] الاتباع ولما انتفاء [illegible] وهو قريب [illegible] الشيخ المقتول [illegible] قوله وفيه بحث [illegible]

وفيه انك [illegible] ذلك بالدليل بل [illegible] العرض المحض والمذكور [illegible] فصلته خاصة [illegible] يعرفون هذا التوقف [illegible]

بل نقول [illegible] المذهب هو المطابق [illegible] قوله واورد عليه انه يلزم ان لا يكون الجسم التعليمي عرضا [illegible] مقصود هذا القائل ان في الجسم امتدادا

جوهريا وهو المصحح لفرض الابعاد المتقاطعة على القوائم [illegible] وهو عرض [illegible] هو الجسم التعليمي ففيه [illegible]

بالذات في الجهات [illegible] الابعاد المتقاطعة على القوائم فيه [illegible] الجوهر والعرض ولا يفرق [illegible] الاول ولا [illegible]

مراده ان الامتداد اما مأخوذ على طريق الاطلاق [illegible] الجسمية والامتداد المأخوذ [illegible] التعين [illegible] التعليمي [illegible] بين [illegible] المطلق

فيهما متحدان بالذات ومتغايران بالاعتبار [illegible] احدهما [illegible] مقولة [illegible] غير صحيح [illegible] التركيب من الجوهر والعرض [illegible]

مقصوده ان التعين امر زائد هو عرض [illegible] الامتداد المطلق مع التعين [illegible] المجموع [illegible] تعليمي ففيه [illegible] الاول ان التعين [illegible] اعتباري [illegible] جوهر وعرض [illegible]

ان المجموع امر اعتباري [illegible] كما تقرر في موضعه والثالث ان [illegible] الكم [illegible] المساواة [illegible] الا انه [illegible]

ومن خواصه ذلك ففيه انه قد رجع الكلام [illegible] الخواص [illegible] خواص العرض [illegible] والرابع ان يكون [illegible]

والحاصل ان [illegible] الامتداد [illegible] الصورة الجسمية [illegible] الاول [illegible] الجوهر [illegible]

اخر فالقول بان الجسم التعليمي [illegible] والصورة الجسمية [illegible] الجسم [illegible]

[illegible] فالجسم التعليمي [illegible] هو المجموع [illegible] والكان [illegible] الامتداد [illegible]

[illegible] الابعاد المتقاطعة [illegible] المساحة [illegible] الاول [illegible] المذكور والاول [illegible]

[illegible] هو الجسم التعليمي [illegible] امتداد [illegible] كما [illegible] عبارة [illegible]

قابل للمساحة المطلقة والامتداد [illegible] المساحة [illegible] الامتداد [illegible]

العرض المطلق ومع التعين [illegible] المعين وبهذا [illegible] المساحة فالجسم التعليمي هو الصورة الجسمية [illegible]

[illegible] اذا [illegible] الحكمة [illegible] الحقيقة [illegible] نفي الامتداد في الجوهر [illegible]

[illegible] ان [illegible] وعلمت ان هذا القول [illegible] الاقوال [illegible] هذا الكلام [illegible] قوله وما [illegible]

حاصل [illegible] ان المحل [illegible] الموضوع [illegible] العرض [illegible] لا يكون [illegible] ومن غيره لا يكون [illegible]

عند [illegible] واما [illegible] فالحال [illegible] جوهرا [illegible] المحل [illegible] الموضوع فالموضوع عندهم المحل المستغني عن الحال والمحل اعم [illegible]

احتمل فالمجموع في الحال الموهوم ودونه يصدق عليه انه موجود في الخارج في المحل واذ لا يحل لجواز ان لا يكون لكنا جازمين بان الحال فالمجموع محله موضع فلو تنزلنا عن ذلك

يمكن ... فان الوهم لا يابى عن المفروضات الشيء فيلزم ان يكون ذلك المجموع واحدا بحيث معقولتين وان يكون تاما واحدا حيث ان في مرتبة واحدة و

وهو خلاف مذهب ... فليس شيء اذ حاصله ان الجسم التعليمي مبهم في الجهات محققة وبرهان التركيب من المقولتين الا الحاصل منهما حقيقة لها حده

بالنسبة اليه ... او الوحدة معتبرة في التعليمات اي التعليمات الحقيقية التي لا في نفسها وحدة حقيقية فقد ظهر ان الجسم التعليمي لا يحتمل المنع

وفي ... وملخصها بعدما مهد ان الجسم من حيث هو جسم آه انه يسمى تخصيصا للتعليمي كما في المتن والشرح لكنه موافق لما في الشفاء وغيره وهو

الا ذلك فانه يرد على ما في المتن ان القابل للفصل هو الصورة المشتركة للانفصال ... والقابل ما هو اعم من ان ... لكن لا نسلم ان اللازم هو ان الحامل للصورة

بل هذا طبيعة الانفصال ... غير متقدمة بالرأس عند ... ان الفصل وهو ... المعدوم هو القابل الخاص فيجوز ان يكون قوة الانفصال في الصورة الجسمية

فلا يكون الجسم مؤلفا بل هو الصورة الجسمية ... لا بد من دعوى ان الجسمية متصلة ... كما في التلخيص فتدبر وبهذا ظهر ان ... المحاكمات بان الجسم متصل

واحد في نفسه قابل للانفصال فاذا ورد عليه الانفصال فلا يشك انه لا يبقى تلك الهوية فلا بد من امر ... لا ... فان منع الاتصال الجسمي في نفسه

اذ منعه ... الجسم التعليمي الذي هو متصل بذاته وقد عرفت انه لا ... فالتقرير ... ما في التلخيص وفي المحاكمات ... البداهة مواضع

عديدة وحاصله بحث ... الشكوك ان الجسم متصل في نفسه ... ان ذاته من حيث هي مع قطع النظر عن عوارضه ممتد وكل ممتد ليس فيه

قوة الانفصال ... فيبقى الدليل ان الجسم يقبل الامتداد بحيث يحكم تمام الحقيقة هو الامتداد او غيره والاول باطل

لان الجسم فيه قوة الانفصال والامتداد ليس فيه تلك القوة فالجسم ليس هو الامتداد واما الصغرى فقد مر ما لها وما عليها في ... الذي ...

واما الكبرى فلان ما فيه قوة الانفصال يجب ان يكون باقيا عند المفصول والامتداد لا يبقى فالامتداد ليس فيه تلك القوة واما الصغرى فلا حاجة فيه الى حدوث علم

واما الكبرى فلان الانفصال يقتضي حدوث الهويتين الانفصاليتين او يستلزم لهما كما يجيء ان الوحدة الاتصالية مساوقة للوحدة الشخصية وكذا الكثرة الانفصالية

ولا شبهة في ان الانفصال اقتضى الكثرة الانفصالية فان الممتد قد صار كثيرا وبطل تلك الوحدة الاتصالية فبطل وحدته الشخصية فقد بان

... وان اريد بالقبول الامكان الذاتي اي الاتصاف ... تقريره ان الجسم متصل في نفسه وليس في نفسه لا ان الجسم قابل للفصل والانفصال لا يقبله اما الصغرى فقد

مر في ... واما الكبرى فلان الاتصال ... ان يوجد مع المفصول والانفصال لا يبقى واما الكبرى فظاهر واما الصغرى فلان الانفصال امر وجودي او هو

عبارة عن حدوث هويتين او عدم ملكة اذا كان عبارة عن عدم الاتصال عما من شأنه ان يكون متصلا وكلاهما يجب ان يكون قابله موجودا وفيه نظر

فان اعدام الملكات لا يلزم ان موضوعها يجب ان يكون موجودا فانا نعلم قطعا انه ... قابلا للانفصال ... عدم ... الصلاحية

بل نقول ان الصورة ... بان الانفصال انما هو ... اذا كان عبارة عن حدوث الهويتين ...

الاتصال لانه يصلح ان يعدم ... خلف تلك الهويتان ... علم ... الجملة ضروري اذ ليس

او لكن يمكن ان يقال ان المعدوم الصرف لا يتوقف الا انه اذا اعتبر في مفهومه ان من شان المحل الاتصاف بذلك الا ان الوجود في الخارج [illegible] موجود في الخارج

كما في [illegible] فيها او لا شك ان الانفصال من الاعراض التي وجب ان يتصف الجسم بها في الخارج فاذا كان هناك عدم الانفصال كان من شانه ان يتصف [illegible]

في وجوده [illegible] واذا الحكم بكون المحل من شانه الاتصاف بذلك لا في الذهن [illegible] ما في الذهن كما في عدم الحوادث او المهيات الا انه متصف بالوجود مطلقا

وهذا يصحح الامكان المعتبر في عدم الملكات هو الصحيح عند التشعب [illegible] والامكان المعتبر هو الامكان الذاتي [illegible] فان الانفصال قابل للفصل الى [illegible]

علته عدم الاتصال مع امكان الاتصال والامكان الذاتي نعم ان [illegible] عدم الانفصال ليس يمكن ان يتصل [illegible] المشهور ان الجسم اذا انفصل فقد

حدث هويتان لم تكونا حاصلتين من قبل ومن المعلوم [illegible] من متصلين [illegible] المقوم ليس [illegible] الاجسام [illegible]

المتصلين [illegible] الاختصاص بالمتصل الاول وذلك الاختصاص ليس الا [illegible] في النوع فان [illegible] موجوده مع الكل [illegible] وان حدوث الهويتين

خلف انعدام المتصل الاول فان العقل يحكم بان بعد انتفاء المتصل الاول [illegible] والاتصال [illegible] لم يبق فلا بد من امر اخر وهو [illegible]

الهيولى وبعبارة اخرى ان الانفصال ليس اعداما بالمرة فان [illegible] بين انعدام [illegible] وحدوث [illegible] اخرين خلفه [illegible] عن [illegible] فان

[illegible] [illegible] بعد [illegible] هو الهيولى [illegible] فاما [illegible] ان الانفصال لم يعدم الاتصال وعوارضه كالسواد والبياض [illegible]

بالمرة فانا [illegible] حدوث الامتدادين مع قطع النظر عن الهيولى بعد الانفصال [illegible] حدوث امتدادين [illegible] العدم والانفراد [illegible]

العام كليا واحده بالنحو [illegible] وجود الهيولى [illegible] الهويتين [illegible] الاتصال [illegible] بعد الانفصال [illegible] حدوث الصورة

الجسمية [illegible] بعد [illegible] وحدوث الصورة الجسمية [illegible] بعد انعدامها [illegible] حدوث الهويتين الاولين [illegible] الا [illegible]

المادة الواحدة التي كانت قبل والتعيب بعدو [illegible] الهويتين الاخريين مع ان الصورة [illegible] ولكن [illegible]

بعد [illegible] الهيولى [illegible] ان هيولى النار [illegible] الهيولى [illegible] الا [illegible] العوارض [illegible] المغايرة [illegible] المتصل الواحد

اذا انفصل [illegible] الامعان [illegible] ولكن [illegible] ان مسلك الهيولى [illegible]

[illegible] الله [illegible] على [illegible] العلم [illegible] ما قصدوا [illegible] [illegible] ذلك [illegible] وذلك [illegible] الا [illegible] جوهر

محل للجوهر الممتد لذاته [illegible] الانفصال الاتصال والانفصال [illegible] وهو ليس بمتصل بذاته والا [illegible] الكلام [illegible]

فلا بد من الانتهاء [illegible] ليس بمتصل [illegible] ولا منفصل فان [illegible] فلا بد ان يكون [illegible] متصل [illegible] ولا منفصل وليس بعرض قائم بالمتصل والا لزم [illegible]

[illegible] عند [illegible] الصورة [illegible] ان يكون جوهرا [illegible] بالجوهر اخر وعلى الاول [illegible] وعلى الثاني [illegible] الكلام [illegible] ذلك الجسم فلا بد من الانتهاء

الى جوهر [illegible] ذلك لا يكون متصلا [illegible] وجود جوهر ليس بمتصل ولا منفصل وهو الذي [illegible] فوجدناه [illegible] موجود

الفاسد

موجودين [illegible] الوضع [illegible] المقارن [illegible] الوضع واذا [illegible] الواحد [illegible] متصل [illegible] ذلك الممتد المنعدم عند الوصل

والفصل

٧

والفصل واحد هو الواحد بالوحدة التي كانت وما تكثرت الا بكثرة ذلك البعض لانها لو كانت كثيرة الآن بعدما كانت واحدا يلزم تلك المقاطع كما هو الظاهر فهو واحد

يوجد فيها وكثيرة بكثرتها او المراد بالوحدة والكثرة الاتصالية فهو نعت لها او على سبيل القياس سيعلم ان حقيقة الاتصال منه لكن السواد مع الجسم فان الجسم

في نفسه ليس باسود وانما هو اسود باعتبار السواد فهو واحد بالوحدة السوادية وكثير بالكثرة السوادية يعني ان الوحدة او [illegible] للسواد ومقايسة بالعرض

للجسم وسواده [illegible] بعض سواده السواد بل وجود السواد فيه هو كونه اسود فاندفع ما قيل ان الكلام في الاتصال لا الصفة النفسية التي السطح الزمان والخطوط

م اتصاف الحركة بالامتداد وان الحركة السفينة [illegible] لا تقبل ولا منع [illegible] وهذا هو الذي رامه المحقق في شرح الاشارات

والله سبحانه يعلم ان الوحدة الشخصية والتعدد الذي يقابلها انهم لا يثبتون للمادة الا بعد تشخصها المستفاد من الصورة ولا يسوغ ان يكون

مقصوده ما هو المفهوم من ظاهر عبارة المحاكم سنعلم ان الصورة علة لوجود الهيولى فالتي للهيولى وكونها ذات وضع والوحدة والكثرة وغيرها

الصورة م من العوارض لا تعرض للهيولى بالذات بل بتبعية الصورة حتى يرد عليه ما اورده عليه السيد قدس سره الشريف انه لا يلزم من كونه علة لوجود الهيولى ان يكون

هذه الصفات عارضة للصورة اولا وبالذات وللهيولى ثانيا وبالعرض قوله البحث الاول آه منع لمقدمة ما ان الجسم في نفسه متصل وحاصله

ان الجسم في نفسه ليس بمتصل ولا منفصل وانما اتصاله وانفصاله باعتبار العرض الذي هو الكم قائم به والحاصل ان الهيولى التي قلتم بها هو الجسم والصورة

التي قلتم بها هي الكم وهو الجسم التعليمي قوله وما قيل من انك اذا شكلت الشمعة آه حاصله ان الاتصال غير الكم لان الاتصال باق بعينه عند تبدل

الاشكال والكم غير باق فهما متغايران والجواب بوجهين الاول ما في الشرح والثاني لا نسلم ان الكم غير باق بل هو باق وانما تبدل جهات خطوطها

وسطوحها فان المقدار الجسمي عند تبدل الاشكال هو الذي قبله وهو الجسم التعليمي فانه سيظهر انه في مستقبل القول ان تبدل الاشكال لا يقتضي الانفصال

وهو الاظهر ثم قد وقعوا في قبول بقاء الصورة الجسمية صورة التبدل واذ وقعنا انه الكم فلا نبعد من منع عدم بقاء الاتصال الواحد فتدبر قوله

كان سموا حاصله المنع على المقدمة القائلة ان الاتصال باق عند تبدل الاشكال لم لا فان التبدل لا يخلو عن انفصال هو معدم للاتصال وفيه نظر

فان [illegible] انما هو بالحركة وهي تدريجية فلو لم يكن الاتصال باقيا لزم ان يقع الحركة في الاتصال وقد حصروا الحركة الكمية في التخلخل والتكاثف

والنمو والذبول والسمن والهزال وفيه ما فيه فتدبر وليعلم ان القول بان تبدل الاشكال بالحركة التدريجية لا يصح مع عدم بقاء الاتصال

الا ان يكون الاتصال عرضيا فان الحركة في الجوهر ممنوعة وههنا دفع ثالث اورده المحاكم بان التبدل في الاجسام بحركات عن مانع

في الفلكيات لا يسلم وقوعه وهذه الشبهة مثل الشبهة المتشبثة بالاجسام الديمقراطيسية واجاب عنه السيد قدس سره الشريف بمثل ما اجيب

ببطلان الاجسام الديمقراطيسية فتحقق ان امكان القسمة الوهمية يستلزم امكان الفكية وامكان الانفكاك يستلزم امكان تبدل الاشكال

لكن ان امكان الانفصال مناد على وجود [illegible] كذلك امكان التبدل ينادي على وجود الجسم التعليمي [illegible] عليه [illegible]

بالابيع في هذا المقام والكلام وارد على المحاكم فانظر فيه قوله البحث الثاني اه هذا البحث وما بعده [illegible] على المقدمة الممنوعة

لكن الاول تحقيق والثاني جدلي ولا تعلق به اغراض المنصف فان مقصده متعلق بمقدمة الاستدلال قلت لا مضايقة فيه فان المستدل في نظر الذي لا يثبت الاستدلال

وما استدل على مقدمات الدعاوى في الاستدلال لا باس بابطالها بالدليل فالكلام ان النظر يكون على هذه الاقوال فليسوا الحمل يوفي به فهم في

وادي وكون من اخرى فالحق احق بالاتباع دون التقليد قوله واجيب من قبل المشائين الخ وما يورد السؤال القائل بالمنع بان القائل

للاتصال والانفصال لا يلزم انه الهيولى لم لا يجوز ان يكون هو نفس الجسم وما قاله من انهما متعاقبان عليه واجاب المحاكم بان السؤال يعني المطلقة

لانا سلمنا ان الجسم متصل في نفسه ولا شك ان هناك هوية اتصالية [illegible] ان الجسم هل هو تلك الهوية الاتصالية فقط او فيه وراء تلك

الهوية الاتصالية شيء آخر قابل لها وسخافته بينة لطالب يستعلم مما مر من انه لا معنى الا ان الجسم معروض للاتصال الذي هو الجسم التعليمي فان مقصده

عبارة عن كونه معروضا للجسم التعليمي واجيب ايضا بوجه آخر الاول ان الاتصال امر ذاتي للجسم لانه لو لم يكن في ذاته متصلا لم يكن

في ذاته بحسب الوضع فيه الابعاد الثلاثة فلا يكون الاتصال عرضا هذا اورد عليه والا لتقوم الجوهر بالعرض الوارد عليه وفيه نظر وجهه منع

الشرطية مستندا بان فرض الابعاد انما هو في الجسم الطبيعي اعم من ان يكون في ذات الجسم الواحد المتصل في ذاته او في العارض الموجود فيه

اذ لو خص بالاول لما شمل الجسم المركب [illegible] السيد الشريف لقصد ولو نوقش بان المراد ان ما لا يكون متصلا ومنفصلا في ذاته لا يكون له امتداد

اصلا اذ لو كان له في ذاته الامتداد فاما ان يكون ذا مفاصل فيكون منفصلا في ذاته او لا يكون فيكون متصلا في ذاته واذ لم يكن ممتدا اصلا

لكنه لا يكون قابلا لفرض الابعاد المتقاطعة وكان حسبه لك وقال المحقق الدواني المحقق انه لا يلزم من حصول الامتداد له في ذاته متصلا منفصلا

لجواز ان يكون اصل الامتداد حاصلا له في ذاته وخصوصية الاتصال والانفصال عارضان له خارجان ثم قال اقول في الجواب نظر فانه ان

اردتم بقولكم الاتصال ذاتي ان الاتصال المطلق ذاتي فهو مسلم ولا يلزم منه كون الاتصال الواحد بنفسه الوحدة ذاتيا وان اردتم ان الاتصال

الواحد ذاتي له فهو ممنوع بل نقول ان الجسم مستلزم بطلان الاتصال فاذا طرأ عليه الانفصال لم يزل مطلق الاتصال بل صار متصلا باتصال

ما كان متصلا باتصال واحد وهو باق في كلا الحالين هكذا دفع القيل والقال والقائلون انما فهموا من الاتصال ما هو فصل الكم

كون الشيء بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء تشترك في الحدود فنعني كون الجسم في نفسه متصلا انه في نفسه معروض الجسم التعليمي [illegible] معروض

نقصد المحصر [illegible] انه اذا ابطل الجوهر الفرد صدق [illegible] الدعوى فان الجسم التعليمي عارض للجسم بالذات ولا [illegible]

ان جسما تعليميا معينا يعتبر لازما لجسم معين ولذا تراهم يثبتون التخلخل والتكاثف مع بقاء الهيولى الشخصية [illegible] التخلخل والتكاثف مع

الجسم التعليمي واذا لم يلزم [illegible] لما اختار اثبات الهيولى تفصيله ان الاتصال في من عوارض الجسم وكذا الانفصال فهما متواردان عليه

[illegible] التشخص [illegible] كون الجسم في نفسه متصلا غير [illegible] في كلام السيد فنقول ان المراد بالاتصال هو الاتصال الذي [illegible] الانفصال

الانفصال الجوهر [illegible] فان عدم الاتصال [illegible] ليس [illegible] فلو لم يكن متصلا ولا منفصلا كان من الجواهر المجردة فلا يكون قابلا [illegible]

فان

انه مع اعتراض المحقق الدواني على السيد الشريف واما توجيه وجه النظر فحاصله ما ذكرنا لكنه لا يناسب الى بوجه وجيه لما سيأتي ان المحاكمات فان المحاكم
ارتضى سابقا بان ثبت ان الجسم في نفسه متصل فان هذا الايراد وارد على هذا المجيب ايضا فالا ان نقا الجواب والا الاستشكاف بانه مع وروده
النظر عليهما في غير موضع فتدبر وان تقرر السؤال بان في الشيء بعدم الوفاء بهذا القهاب والقهاب غير موضع قطعا والثاني ان الماده نقص الامر
ذاتي للجسم لان الاتصال لو كان عارضا للجسم فاذا قطعنا النظر عنه اما ان يكون في الجسم اجزاء فهو متصل في نفسه واما ان يكون فيه اجزاء فكذلك الاتصال
عبارة عن اجتماع الاجزاء وليس كذلك ولذلك حاصله ما قد عرفنا واورد عليه المحاكم بان في الشيء هو حاصله انه لا نم انه يلزم ان يكون متصلا في نفسه
بانفس الامر وانما يلزم ذلك لو كان تجريد النظر عن العارض موجبا لرفعه وليس كذلك فيجوز ان تجرد النظر عن الاتصال ويكون عارضا في نفس الامر
لمحل الانطباق فقط فان معنى كون الجسم متصلا في نفسه معروض للجسم التعليمي ولا شبهة في صدق هذه القضية البتة لو لم يكن فيه ذاته متصلا
بذلك المعنى كان منفصلا مؤلفا من الاجزاء التي لا تتجزى وهو باطل لانه لو لم يكن منفصلا كان متصلا وفيه المطلوب نعم يرد عليه ما مر
والثالث ان الجسم لو لم يكن متصلا في نفسه كان في نفسه منفصلا ويرد ما في المحاكمات انه لا يلزم من عدم كون احد المتقابلين مقوما ان يكون المقابل
الاخر مقوما فان من الجائز ان لا يكون شيء من المتقابلين مقوما كالسواد والبياض ولعل الايراد ساقط ثم قال المحاكم لا ينفصل ان اي
الوجهان باطلان لانها ليس لها في نفسها وجود منفصلة عن الاجزاء والكلام الذي يعرض لها انما تستفيد من الكثرة وفيه نظر ظاهر وهو ان الفلكيات
متغايرة او متحدة وانما اطنبنا فيه ليتنبهوا الى الفضلاء الذين لهم الايدي الطويلة قد تحيروا فيه وقيل انه لا يجوز ان يكون الشيء حاملا للوحدة
والكثرة المتقابلة وهو ضروري وان الوحدة الشخصية بما هو معروض الوحدة الاتصالية لذاته ملزوم الوحدة الاتصالية ضرورة انها اذا [illegible] الفصل
زالت وحدته الشخصية بالضرورة اذا كانت بحيث لا تنعدم لبطلان الانفصال والاتصال لم يكن متصلا لذاتها بل كانت مثل الهيولى فلم يكن
موضوعها حقيقيا للاتصال بل الانفصال بالعرض لست اقول انها لم تتصف بهذا الاتصال لذاتها بل انها لم تتصف بالاتصال الواحد
لذاتها ولا بالانفصال [illegible] اذ لو كانت منفصلة لذاتها بالاتصال الواحد وكانت معروضة حقيقة لم تزل وحدته الشخصية بالاتصال بزوال الاتصال
الواحد والذي [illegible] حقيقة بالانفصال اي بالاتصالين [illegible] الاتصاف بهما بالعرض والتبعية لكنها الشخصية تزول وجودها وادام
[illegible] بالاتصال حقيقة اصلا لا بالواحد ولا بالكثير لم يكن [illegible] صدوانه بحيث يعرض من الابعاد الثلثة كالهيولى ودونك ربط بالضرورة او المعلوم
[illegible] هذا الشيء بالذات مما [illegible] لكان لذاته لا محالة يعرض فيه الابعاد لذاته ولعل هذا الكلام في الكتابة [illegible] ولكم يعيد التسليم
[illegible] امر زائد والقابل للجسم انما هو القابل للجسم التعليمي لا لجوهر كذا ولقد [illegible] في نقل هذا القول [illegible]
لا شغير ليس ليلا يكون موضوعا للاختراع بل يكون متوجهين لتعدادي في كلماتهم اضطرابا قوله واما النظر [illegible]
جزءين احدهما متصل والاخر ليس كذلك وهو لم يثبت بعد قوله [illegible] حاصل ان الجسم بذاته متجدد [illegible] الاحكام

انه موصوف في نفس الامر

الجسمانية

فيشبه في مرتبة الوجود ما قبل الاول كان في نفسه ممتدا امر ذي وان كان الاتصال والامتداد عرضا فمحله يكون مستغنيا عنه فيكون في نفسه

وجوده جوهرا فردا او مجردا ثم يلحقه في مرتبة متاخرة تلك العوارض وهذا كما ترى بخلاف ما اذا كان جوهرا كما في الشرح ما لا فرق بينه وبينما نحن فيه الا ان يكون

ممتدا في نفسه لا يكون معروضا للامتداد وهذا كما ترى وهيهنا كلام لان الاول التحقيق ان الكلية فانها في نفسها غير ممتدة وانما امتدت بالزمان ومتى

فيكون مستغنية القوام عنه فيكون في مرتبة وجودها غير ممتدة بالامتداد الذي هو من العوارض المادية ثم يلحقها ذلك والجواب ان تشبيهها بمثل الهيولى فكما ان

الهيولى محتاجة في الوجود الى الصورة فكل مرتبة وجودها بل نفسها غير خالية عن الامتداد الذي لك ان تقول في مرتبة وجودها متعلقة بالتعلق الامتداد

فلا تجرد فانقلب يلزم ان يكون الجوهر ماديا لا موضوعه فيكون جوهرا ان المادة منحصرة في الجوهر فلا لانا فان الجوهر متحقق بمحلها فكيف يكون عرضا

الا ان بعض الاعراض المحتاج لنسبتها نسبة الهيولى بالنسبة الى حوالها كالزمان وفيه بحث لان قطعة من النقوة هي الجوهر [illegible] والعرض في المحل

والعرض انما يعد [illegible] لافتقار المحال الى المحل في التشخص والوجود ان المحل محتاج اليه حاله كان المحال جوهر واذ قد تقرر ان

بعض المحال المحتاج اليها [illegible] عرض فلا يجوز ان يكون نسبة الصورة الامتدادية بالنسبة الى حالها كذلك ويكون عرضا والقول بان المحل في موضع

فلا يكون ما وقع قطعيا لا [illegible] فان مدار الفرق قد دار بينهما فتدبر فيها لا ولى ان يقال ان المحل انما هو صيرورة الشيء ماديا بعد ما كان مجردا

مادية سواء كان الامتداد لازما حالا فيها اولا فلم يلزم من المحذور وقد ان يكون الشي ممتدا من العوارض المادية حكما ان المحذور مطلق تعدد كونه

كذلك خصوص المادية وقد ان السواد والبياض وغيرهما من العوارض المفارقة وجودا وامكانا المختصة بالاجسام من الماديات [illegible] ان المحل معدوم وجودا

محتاج [illegible] ان يصير جسم ماديا بخصوصه مادية بعد ما كان مجردا [illegible] فالاولى ان يقال ان يكون الشي ممتدا زمانيا [illegible] الوجود [illegible]

النفس في ممتدة زمانية مع تجردها عن المادة فالمحذور انما هو صيرورة الشي ماديا بامارة بعد تجرده [illegible] الا ان الاعراض [illegible]

المحل فالفرق بين الجوهر المحال والعرض ان المحل محتاج في تشخصه الى المحل مطلقا واما مطلقهما فالجوهر بالنسبة الى حاله كل منهما متنفع عن الاخر

والعرض بالنسبة الى محله فانه كونه كما ان خاص محتاج مطلقه ايضا محتاج واذا علمت هذا فاعلم انه يجوز ان يكون الطبيعة الامتدادية عرضا ويكون

محتاجا في وجوده وتشخصه اليه فلا يلزم صيرورة الشي مجردا بعد المادية بل يلزم من الوجود [illegible] منتفية المادية فالقول انه يتحمل [illegible] طبيعة مجردة [illegible]

فلما لا [illegible] كيف وكل مهية مجردة بحسب نفسها ولذلك تصلح [illegible] في المفارقات [illegible] الوجود ثم المادية ويدل عليه [illegible]

نعم [illegible] الفلاسفة [illegible] مادية متقرر الى مادية وتجرده فالا [illegible] الوجود [illegible] فاسد واقع في التفرقة [illegible]

ومنها [illegible] الطالع فبعد تمامه [illegible] في هذا المقام فانه وقع [illegible] الاستمام [illegible] وليست ثالث فان الطبيعة المادية ربما توجد في النفس [illegible]

فيلزم ان يكون الشي الواحد ماديا ومجردا [illegible] ماديا بعد التجرد فان المفارقات [illegible]

القادر [illegible] مذهبهم والحوادث الكثيرة [illegible] في الحوادث [illegible] وفي احكامها الخارجية [illegible] المادية بعد التجرد باعتبار

الوجود

٣٤

وجود ههنا الوجود المجرد مجرد [illegible] المواقف وغيره من تحقق اثره حيث قالوا [illegible] موجود في الخارج [illegible]

الشكل فان الحكم الوجود بين متقاربين فلا ضير [illegible] الشيء مجرد الكلي الموجود الذهني وما بالكسب الوجود الخارجي [illegible] فان الحاصل

في الذهن اي التشخص الذي لا يحتمل الكثرة [illegible] في الخارج فالوجود الذهني اي زال فقد زال التشخص [illegible] فلم يحصل ما في الخارج في الذهن [illegible] فقد

من ان يكون ابدا مجردا وما دام [illegible] وهو بين المختلف وان [illegible] المختلفة [illegible] فتدبر فالاصح ان [illegible] جوهرية الا [illegible] ان

الاين والحركة والسكون لا بد ان يكون [illegible] ان يكون [illegible] في الاين ولا يصح ان [illegible]

[illegible] الشبهة ان يكون معروض هذه العوارض لا يكون الا الجوهر [illegible] العرض الا [illegible] ان يكون مستقل [illegible] لا يصح [illegible]

[illegible] العرض فثبت ان الوضع والاين وامثالهما انما تعرض الطبيعة [illegible]

الى الوجود [illegible] العرض [illegible] عليه [illegible] ان الكم والصورة [illegible] في مطلق الطبيعة [illegible] والقول [illegible] في الخارج دون

مطلق الحكم [illegible] الطبيعة الا [illegible] قوله وعن الثاني [illegible] المنع والنقض اما [illegible] على قول المستدل كلما [illegible]

واما الثاني [illegible] وحدث خلفه [illegible] انه لا يتغير جواب ما هو ليس بعرض ويمكن [illegible] بان يقال ان مقصود المستدل

ان الجسم المتصل [illegible] الانفصال وبالعكس قد يتغير قطعا [illegible] جواب ما هو فهو عرض واما الصغرى فظاهر الصدق واما الكبرى

فلانا اذا فرضنا انفصال جسم [illegible] الانفصال والانفصال [illegible] الاخر لم يعدم [illegible] قطعا والا لزم [illegible]

[illegible] الجسم في الوجود وهما باطلان عند الحكماء فقد صح ان الجسم [illegible] باق [illegible] والعرض [illegible]

[illegible] الانفصالات والاتصالات واحدة [illegible] صورة الاتصال [illegible] اخرى فقد صح ان الاتصال الذي يبطل بالانفصال عرض [illegible]

[illegible] ويمكن [illegible] ان [illegible] البحث الثالث [illegible] المنع على المفهوم القائل ان الجسم [illegible] الانفصال

[illegible] الاتصال [illegible] عند الانفصال والجسم عند فرض [illegible] الا الاتصال قلنا لا نم انه [illegible] الذي [illegible] هو عرض [illegible]

[illegible] البحث [illegible] والجواب انه لو لم يكن [illegible]

[illegible] عرض [illegible]

[illegible] قوله البحث الرابع [illegible] عدم الفرق بين الاتصال الجوهري [illegible]

[illegible] فلم [illegible] الاتصال جوهري [illegible] المقدار [illegible] وهو عرض عندكم [illegible]

ان الجسم [illegible] جوهرا [illegible] هو المقدار الذي [illegible] فالفرق بين [illegible]

[illegible] الاول [illegible] الامتداد الجوهري وهذا [illegible] على تقدير تسليم الجوهري [illegible]

بالجسم امور ثلثة باعتبار الامتداد [illegible] ليس هذا البحث اعني نقض الدليل المقام على اثبات الهيولى فانه لا اثر فيه لادعاء انه لا يخلو الجسم عن امتداد اخر سوى الجوهري وهو التعليمي

بل هو نقض [illegible] حال الجسم التعليمي واورد الخ الكلام [illegible] عنه [illegible] في تسميته [illegible] كما هو دأب البعض فقوله سابقا وفي الحواشي [illegible]

تعقيبات سواء كانت اعني [illegible] او غيرها [illegible] انه [illegible] عنه قوله ولا يجري [illegible] الكلام فان [illegible] الانفكاك مع الانفصال [illegible] على ان المقدار على الامتداد

الجوهري او غيره [illegible] ان الامتداد لا ينفك مع الانفصال ويدل عليه قوله ولا يجري ما قولكم [illegible] انه [illegible] لكنه هو المقدار وما [illegible] ان

بالجسم امور [illegible] يقول [illegible] ان الانفصال لا يتم مع الانفصال [illegible] باعتبار الموجود فيه والاظهار

ان [illegible] وقوله وهو القابل للانفصال [illegible] ما قال الشيخ [illegible] ان الجسم عبارة عن الامتداد

فقط وهو المقدار [illegible] الجسم التعليمي [illegible] وهو القابل للانفصال [illegible] المقدار [illegible]

ان [illegible] التخلخل والتكاثف [illegible] وجود الهيولى [illegible] التخلخل والتكاثف مع [illegible] الانفصال [illegible]

لعدم [illegible] جواب [illegible] المقدار [illegible] الهيولى [illegible] المشهور والتحقيق

[illegible] نفي الامتداد الجوهري [illegible] ان الجسم [illegible] على [illegible] الامتداد [illegible]

انما [illegible] الامتداد [illegible] في الخارج [illegible]

[illegible] المقدار [illegible] اقول ان الجسم اذا التخلخل او تكاثف فقد تبدل امتداده

[illegible] فالجسم [illegible] يشتمل على الامتداد الجوهري [illegible] الجوهر [illegible]

الجوهر الذي هو الصورة [illegible] الامتداد [illegible] على الهيولى فالهيولى [illegible] الحركة الجوهرية [illegible] نفس الامتداد [illegible] لوجود امتداد

[illegible] سواء [illegible] الهيولى او لا فان الامتداد الجوهري [illegible] الاقتصار على نفي التخلخل والتكاثف [illegible] وانما

[illegible] الاثبات ان [illegible] منفي [illegible] تنخرق الى الخارج [illegible]

تنخرق الى الداخل لان الاناء اذا [illegible] جسم [illegible] الاول [illegible] بالتخلخل لان الهواء [illegible]

[illegible] ان النار الداخلة [illegible] الهواء المحتبس فيها [illegible] والهواء اذ هو خفيف [illegible] العلوم [illegible]

[illegible] النار [illegible] ان طبيعة النار [illegible] الى الخارج لان الهواء قد تخلخل [illegible]

[illegible]

[illegible] النار [illegible] الهواء [illegible]

كان على [illegible] مقدار [illegible] عاد الى مقداره [illegible]

والجواب ان

بنفسه ان تضغر الماء ويكثف ويسد وان يجاورت الاجزاء المحارة ثم دعلى تقدير المجاورة يجوز ان يكون الماء قد تحلل بالحرارة قد خلت الاجزاء الهوائية
سا انه يكبر واذا وصل اليه البرودة صحبه الاجزاء الهوائية فانتقص الحجم وقد كسيدل بسانات الاخر عن موضع ايالها فلا حاجة كبير سنه
براونا قوله وكذا الاستدلال بالقارورة الممصوص تقريره القارورة الضيقة الراس اذا مصت فيقوم من الهواء في نحو فيها
ما انتقص الحجم ما كان [illegible] الخارج لضيق الفم الفم وقد اشتغل بالمص والاخراج وليس فيها منافذ اخرج يدخل منه
فلولم الخلاء لاشتغل [illegible] فلا بد من التخلخل وهو المطلوب قوله اذا اكبت على الماء اليس يدخل فرانسات
[illegible] على التكاثف وتقريره انه اذا اكبت على الماء اناء الملص المذكور يدخل اليها الماء ويدخلها ويدخل في جانبيه وحيث بلا سفه
فايده ما لم نعد فلا بد من ان يكاثف الهواء والاخرى انه اخل ووجه الضعف الاول لانم وجود التكاثف لم لا يجوز ان يخرج الهواء
عند الكف قصر الحجر قار غافيد خل الماء لاتساع الخلاء ويدخل على الخروج الحبابات الحادثة عند الكف فان الحباب انما هو الهواء محا
بالماء واليه اشار بقوله وقد تشوهد ونانيا يجوز ان يخرج الهواء من فم الماص ويدخل في القارورة من جانب ويخرج الهواء من الفم
ويدخل في الماص من آخر واليه اشار بقوله ولا سبيل لي الى مانعه انه يجوز ان يدخل الهواء من الخارج من منافذ مستورة في القارورة
واليه اشار بقوله وذكر الشيخ الرئيس قوله واما قولهم بهما اشتراك الاجسام في الحسمية وهو منقوض بالانسانية مثلا فان زيدا وعمرا مشتركان في الانسانية
مفترقان في خصوصيات الانسانية فيلزم ان يكون زائدة فاتفقت ان الخصوصيات انما هي التشخصات وهي زائدة على الطبيعة قلنا فليكن مثلها
ايالي الحسم ومقدار قوله فجوابه حاصله المنع والنقض اما الاول فقال ان الجسم والمقدار امر واحد فالاشتراك في الجسمية هو الاشتراك
المقدار والاختلاف في المقدار هو الاختلاف في الجسمية بان المذهب المحقق ان الطبيعة موجودة في الخارج فالكلي مثلا موجود في الخارج وهو صالح
ان يصدق على الكثيرة وزيد وعمرو وغيرهما مشتركة لكنه متغايرة للانسان وما يتصور على وجوه الاول ان يكون الطبيعة مع امر وهو التشخص
لزيد زيدا وهو آخر وهو التشخص العمري عمرا او بكذا وهو على وجوه الاول ان يكون ذلك الامر امرا موجودا في الخارج فيكون زيد مولفا من امرين
وجوديين متمايزين في الخارج والثاني ان يكون ذلك الامر امرا اعتباريا والثالث ان يكون ذلك الامر موجودا لكن وجود الطبيعة كان
[illegible] الطبائع المجردة الواحد في تمام النوع والثالث ان يكون الثالث في العقل ويكون ما به التمايز هو ما به الاشتراك وتلخيص الطبيعة كامر
واحد لا كثرة ولا كلية ولا جزئية والكل يحوز انه فيه بعض المعاني الاختلافات العقلية كلية وجزئية في نفسها ومع واحد او وجد
مع كثيرة ولها وحدة محفوظة لا الكثرة فيمتنع حملها على الكثرة هو كثيرة ما لا امر الذي هو واحد بالوحدة الا ان الاعتبار [illegible] والتحقيق
[illegible] وستعود اليه ان شاء الله تعالى في اوائل الالهيات واذا عرفت هذا فاعلم ان المقدار الصغير والكبير [illegible] باعتبار آلي
الى الجسمية والمقدارية وبهذا الاعتبار كان [illegible] والمقدار مشتركة في الجسمية والمقدارية واعتبار خصوصيات المقدار [illegible] الحكم بهذا الجسم في

وكذا الجسم بالنسبة الى الجسمية والمقدار فانه من حيث الجسمية ... فالاشتراك في الجسمية والاختلاف في خصوصيات المقدار لا يدل على ان المقدار زائد

على الجسمية وان اريد ان الاجسام كلها مشتركة في الجسمية ومفترقة في نفس المقدار وهو سوى الجسم بل بنفسه اشتراكها وافتراقها كاشتراك الاجسام

في الجسمية وافتراقها في اللونية مثلا فالمعترض تام لكن من ابن احاب المعترض ... على الجلاد والخشاد واما الثاني فلحصر استنقاص الفعل نفس

المقدار فان الجسم التعليمي عندكم نوع من انواع الكم واخل تحت مقولة الكم ومغاير للجوهر في الجارية ومن الذهن ... فان اجسام التعليمية

كهذا الجسم وذلك الجسم مشتركة في التعليمية ومفترقة في خصوصيات التعليميات وفيه لا حصر عندكم لكن اذا بدل لفظ الجسم التعليمي بالجسم

فان الجسم والمقدار عندنا متحدان بالذات فعندنا لا تغاير بين التعبيرين الا في اللفظ ولا محذور لوجه فتدبر قوله مع هذا الاحتمال فيكون

المفهوم من الشرح مطالب الاول ان اختلاف الاجسام في المقدار اختلاف بالكمال والنقص وهو حق فان الجسم والمقدار لفظان مترادفان

الاجسام — على هذا التقدير فكان ان اختلاف المقدار في الصغر والكبر اختلاف بالكمال والنقص لكن اختلاف في المقدار والثاني ان هذا الاختلاف

في نفس ماهيته فيكون التشكيك في الذات والذاتي وهو الذي ذهب اليه الاقدمون وانكره المشاؤون وهو المذهب الاعظم والانكار

كانه انكار للوائح وبلحصه على الوجه الاجمال ان افراد المقدار الصغيرة والكبيرة لم يتميز احدها عن الاخر بانضياف امر الى الطبيعة المقدارية

كما علمت بتقرير على طريق الحوالة بل الافراد مع الطبيعة جامعة لنسبة الاتحاد والتغاير بالاعتبار نحو فالصغر المسمى بالصغر انما هو متميز

عن نفس المقدار المدرك بوجوب وحدث لنسبة لايته فالصغر والكبر ليس بامرين بل بنفس المقدار بمعنى ان نفس المقدار باعتبار تميزه في المقدار

وهي باعتبار تميزه ماهية المقدار نه وهذا هو حق فالكلام كان ... وهو الكار للتحقيق والا فالمنازعة لفظية والفصل ... الا انه

ونسميه منه في ان الهيات هذا الكتاب والثالث ان مثل هذا الاختلاف متحقق في الجوهرية واثباتها وهو لم يفهم بعد الوقع

الى التفاوت التشكيكي هو ان يكون آثار الطبيعة في بعض الافراد اكثر وفي البعض الاقل كما يدل عليه قوله ونعم على المركب

وهذا ليس محلا للنزاع بل الكل يقبلون ذلك ولعل انما اورد هذا البحث استطرادا باعتبار انهم يزعمون ان الجسم

هو الجسم المتحرك او المحرك بقواه ذكر في التحصيل انه رسم لا حد والمنافقة في المثال غير مرض والحاصل ان الاختلاف في الزيادة والنقصان

والشدة والضعف اختلاف واحد وهو الاختلاف في الكمال والنقصان ... اذ اراد ان الشدة انما هي في الكيفيات والزيادة

في الكم قالوا ان هذا النوع من الاختلاف فالكمال والمشاؤن ينكرون ان الاختلاف الكمي متحقق مع الاختلاف الكيفي والكمال او

النقصان فكانه انكار لما يعرف والكانوا الا يطلقون على الاشد والاضعف والازيد والانقص محافظة على المناسبات اللفظية

ورعاية لما عليه اهل اللسان ذلك الاطلاق فهو الفهم صحيح فان العرب اذا كانوا يطلقون الزيادة على الكم والشدة على الكيف فنحن اذ اطلقنا

على مواعدهم التي ... اقتفاء اثرهم ورعاية جهة اصطلاح لكن المراد ح فقط وان ارادوا ان ذلك لاختلاف في الكم اختلاف مقداري

الكيف

الكيف اختلاف عددي وبينهما التفاوت في الاحكام وتخالف بعيد فلا بعد في ان يكون احدهما نحوا اخر في التفاوت كما قد علمنا ان الشيخ فيما بعض

في فصل القسمة وذكر ان هذا البحث مما لا حاجة فيه اصلا فقد برئ قوله ثم لا يخفى ان هذا من كلام الشيخ ولا باس لان تنقل عبارة الشيخ حتى تنجلي حال الكلام

فنقول من ما الشيخ قال الشيخ في تكملة الاشراق وجه عليهم ان الاتصال يقال فيما بين جسمين فيحكم بان احدهما اتصل بالاخر وهو الذي يقابله الانفصال

الجسم امتداد في الطول والعرض والعمق والامتداد ليس يقابله الانفصال اصلا فيما فوقك فيعبر به عن الجسم مجرد المقدار الذي لا يقبل الامتدادات

الثلثة لا غير وقول القائل […] التبدل الطول والعرض والعمق على شمعة مثلا ليس الا عوارض ثم بين بما عرفت في الشرح في البحث الاول ثم قال

والجسم ليس الا نفس المقدار والامتدادات الثلثة هي ما يوجد بحسب الحركة في الجهات ثم قال وقول القائل ان الاجسام تتركب في الجسمية

والصفة المقدارية تكون خارجا عنها كلام فاسد الى اخر ما ذكره في الشرح فعرفت ثم قال فحاصل الكلام هو ان الجسم المطلق هو المقدار المطلق

وان الاجسام انما هي مقادير خاصة الى اخر ما في الشرح من حديث التخلخل وغيره ثم ذكر فتقرر بهذا ان الجسم هو المقدار ومقدار العالم لا يزداد ولا ينقص

ثم قرر وادعى ما يوافق تخرج لحرى بالنقل وقال في مطارحات وفي مباحث […] وبعلم ان في الجسم ما يقبل الانفصال والاتصال والانفصال […]

للاتصال وان الانفصال الذي هو امام ضده او عدم المقابل وهذا هو الحق وهو الذي نختاره ايضا مع ان كل ما يقابلهما جميعا امران والامتداد ليس على حاله

هو الجسم والا لما اتفق في تضعيف فهو جوهر والتقابل في الجسم بالهيولى هو الجسم وهو فرض فيه والنفس لو كان الانفصال كل حقيقة الجسم لكان متصلا بذاته

لا انفصال ذاته وما في ذات الشي لا ينعدم عنه وهو فيما تقبل التفصيل وهو ما ذكره على انه يبين ان المطارحات مع الاتصال ثم قال ولا يتصور وجود الصورة

دون الهيولى فانها ان لم يكن شارا اليها فليست بامتداد ثم قال في سبب الحركة فهي تضعيف او تكميل فان الشي قد يتحرك الى مقدار اكبر اما بزيادة الاجزاء

والجسم على ما وجد فيها وتسمى تخلخلا او الى مقدار اصغر اما بنقصان الاجزاء وهو الذبول او دونه وهو التكاثف في الهيئة وما وراء الجوهر

من الاعداد او الهوائية اعراض وتتبدل بها ادون الواعها اوجنسها على التحليل والتخفيف كما هو غير متغير فها فيها جواب ما هو ورائها الشمعة متغير لونها

وتشكلها والمعاد فاما هي مجموع الاعراض عرض فالجسم التعليمي عرض والمقدار خاصة عرض بالتخلخل والتكاثف الجسم العيني لا يتقوم بمقدار ما ومنه ما

كما فانه لا يكون الا في زمان تكليف يقوم العين ولا يتصور ان يكون في الجسم امتداد حاصل هو جوهر وانما هو عرض فان الامتداد طبيعة واحدة ومفهوم

واحد لا يختلف فيه جواب ما هو ولا يكون بعضه جوهر وبعضه عرض ثم ان الامتداد الجوهري موجود في كل جسم ووجوده وما في العقل اكبر ما في الجزء اوكذا

اذا تخلخل الجسم ان يتغير الامتداد الجوهري لما كان وهو مقدار ان لك فليس في كل نحو التخلخل انه ابد مقداره الكل الجوهر وهو مع ذلك

فصل […] انه وهو كم هذا انه فاني المقدار واحد في الجسم وهو عرض والجسم […] ثابت جوهري هو الهيولى والعرض يتجدد ويتحد وبه اعداد الله

مع نفي الحقائق الذي عينه فليس الجسم محض الجوهر ثم قال فليس الامتداد صورة جوهرية كما ظن الجمهور وان كتب صورا فلا باس وانت لا يذهب

عليك ما احطت ان في كلامه تدافعات الاول انه جعل المقدار في كلام الكل جوهرا حيث جعله نفس المقدار الجسم والجسم قد جعله جوهرا فيما مر

مراده احد قالی واعلم ان الجوهریة الغالبیة فی الاعیان امر زائد علی الحقیقة بل علی حمل الشیء بالحقیقة هو صاحب جوهر ذاتی والعرض ما

فی العارض فیصیر بالجوهریة وفی التلویحات جعله عرضا والثانی ان الجسم بسیط عند حکماء الاشراق مؤلف من الجوهر والعرض عند التلویحات والثالث

انه باق للتخلخل وعند حکماء الاشراق ومثبت لها فی التلویحات [illegible] فیعنی ان للجسم مقدارین الاول الامتداد الجوهری الذی تقبل

بعینه الابعاد الثلثة المتقاطعة علی القوائم وهو بسیط وفی حکم الاشراق حکم ببساطة هذا [illegible] والثانی ذلک

الامتداد الثالث عند تبدل الاشکال مع المقدار الزائد علیه الذی هو عرض وهذا المجموع مؤلف واحد [illegible]

محلهما غیر محل البساطة والجوهریة فالتدافع انما هو [illegible] الا فی اللفظ فقط [illegible] التدافع الثالث ولکن [illegible] انه بذلک

الدفع بان یقال ان الذی حکم فی حکمة الاشراق بعدم زیادته ونقصانه هو المقدار الذی هو الجسم والذی حکم فی التلویحات بالزیادة والنقص فیها

حکم بوجود الحرکة التخلخلیة انما هو بالنظر الی المقدار الزائد الذی هو عرض وفیه ان النزاع بین الفریقین انما هو فی الجسم الذی رسم الطویل العریض العمیق مسلم

ولو جعل کلتا حکمة الاشراق والتلویحات مع حجتین علی هذا المتنازع فیه فلا مخلص عن التدافع والا یکون کلامه مبنیا علی اصطلاح خاص

وهو لم یبینه ولم یشر الیه سوی ضرورة دفع التدافع فتفهم ما وجه به شیخ والکلام [illegible] ثم حمل التلویحات علی ان الهیولی عندهم امر متقدر لذاته

بعد القطع بل القابل للانفصال بحسب ان یکون غیره ولو حمل علیه لما تم کلامه فان اثباته امر اخر سوی الامتداد الجوهری لم یورده [illegible]

فی ای یثبت مدعاه والظاهر ان الادلة التی اورده علی ابطال الامتداد الجوهری دلالة علی بطلان هذا الوجه ایضا کما یظهر بادنی تأمل [illegible]

قوله واما الثانی [illegible] ففیه خفاء ظاهر [illegible] محصل التوجیه اللهم ان یقال [illegible] الظاهر انه لم یرد [illegible]

الالکس واذا اراد ذلک [illegible] فالاقرب ان یقال ان المشائین قالوا بامتداد جوهری هو الصورة الجسمیة [illegible] الا ما الله

للمتقاطعة وامتداد مقدار [illegible] فی حکمة الاشراق انما قال ان الجسم هو الامتداد المقدار وما یتبعه فقط وفی التلویحات [illegible] الامتداد الجوهری

المقدار وفیه ما فیه والاظهر ان یقال ان حکمة الاشراق مطابق لاعتقاده والتلویحات وقع فیه [illegible] المشائین [illegible] اورد فیه مباحث

علی طور [illegible] کثیرا [illegible] قوله [illegible] علی انهم الامتداد [illegible] لان الامتداد مأخوذ [illegible] بکذا [illegible]

[illegible] الامتداد المطلق [illegible] فان الامتداد [illegible] عندهم من مقولة الکم ولا یعقل ان یکون من الهیئات

داخلا فی مقولة [illegible] وخارجة عنها [illegible] ان یکون [illegible] تمام حقیقة الانسان من مقولة الکیف [illegible]

مقولة الجوهر [illegible] بالنظر الی الوجود الخارجی لا یجوز ان یکون جوهرا وعرضا [illegible] الامتداد مستقل [illegible]

ویکون هو [illegible] طبیعته [illegible] التحمل [illegible] ان الاعتبار [illegible] متحققان [illegible] باعتبار [illegible]

به والثانی [illegible] هو الامتداد الجوهری [illegible] فی تعیین مقدار [illegible] فتذکر وان لم یکن [illegible]

اى مغاير للامتداد فهو الكلام من قبيل الامتداد يلزم ان يكون فى الجسم امتداد ان وقد عرفت منه والا فلا يوجد فيه خاصة الكمية من المساواة والمفاوتة والمساواة

بل نقول ان الامتداد الذى هو المصحح لانتزاع الابعاد الثلثة المتقاطعة على القوائم وهو المصحح للمساواة والمفاوتة والمساواة وكونها فهو اعتبار ذاته مع

قطع النظر عن انواع مصحح لفرض الابعاد مطلقا ومن حيث انه لشرط ما فالوجود فى الخارج للمساواة مصحح للمساواة وكونها فالحكم التعليمى والمقدار والجسم على مذهب

مساواة الصورة الجسمية على مذهب الفاراب [illegible] او واحد فقط ان التغاير التغاير الاعتبارى كما فى الشرح عن قريب فاثبات مقدار من مقولة العرض

لا يثبت الصورة الا امتداد او بمساواته للبديهة فاذا فلت ان المفهوم من هذه العبارة ما يجران الكمية مصحح الكلام وصعوبة الصحة وما قدم منه سالفا

كيفى المقدار وعنق [illegible] دلالة والمحو على ان لزم متقابلين اشتباها فيعين كلامه تدافع قلنا لعدم اثبات هذا الكلام لا فساد من علوم من زعم ان مذهب م

مما بينه اثبات الامتدادين وعلم الفصل ان كلامهم صحيح من جميع الوجوه قوله ويظهر الفرق بينهما عنده هم الخ زعموا ان الجسم لصورته الجسمية والمادة باق حين التخلخل

والتكاثف والاشتهنة زوال امتداد وحصول آخر فهو امر زائد على الصورة الامتداد به فهذا ان حمل الدليل على التخطيط فهو عليه آه ولذا انما زائد المقدار ما نقص

من الانضاف والانتقاص من حال التخلخل والتكاثف احيان ابينا وقد فصل فى حكمة الكسر ان وثانيا دلالتهم ان الجسم باق بصورته مدة الكثيف انما هو المادة

فقط والزائد واللاحق هو الصورة الجسمية الامتدادية فانقلت لو صح ان ذلك البطلان الصورة التى هو الجوهر فقد منعنا عنه قلنا ما بينه ظهر التشابه

والمتكلم عليه انتهى [illegible] وبحثه الحكمة واليقين علمان انتقال المادة فى الصورة تدريجا حتى يكون حركة لم لا يجوز ان يكون دفعيا وفيه انه لو كان ذلك الانتقال

دفعيا يلزم وجود الطفرة فى المجاورة فافهم والا قرب ان التخلخل بدون تزايد الامتداد الجوهرى غير معقول كما يجر شارحه الذى والسكة قوله لا يتوارد الاشكال على التجمع

الكمى التوارد موجبا الانفصال كما قدم من ان نسبة فزوال الشئ لمقدار فظاهر وانه فالامر يجئ على بقاء المقدار على حالة لا يقبل ان مجموع انما انشيا لاانه منقوص

ليستلزم الانفصال وتحقق ان منشئ الاشكال بدون الانفصال معقول وفيه لم يتغير المقدار فلا تعلم المغايرة بين المقدار والصورة الجوهرية الامتدادية

وفيه اشارة الى رد قول من قال ان الشمع المذكوره تعددت مقادير مع بقاء اتصال واحد قوله وعلى كل تقدير يلزم مع محذورات اخر تعدد

جواهر واما المحذورات الاخر منها سلب خاصة الكم وهو قبول الزيادة والنقصان عنه ومنها لزوم الحركة الكمية فى الجوهر ومنها قيام الجوهر بنفسه على تقدير الحافي

ومنها انه اصل التعدد بين الجوهر والعرض مما دلت عليه الى عدم المقدار ببرانه فظاهر والحدوث فيه لانهم عدوه من خواص الكم قوله مالا دليل ارتكاب اه شارلا

الى انه الاول كلام المحقق اليه كما تقلها با ذلك تامل بدا وهذا الجواب لا يغنى من الحاجة فضلا يدوك لان الامتداد الجوهرى لا يغنى بل يستبع الحكم

على الكثير واذ هو ممتد بذاته لصدق الامتداد عليه مع قطع النظر عن العوارض الفردية غيره كما ذهبت شاهده مابين كل امتداد فهو مصداق خواص الكمية فيلزم

الكاد برتم الذى هو عرض موجود فى الخارج وغيره حقيقة مغاير له اولا وعلى الثانى يلزم اتحاد الجوهر والعرض فى الوجود الخارجى فى الفهم يلزم انه قد لاح

كثرته يقول ان والفهم تسميته بالعرض محض اصطلاح وعلى الاول فهو من قبيل الكمية او لا وعلى الاول يلزم وجود امتداد من نوع العرض كما فيه وعلى

الثانى فهو كيف او غيره ولا كلام لنا فيه وعلى هذا الانسب ما اورده [illegible] الوجه دلتعرض تفصيل كلامه تقول ان الجسم المقدار بما هو ما كان

حين ام

لم يرد م

عبارة عن خصوص تلك الاستعداد ومفهوم للجسم من حيث هو هو كالافتراق بالاطلاق والتقسيم فهما متغايران ذاتا كما يخاد الاتصال والتقسيم فيها جسم لمحاذير

الاتحاد والانفكاك عبارة عن التبدل العارض فهو امر اعتباري بعلا ما هو المذهب المحقق او من المخففات كما يشعر به بعض عبارات الشيخ وعيطا اتحد

لكن المحقق الكيفيات كما يشهد به البداهة وقد ثبت عرضية بعض الكيفيات وان ادعى ان بعض الاستعداد من الكيفيات فيلزم وجود استعداد

كان موضوعه من البعض استعداد الشيء والكمال عبارة عن امرانه سواء فيه التنصيص بانه مغاير او متحد له كالاخرى بمعونات او لا على مذاق

الاختيار شيئ الجزئية والقول بانه لان ثبت عرضيته وهو من الكيفيات فلا استعداد او في بيد الواقع الاستعداد للجوهر معلوم انه جسم ... وبالجملة

على مذاق شيعة افلاطون من الاقدمين منع الكلام حصة الاستعداد فان التعدد المجرد طبيعة جوهرية والاستعداد والتعلق عرض ... كما في ذلك

التعدد فيه مبهمة للاختلاف في الخواص وبالنسبة على طور المشائين منع الانحكام فان الاستعداد الجوهري والتعلق متحدان في الحقيقة فقول لا كيف فيه ... .

ما هو تمام الفهم وانت تعلم ان المنعين الاخرين كما ترى مصادمة للضرورة واما المنع الاول فلما كان مقصد المستدل الزام المشائين فلا ورود له

اصلا فانهم يقولون ان الجسم التعليمي مقوله الكم وهو السطح تحت جنس وكذا العدد معه تحت جنس ايضا ويعدون قبول التفاوت والمساواة من خواص

فلا وجه لذلك المنع وتقوية الاستدلال وتأييد الفهم بانه يلزم ان لا يتحقق الحركة الكمية وقد سبق ان لا يتحقق الحركة من موضوعهم ... فافهم

الكلام مقصوده التحقيق وهو الذي يقتضيه كلامه فالمنع لا مدفع له خبر والفهم لو كان الجسم متعددا في حد نفسه وهو معنى تعين لا يقبل حمل على الكثرة

وذلك متعين لا يتخلخل ولا يتكاثف ولا يتصف بالزيادة والنقص والمساواة بالنسبة الى الغير وانما ذلك كله من خواص الكيفيات التعليمية كما مر من الكلام

المتصل به فلا يثبت الجسم الهيولى لهم اصله فان قلت ان ممنع ان الجوهر عند الفصل معدوم وان الفصل يزول عنه عن الاتصال الذي يتجدد بعد

الحصة وانما هو بهم كالهيولى وذكر في الشرح ما يتعلق بهذا المقام قوله في الصور غير اللائق ذكرها اذ لها التخلخل والتكاثف وليس يتعرض لها تجدد وانعدام

ونقل التشكلات كما في الشمعة المكعبة بعدما كانت مدورة مثلا اخرى فان تبدل الاعراض الجسمية في تبدل الاشكال ثم وقد مر في الشرح مرارا وسيجيء كونها

قوله اقول ... تركيب الشيء من مادة وصورة كما هو عند المشائين ونحوه علمنا انها بينا ان انعدام المركب بانعدام احد الجزئين لا ينفك الجزاء

لذلك مرادهم يكون على ان كلام الشارح من المعمورات ولا يجري التغير بين التركيب باجتماع الجزء الذي هو المحل الى الانفصال الذي هو حال ... وعدمه من شيء

وكيف يكون مالك ... التصيير المحال ممكنا هذا والذي ... مادة الاشتباه انه قصد ان يمنع قوله واما ثانيا فليتبدل الاستعدادات المعينة مع بقاء الجوهر

المعين كما في صورة التخلخل والتكاثف فان الجسم المعين ... وانما الثابت جزؤه وهو الجزء الذي هو محل الاستعداد في ... ان المتقوم هو الاستعداد والجوهر ...

في الجسم ... ولا يلزم لزوم تعدد التقوم وهذا المنع ظاهر الورود ... فتوجيه عبارة الشرح ان الاستعداد الجوهري متقوم به المحل فلا يتصور بقاء المحل مع

تبدل ... وذلك ... اللوازم ... ان الافراد من حقيقة الحركة موجودة بالفعل فيكون الاستعداد الجوهري بالقوة والمحل بالفعل فلا تقوم

... او كان الاستعداد ... بقاء المحل ... لانه ... عنه فان زاد بقاء الجسم ... ان يكون بقاؤه ... او ... اولا

٤٥

مع توارد الاشكال فخرج الحاصل انا نمنع تبدل الامتداد مع بقاء الجوهر الجسمي ان اريد بقاؤه ببقاء الهيولى كما هو الظاهر اشتباهم عند الاطلاق هو بمعنى كيف
على نقد الجسمية وان اريد البقاء الاعم من ان يكون ببقاء الجزء واحد فنختار انه تبدل مع بقائه ولا لزم المخالفة فان قلت ان بقاء الكل بدون الجزء غير معقول فهو لازم
بل انما اللازم بقاء الكل مع تبدل الحال وبالجملة فان اجزاء مشتبهة ببقاء النوعين على تقدير جوهريته فقول المصنف وذلك بما سمعت مع انه لا يستعجب تجدد وتاخر
كلامه فانه جيدا واعلم ان قوله ثم اجاب بعض اهل البحث او بدل بطلانه معارضة بالقلب ... والدرس تعلق منع مقدمة في المعارضة ولا امكان لم فيما ذكره
الشيخ فانه كدت التخلخل والتكاثف انما استدل على تخفيف خواص الكم الذي هو عرض في ذلك الامتداد الجوهري وهو المختلف ولا بناء عليه شيء من المقدمات قوله لا لانقراض ان
الشيخ الالهي اعترض ... ما نقلت ان الوقوع في هذا وهي ما يبنى منه وان فنا العارض بان عادة ثبت مطلع الشطر فيما بين هو الشيء بين القول بالتركيب والبساطة
لو هذه والوضعية المختصة بهما فان الشيخ بين الاعتراف بوجوده ونفيه قوله قوله الشيخ الالهي انكر في الاول بوالكان جوهر او عرضا ... كما ان المقدار عنده شيء
كان الاشراق جوهر والادلة المقامة على ان الامتداد الجوهري جارية بعينها في نفيه فلا تمشي منه الاستدلال على النفي انما هو بان الدليل فيها نفر ان المقدار الذي هو ...
الجسم لكان لا يكون تمام حقيقة الموجود الذي هو جوهر او عرض فان كان هو الذي ثبت عرضيته وبقي في الجسم غيره وهو الجسم مقدار الجوهريا والكان في الجسم امتداد غير حد او جوهر
... على هذا في الدليلين الاولين قوله وحاصل الكلام انه كما كانت الصورة عند مثبتي الهيولى الا انه شبه في انه في البعد وكيف كان ذلك لم
يتم علقه فاسد لانه لم يورد عليهم اشكالا ... المقوم جوهر بقي بامر مبهم فقط بل اورد عليهم على تقدير تقوم بالكل وعلى تقدير المقوم ما اورد عليهم
انتفاء الجوهرية الذي هو خلاف المفروض ولكن الامتداد امتداد من جوهر او عرضا وهذا الا ايراد لا يختص بهم بل يرد ايضا على ما اختاره في حكمة الاشراق
فالذي يرد الاصلح هو ان ... وقع منه في التلويحات والمطارحات وقع مشابها مع المشائين بان قولهم بالجوهر المجامع للامتداد مع القول بالجسم
... صحيح ... مع ما وقع منه في الاشراق فهو محاربة ائمته بالحدس والعيان قوله وانما ثبت عرضية ذلك الكمال اه ان اريد ان ثبوت
الوضعية لمراتب الطول والعرض له للمقدار والامتداد بالمعنى الاول فيكون اشارة الى وجه التوفيق الكمال لازم العبارة اشارة الى افعلوا كان
ذو وقع نظرا الا انه مخالف لما سبق منه من ثبوت ... بعد في التلويحات فانه انكر جوهريته وانت عرضية وتعرضه للجسم هو الامتداد الذي في
لوازمه ولحقه الزيادة والنقصان والتساوي وقبول التخلخل والتكاثف هو الذي قال بجوهريته وجعله للجسم في الاشراق فانه الامر باق بحاله ...
ان هذا هو وجه التوفيق الذي ارتضيته ... كلامهم من الشيخ المقتول وقد ذكره ... وان كانت اشارة اليه الاشراق فيكون اشارة اليه ...
سؤال شيرازي ورد ... كلامه في الاشراق تدافع ما في الامتداد جوهر وعرض عنده في الاشراق ... بعد فان كلامه في الاشراق
فيه مصرح بان ما هو عين الجسم هو المقدار الذي من خواصه تلك الاحكام وما هو عرض فهو مراتب الطول والعرض وان ثبوت الوضعية لها والمكان
... الاول فلا يجري هذا الكلام كثيرا وهو ظاهر وعلى ... كذلك فلا ... ان يطرح البعض قوله وقد علمت انه ممن ... هذا التخالف
كانه اراد دفع المعارضة بانه يكفي لنا فلا تمشي في المعارضة قوله واما الثاني فلتبدل الامتدادات اه وفيه دفع ما شيرازي ورود ... القول

اقول انما يحصل جوهرية المقدار الذي هو عين الجسم وفيه بحث فانه وان انكر ما في الاشراق فقد اعترف بمعاني التعليميات وهو بصدد القول [illegible]

[illegible] التعليميات فقد تمنع الاستدلال على عرضية المقدار المجرد قوله واما الجواب عن الوجهين الاخيرين آه فيه نظر فانك عرفت ان الامتداد او امكان جوهر

فلا بد من ان يتصف بعضه [illegible] والاعراض كلها منفعلة بعد تعقله فهو في مرتبة تعقله [illegible] على تعينات الاعراض مصداق كونه ممتدا [illegible]

وكل موجود خارجي [illegible] منقسم فان [illegible] بهذه فيكون كما مقداريا والفرد [illegible] الجسم فذلك [illegible] بان نظر [illegible] يكون [illegible]

[illegible] ما يقبل [illegible] وهو كما ترى وان لم يبق [illegible] فقد صار [illegible] بعد ما كان الفصل وهو كونه محالا [illegible] الجوهر [illegible]

[illegible] جواب نعم [illegible] الامتداد [illegible] والقول بان كل ما قبل من خواص فهو من خواص الامتداد المجرد [illegible]

[illegible] بانكار المجرد الامتدادي قوله البحث الخامس سلمنا ان الجسم آه هذا البحث عول عليه صاحب الاشراق [illegible]

الهيولى وقال [illegible] الاتصال والانفصال قد يطلقان على كون احد الشيئين متحد النهاية بالآخر او متحدها والانفصال [illegible]

ومع [illegible] ان الاتصال لا يقبل الانفصال وبالعكس والاخير قد يطلقان على الامتداد نفسه وهذا الاطلاق [illegible] وهو باق في صورتي الفصل والوصل [illegible]

قبل [illegible] وقد افيد في الشرح زيادة تفصيل لا مزيد عليه وتسليم الامور [illegible] لانه قد انجر الكلام اليها فيما تقدم والا [illegible] ثبوت الهيولى [illegible] الامتداد

الجوهري ولا [illegible] الامتداد [illegible] الاخيرين [illegible] ما لم يتعرض به المستدل قوله واذا طرأ عليه الانقسام [illegible] موجودان [illegible]

منفصلان وانت تعلم ان الباحث ما [illegible] الوحدة الاتصالية والوحدة الشخصية [illegible] لان [illegible] ان الانفصال [illegible] تعدد الوجود والهوية

فلا [illegible] هذه الدعوى وهذا [illegible] الا الانكار قوله اما ان يكونا موجودين حال الاتصال او [illegible] ان [illegible] الهويتين [illegible]

بالانفصال [illegible] موجودتين مع هويتهما قبل الانفصال يلزم الاشتمال بالفعل على الاجزاء وقد عرفت انه متصل بالفعل لا اجزاء فيه بالفعل قوله

وفيه نظر فان القول بان تعدد الوجود عين تكثر الاشخاص [illegible] في غاية [illegible] على قول المشائية فانهم يقولون بان تعدد الوجود [illegible] فانهم يقولون

ان [illegible] الصورة الجسمية مع [illegible] والكائنة وانما تبدل عوارضها المقدار الذي [illegible] بالجسم التعليمي [illegible] المقادير [illegible]

[illegible] اذا علمت انها تنعدم عند الانفصال [illegible] ان يكون المنعدم هو المقدار فان الفصل انما طرأ على [illegible] والمفارقة [illegible] الكلية هو المنعدم واما

الصورة الجسمية [illegible] صورتي الفصل والوصل [illegible] المقدار الواحد [illegible] والمقدارين [illegible] واحد واما [illegible] فهو [illegible]

على حاله نعم اذا كانت [illegible] المقدار [illegible] فهو المنفصل بالذات [illegible] قوله [illegible] ذلك [illegible] انه [illegible]

[illegible] الاتصال [illegible] يزول [illegible] الكلام [illegible] على [illegible] قوله [illegible]

يلزم المطلوب [illegible] الكلام على مذهب صاحب البحث وهو صاحب الاشراق [illegible] لان الجسم عنده هو المقدار [illegible] الكل [illegible]

وهو المنفصل [illegible] الانفصال [illegible] الكلام [illegible]

فهو يبني على تقدير تسليم امور ثلاثة كما مر في اول البحث فانقلت ان حاصل كلام المجيب منع التخلخل على منع فيطل التطابع التسليم فهو اعتراض عنه وتحقيق [illegible]
نقول فهو توجيه بانه غير مشهور فان المشائين قاطبة يزعمون ان الصورة الجسمية محل التخلخل وكلا بعض العوارض الحكمية من قبول التشادي على التفاوت
والانتقاص في صورتي التخلخل والتكاثف في الكلية والجزئية من العوارض بجسم التعليمي وليست بوصف الصورة الجسمانية فهو القابل للانفصال والانفصال
الخارجي لو قال قائل ان الاتصال الجوهري الذي هو الجسم التعليمي لا غير فلا يرد لزم [illegible] لا يفضي اليه لوجه اخر فانهم يقولون بامتناع
ان يكون الجوهر فلو كان الاتصال الجوهري منحصرا فيه لتبدل الجوهر الاتصالي عند التخلخل والتكاثف بالتبدل وهو الممتنع بالحركة في الجوهر فقد ظهر ان اصحاب
الهيولى على طور قديم فلا يخرج عن التشعب بلى نعم ان اتبع الكلام على المقدمات المذكورة التوقع اندفع هذا المنع قوله وعلى الثاني يلزم ان يكون في
الجسم انفصالات واضافات غير متناهية مجتمعة في الواقع ونقاش ان نقول لا نسلم ان الاتصال الاتصالي زوال عند الفصل لو اراد زوال
لو اراد زوال الاتصال الجوهري او لا زوال صورته فما نقول فزوال الصورة نقول في صورته [illegible] فقط والكل ان الجسم عند الفصل وصف
هو كونه بحيث كل حد نفرض فهو مشترك الحد عند ذلك الحد وهذا الوصف لا يثبت له عند الانفصال وكذا ان تعبر عنه بكونه ذا حدود بالقوة
وان شئت فقلت كونه بحيث كل حد نفرض فهو مبدأ ومنتهى ان الانفصال حدان بالفعل فلا يكون متحد الحد ولا حدا بالقوة وليس
مبدأ ومنتهى بل مبدأ احد المنفصلين حد وهو منتهى بالجانب الآخر وليس مبدأ الآخر فبالانفصال ينعدم هذا الوصف ولا محذور
لكن لو كان محذور لزم المحذور في الكميات عند الفصل فلا وجه ان يدعي اولا ان الاتصال متحقق في الجوهر وان الانفصال
مقدم للانفصال الحقيقي وان الوحدة الشخصية مساوقة للوحدة الاتصالية ولم ينظر الى ما يقولون واما ما يقال المعلوم بالضرورة ان ما الواحد
عند الانفصال كان هذا المجرد مغايرا للاخر بالتشخص الذي دون الوضع [illegible] ان هذا المتحيز بالذات المحسوس غير ذلك المتحيز
بالذات وهذا بخلاف الهيولى لانها ليست محسوسة ولا متحيزة بالذات ولا ماهيته وجودها بالدليل وهو ان تم لدل على وجود موجود
كان جميع صفاته صفات الصورة الجسمية بالوضع واما الصورة المحسوسة معلومة بالضرورة مما اتصف بالذات معلوم بالضرورة
الا ان ما يرد عليه انه ما كانت الصورة ممتدة بذاتها ومقدار [illegible] والانفصال لا يقول هي غير العالم الجسماني بل واحد الا باعتبار المتوهم
بالنظر الى احاد الجسم التعليمي متعددة فلا مضايقة في وحدتها انه كانت عند الانفصال نعم ان حديث التجزي يفضي الى امتدادها بالذات لكنه لا يتعلق
على ما يرد عليه قولهم ينعدم كل من تلك الاضافات عند ورود الآخر ففيه بحث ظاهر فان الانفصالات الاضافية اذا كانت متحققة [illegible] كل منها
عن الآخر فالانفصال انما [illegible] زائد [illegible] الكلام موقوف عليه فان وجود الانفصالات بالفعل يفضي الى ما يفضي مذهب ابطال [illegible] وذلك
لان الاجسام قابلة للقسمة الى غير النهاية [illegible] كل منها انفصال بالفعل ويلزمه ازدياد المقدار ضرورة ان انفصال شيء بالجزء يوجب بلوغ المجموع [illegible]
يلزم عدم التناهي بالفعل [illegible] التناهي [illegible] عدم التناهي مقتضيا عدم التناهي بالفعل ثم ان الكثرة [illegible] الوحدة

غير معقول فيلزم التجزي ايضا مالا يتجزى والفرق بين الخفاء وما لا يتناهى بين المحاذي وقد مر الكلام في موضعه والجزء [illegible] الطالب التشبه والبرهان [illegible]

كالنفس فالحقيقة ان محل الانفصالات ينعدم بعد الانفصال والانعدام المحل وتجرده خلفه يورث انعدام المحل وتجدده والا لزم انتفاء الاولى فقط

اول المستدل بل انما يعدم الاتصال الاضافي والجواب انه لا بد من متصل واحد بالذات لو كان ذلك جوهرا وعرضا فان [illegible] بدون ما

بالذات لا بعض ولا شبهة ان الاتصال الاخر [illegible] بالذات وهو ينعدم وكيف [illegible] التعالي عند الفصل فينعدم تلك الاتصالات وهو المطلوب

فالقول فيما المحذور [illegible] ذلك [illegible] فاجيب بان الانفصال لم يعدم الامور [illegible] غير متناهية موجودة بالفعل بل انما يعدم [illegible] وذلك تعالى

ان يقول ان [illegible] بان الفصل لم يعدم [illegible] والخطوط [illegible] موضع الفصل وتلك الاعراض الاخر مثل السواد والسماحي في

الاثنين فان قيل [illegible] البرهان وهو وجوب انعدام المحل حين انعدام المحل [illegible] فقد مثل ذلك فيما نقول [illegible]

هو كثير الامور غير متناهية [illegible] فهو [illegible] الاتحاد [illegible] ينعدم اه مقصودا بالذات بالحكم

بالاتحاد هذا والله اعلم قوله ويلزم منه المعارضة الواردة على اصحاب النظام اه [illegible] ينعدم كل من تلك الاضافات اه

فانك [illegible] الاتحاد قوله البحث السادس هذا معارضة شبهة معارضة بالقلب وعليها [illegible] المحقق في

[illegible] ويمكن ان يكون [illegible] قوله فجميع الاشياء [illegible] ذات واحدة شخصا واحدا اه [illegible] ان يكون

تلك [illegible] ظاهر وعلى تقدير ان يكون [illegible] المحذور وان لم يلزم [illegible] المحذور [illegible] اهل المذهب [illegible]

ان [illegible] انما [illegible] في حالتي الفصل والوصل والكلام انما كان فيها [illegible] الكلام [illegible] فنقول

الكائنات واحدة في [illegible] فيلزم وجود امور واحد في احيان وان تعددت فتعدد [illegible] حادث او مقطور اه قوله ولو كان الشي واحدا

[illegible] اه وهذا [illegible] التعدد [illegible] التعدد في داخل الفطرة وهذا [illegible] الى مادة

المنفصلين واحدة قوله والجواب ان الهيولى والكائنات واحدة اه ولعل فصل الجواب [illegible] عليه ويمكن ان يوضح [illegible] التنظير

فنقول ان الفلك واحد بالاتصال وكذا [illegible] وهو موصوف باوصاف متباينة في الوجود من المناطق والاقطاب والميول وغيرها

والسواد والبياض [illegible] والكيفيات موضع الكل واحد بوحدة شخصية [illegible] بالنسبة [illegible] الاعراض وتعددها

[illegible] الانفصال [illegible]

ادرك [illegible] بالقياس الى اجزائها متعددة شخصا فهو بالذات [illegible] بالفصل والوصل واما التشخص [illegible]   فيهام

لها بالذات [illegible] ما كان [illegible] الجسم المفرد [illegible] الاعراض [illegible] واحد [illegible] ما كان في قدم [illegible] امواج

[illegible] ان الاول ان احد المنفصلين اذا [illegible] انيه [illegible] انيا [illegible] وضعا

البحث السادس

[illegible]

وبعبارة اخرى فان كان المحاجج والايس والتارك والمتحرك هو الصورة الجسمية فقط او المادة فقط او المجموع فعلى الاول يلزم انتقال الحال
عن المحل وانخلاع الصورة الجسمية فقط او المادة فقط او المجموع فعلى الاول يلزم انتقال الحال عن المحل وانخلاع الصورة عن مادته وعلى
الثاني يلزم تلك المحاذير وعلى الثالث فقد صدق على المادة انها تحركت وصدق عليها ما لم يكن متحركة فلو كانت واحدة يلزم ان يكون شيء
واحد متنقلا وساكنا والجواب اختيار الشق الثالث ومنع استحالة ذلك فان لها تشخصات وباعتبار احدها يثبت له وصف الانتقال
وباعتبار الآخر عدم الانتقال واما تشخصها الذاتي فهو كما كان ليس بمتنقل ولا ساكن وذلك بان عالم العناصر هيولى واحدة بالشخص بالتحقيق
او بعضهم وقد طرأ عليها صور لا تحصى مع الحركات والسكنات وهي في مواضعها لم تزل عنه ومثال البحر الذي يتحرك جزء منه الى مواضع ٢
ويكن مع ان كرة منه جزء واللازم ان الهيولى اذ هي موجودة في الخارج فلها تشخص واحد به امتنعت عن الصدق على
الامور المتكثرة ثم الصور الفائضة عليها ايضا لها تشخصات بالذات والضرورة قاضية بان التشخص الواحد لا يكون له تشخصات
واذا ادرجت فاعلم ان التشخصات الوضعية التي للهيولى لا تتعدد الا بمعنى الا ان تلك التشخصات ثابتة للصور في نفس الامر
واما تتصف الهيولى بها بالمجاز كاتصاف الاعراض بحركة الموضوع بل كاتصاف المحبوس في الصندوق بالحركة الاينية اذا تحرك
الصندوق فقولنا الهيولى متعددة بالتشخص معناه ان الصور الفائضة عليها متعددة وانما تتصف بالتعدد لمجاورتها بالصور
وعلى هذا يلزم مقالة متقاربة منها ان التحرك في الصورة المفروضة ان ثبت للمادة بالذات بدون الواسطة في العروض فيلزم ان يكون
متحركة ولكنه يلزم ان يكون متحيزة وحصل في احياز متعددة وان لم يثبت فالمطلق في الواقع ان الصورة متحركة او متصفة بالانتقال
فقط فيلزم انخلاع الصورة عن المادة ومعنى كون المادة متحركة ان صورتها متحركة وان قيل انها مع الصورة ايضا متحركة بالذات بل
كما كان كون السفينة قلنا ما تريد فان اردت الواسطة في العروض فظاهر ان ما كان للمادة ليست متحركة في نفس الامر
بالذات فالواسطة في العروض لا حق للواسطة في نفس الامر ولصاحبها بالمجاز فيلزم الانخلاع واما ان كون السفينة فهو بعض
ليس بمتحرك كذلك بل هو تارك لمكان واخذ في آخر والمكان محفوظا بكرباس ونحوه فهو تارك للوضع واخذ لآخر نعم
المتحرك بالعرض بمعنى ان مبدأ الحركة في غيره وبهذا المعنى المادة ايضا متحركة بالعرض ولا ضير وان اردت الواسطة في الثبوت
فلا نسلم [illegible] ومنها اجتماع المتضادات كاجتماع الصور المتوعبة في محل واحد ومنها اجتماع المتماثلات كاجتماع الصور المائية
لا يقال ان المحل متعدد بالعرض لان التعدد بواسطة الصور فتعدد الصور متقدم فيلزم في مرتبة الحلول تعدد المحل في نفسه والجواب
ان المحل الذي يقبل ان يتصف باوصاف الحال بان يكون هناك اتصاف واحد منسوب اليهما كاتصاف الحركة بالامتداد فان
الامتداد واحد فنقول ان الصورة متحركة مع مادتها ولكن وحدتها الشخصية الذاتية ثابتة فحلول المتعددة في الامر اوجب تعددها و

وبذلك يضعف ما ذكر من الوجهين ويحكم بان اتصاف الشيء بالاتحاد او الوحدة لم يعرف بان الاتصاف بالاتحاد بالذات في الموارد الاحكام المتعلقة بالتمييز

بالذات شبه الغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام والله اعلم قوله فان وحدة الهيولى مفهوم سلبي من لوازم نفي الكثرة ان قلت … مفعول … الكثرة …

… قول الشارح ان الوحدة في واجب الوجود سلبية معناه انه لا ينقسم … ايجابية فهي مبدأ العدد والعدد … وجودي …

مبدأ انه ذلك قائل ان يقول هذه الوحدة التي هي مبدأ العدد لو يوصف بها وصف … واجب الوجود فاما نقول القيوم واحد … الاول و

… كذا … ان الوحدة … ان الهيولى والصورة سيان في الوحدة لا يعرف … لا يوجد كل …

ان نقول ان مراده ان الوحدة الاتصالية في الهيولى على انه لا اتصالات فيها بخلاف وحدة الصورة الاتصالية فان مبدء … الاتصال وهو

امر موجود … الكلام موقوفا … هذا الاحتمال … ان الوحدة امر اعتباري كما هي في الامور

العامة ثم مطابق حملها على موصوفها قد يكون نفسه بدون اعتبار امر ما وذلك في الواحد … الكثرة في ذات الواحد كالواجب

والهيولى والصورة وقد يكون مع اعتبارها كوحدة العسكر واما وحدة الاتصال فهي في الصورة وجودية … بالذات في الهيولى انها

لكن بالعرض واما مفهومها فهو اعتباري محض وهو عدم الانقسام اذ مفهوم … التصور … الهيولى والصورة والواجب

سواسية والله اعلم ولعل للكلام وجها … قوله فهي لان … الجسم هيولى و… البدن … بالقوة …

وما هو ليس طبيعيا ولا خارجا فهو جزء قوله وليس لك … فانه يجوز ان يكون … بالكنه هو … القوة …

الانفصال فيها القوة لكن … لعدم تعقل الجسم بالكنه ولا يخفى … قوله وهذه الحجة …

… وما … الشيخ … وجود القوة في الجسم … الاتصال … بالفعل وبالقوة …

ما … الحجة … قوله فقول لما علمت ان القوة … الاستعداد … الفعل …

… وجوده مع المقبول … المشهور للحجة … الهيولى … الانفصال … بالمرة …

كانت … القوة … حركة … اعدام … ايجاد … قوله الا ان … الجسم او الاتصال

الاحسن ان … فيقال ان اريد بغير القوة مع الاتصال … الاعتبار … القوة …

فان الاتصال … قوة … كثيرة … بالقوة … فعلية الاتصال … وان اريد …

الانفصال فاعادة الحجة … مطابق هذا المفهوم … الاتصال … تطويل

… الثالث … المحذورات اما الاول فلانه … الاتصال … مطابق … الكلام

الانفصال … وعلى هذا … الثانية واما المحذورات الثالث فلانا لا نسلم ان القوة … جوهر فان حقيقتها …

عند المستدلين القائلين بالمادة والانفصال عند الاقدمين المنكرين المادة وبالجملة كل ما يقولون في الهيولى نقول في الاتصال قوله
اقول في الجواب ان كل حيثية يكون ثابتة لشيء ما في نفس الامر الى قوله الثاني ان هذا الدليل منقوض بالنفس الا انه ينقض الطاري
ولم ينفع فان مبدا القوة هو المادة ولكنها هي الاتصال لا بجزء قوة حيثية الفعل لاستحالة منها قلنا ان اريد حيثية فعلية الاتصال
فنقول هي مبدء فاعل الاتصال وغايته الانفكاك فمبدء قوة امور كثيرة الانفصالية ومبدء فعلية الاتصال فاعل الاجسام
ولا محذور اصلا وان اريد حيثية فعلية تلك الامور فنقول ان مبادئها فواعلها وغاياتها لا نقول عندنا القوة التي هي الاستعداد
امر موجود في الخارج فلا يكون مبدا ولا الاتصال لانه القابل والقابل والفاعل لا يتحدان لانا نمنع اولا وجودها في الخارج وثانيا
نمنع امتناع الاتحاد وثالثا ان الانفصال انما هو القابل فقط وفاعلها امر عقلاني مجرد وما عداه حركات لا نقول ان القوة معنى سلبي
انتزاعي كما اشار اليه الشيخ ولا بد له من مبدا الانتزاع ومطابق الحكم ثم الفعلية ايضا من الامور الانتزاعية فلا بد لها ايضا من ذلك المبدا ولذا يمتنع اتحادهما
لان امتناع الاحكام فان فعلية القوة هي فعلية الاتصال فهو قوة والاتصال كما نقول في الهيولى بعينه والسر فيه ان انتزاع فعلية الاتصال
كانتزاع فعلية سائر الاشياء الموجودة بالفعل واما القوة فانما تنتزع عنه اذا قيس الى امر معدوم ممكن الحصول فالكلام اكثر مباديه
خارجة الى الفعلية فيكون القوة قريبة ولا يحتاج الى مادة الانفصال كما هو راي الاقدمين وان قيل ان منها الانفصال قلنا هو عود الى
الحجة السابقة وقدم الكلام المتعلق به مع انه في صدد ايراد حجة اخرى قوله والجواب ان النفس لا انها والانفكاك مجردة وغير ان
الانفس لما جازت ان يكون منفصلة عما هي مادة لها كالنفس فلم لا يجوز ان يكون قوة النفس لقبول الجسم لا شيء او امر منفصل مجرد كما في العكس فلم يتم
المقصود اذ المقصود اثبات امر مقارن للصورة وان اعيد الكلام الى الانفصال فقد مر ما فيه وان ادعى الضرورة في امتناع مادة مجردة جسمانية
منفصل قلنا لا تسمع ما نقول اي حقيقة المادة هي القوة لا شيء او هي يجوز ان يكون مجردة الا ان يمتنع بالبرهان وسيقرر الشيخ في الالهيات لكن
مادة مجردة لمثلها واذ قد جوز المادة تنتج بالنسبة الى جسمانية هذا هو البحث على سبيل الجدل والا فالدافع عند المتوقف قوله حيثية كونها
بالقوة انما هي لجهة انما عليها الموقوفة على تمام المادة لا نقول ان حيثية قوة صدورها انما هي المادة كما هو راي من نرى حدوث النفس لان النفس
لم تكن بل انما هو في مواضع لكن الكلام كان في قبولها لا شيء قوله وبهذا الاصل يندفع الشبهة الثنوية الى آخره اما الشبهة فهي ان الواجب تعالى
لا يصدر عنه النقائص والشرور مع ان الشر في العالم كثيرة واما الانحلال فهو ان ايجاد النفس التي هي سماء ملكوتية ونفوس متعلقة
الربوبية وفيها اعلى الكمالات التي لا يخفى خير محض وذلك او وجوده موقوف على المادة فاوجدت وهي في نفسها خير وينبعث عنها شرور
نقدر ما بالعرض وكل لا يمكن وقوع الشرور الا انه ينفع وتفصيل هذا المقام موضع آخر قوله ثم ينقل الكلام الى المادة وهكذا الى لا نهاية
فالامر دائر بلجهة الى النقل فان المحقق ثابت منه فانهم لا يرون مادة للمادة وانما ينقل لتنقيح الاحاطة فان وجودها لا نهاية له قد تم

بوجوده

قد قام البرهان على امتناعه عند المحققين ثم لا يمكن ان يقال ان يكون كل منهما متقوما بالآخر باعتبارين لان المقوم يجب تقدمه عليها بالتحقق والوجود على ما تقرر بالدليل و[illegible]

تحقق وبهذا ظهر التركيب من المواد وفسد البراهين المحصلة للنتيجة قوله وتلخيصه ما ذكر الشيخ في الشفاء وفيه ان الفعلية في الهيولى فعلية القوة

[illegible] القائلين العارفين في الحجاز بكتاب [illegible] والمعارف بالقلبية بالانقلاب على اهل الادلة وان تقدم اجزاء الجواب مستقلا عليه فان نقابل ان تقول

ان القوة الانفعالية فعليتها فعلية القوة لا غير وجوهريتها جوهرية الاستعداد ومحصلها [illegible] فصل [illegible] كما علمت ان الغير لا [illegible]

فقد تقرر ان الجوهر جنس وان الاتصال [illegible] فلو كان الاستعداد ذاتيا لكان نفسه فيلزم وجود فصلين في مرتبة واحدة [illegible] من الجانب

ان يكون مع

الامور العامة قلنا اولا ان الامام جنس الجوهر للبسائط الجوهرية ادام الغم عليه [illegible] وما سام الاجزاء لنسبة الاتصال والاستعداد الى الامكان

سائر الاشياء وان مصداق حمله عليها النفس ذواتها ما ليس بجنس ولا فصل وكذا علم النفس [illegible] وتاما الاجزاء ان يكون الجوهر جنسا عاليا وفصله

النفس هو الاتصال و[illegible] منهما ماهية وهي جسم قريب وفصله الاستعداد او نقول الجزء الجوهري المتحصل بالاستعداد جنس قريب فانه [illegible] مفارق

والاتصال فصله قريب ما قلت قد تقرر عند المتأخرين ان التركيب الذهني يستلزم التركيب الخارجي قلت ان صح يلزم ان التركيب [illegible] خارجيا ولم

فاقول لكن اما المطلقون الفاظ المصدر عن الامور الخارجية وقد يكون لان ذلك الامر الذي يليه القابلية والاستعداد لو كان شاملا للمواد كلها

فلا يدل على فصل اخر لان المواد متخالفة الحقائق ويلزم عليه ان لا يكون ذلك فصلا محصلا وكان ظاهر كلامه [illegible] خلافه والنفس فانه

يتميز الجنس بل هو جنس باعتبار والصورة فصله واحدة فيلزم ان يكون الجنس اخص وان حمل الاتصال جنسا والاستعداد فصلا يلزم ان يكون [illegible]

محصلا وعد منقومة وقد مر اشارة اليه فيما قبل في اوائل مباحث الهيولى قوله فعلى هذا العقل القابل للمواد [illegible] والاستعداد القابلية [illegible]

ان القابلية اضافة [illegible] معقولة ليا [illegible] فلا [illegible] لان الاضافة انما تعقل الى الامر الاول في العقل [illegible] الاتصال [illegible]

فكذا فان الاجمال لا يتوقف على وجود الموجود وكذا النفس [illegible] مثلا لا يتوقف على وجود [illegible] وهذا ان كان مخالفا لما عليه

[illegible] فليس بعد كل البعد ولذا ان نقول ان مراده لو [illegible] لا يتوقف على [illegible] ذات هي مادة [illegible] منقسم اليه وفيه

ان المضاف اليه الاستعداد اليه لا يتأتى وهو كانت متوقفة عليها لزم ان لا يثبت [illegible] الا عند وجوده والجواب بعد ان القوة [illegible]

[illegible] فيه [illegible] قوله واما قول انقلاب القوة تبطل عند حصول الفعلية لقائل ان يقول [illegible]

وان [illegible] لكن يجب ان لا يكون مبطلا لوجود الهيولى لانه من صفاتها [illegible] ان وجود الصفات لموصوفها لا يورث بطلانا [illegible]

[illegible] والجواب ان البطلان [illegible] فان الابطال لوصف القوة [illegible] لازمة للمادة فيبطل [illegible] مع [illegible]

[illegible] بان ما فيه قوة وجود الهيولى الا [illegible] لا ينعدم بوجودها فيه سواء كانت متناهية او غير متناهية وكذا [illegible]

ولا يبعد ان نقول ان مفهوم القوة وان كان لازما لكن [illegible] وهو مخالف لكلام [illegible] قوله وكل [illegible]

ان يكون مع

٤٣

يتعين وحصل اذا كانت ثبت تمكن ان يعدم في الخارج تفصيلا وربما تؤكس نفسه فقبل ان تركب الجسم من الهيولى والصورة تركيب انحلال

الى جزئين هما متغايران في العقل ومتحدان في الخارج واو فرع خارج متباينان موجودان على وصف الانحلال فيجوز ان يبدو احدهما و

بقاء الاخر وكيف الرابطة بينهما والا اذا انقلب الهواء فالحمية بحالها وانما زالت مائية وسببها سبيل الفصول للمهيات

الاول الاجسام بينهما لكنه لا يتقبل فان التركيب الانحلالي لو ثبت اتحاد الوجود والتشخص فادون زال عنه شئ وبقى الاخر فالاولى

زال التشخص ايضا وعلى الاول يلزم توارد التشخصات والوجودات على ذات واحدة فان لوحدة الوجود والتشخص تحليل الاتحاد

على الثاني يحقق وقوع الوجود في التشخص ويلزم اتحاد ذات واحدة وزوال شئ منها مع بقاء الاخر غير معقول والاولى وهذه

البقوة التي ما اخذ من الاولين لما القوة فقطع لان ما اخذ في هذه الحجة كون الجسم في حد ذاته واحدا ثم انه لتقبل الانفصال ثم انه

عدم للبعد المتصل ثم ان الاعدام تتوقف على تقدير عدم الاشتمال على الاثر والمناقشات كانت واردة على كل من تلك المقدمات

منها مع انه وهو ان كون الجسم ماهية مركبة من الجنس والفصل بل هو ماهية بسيطة عبارة عن المقدار المنبسط في الجهات فالبعد الجسمي تمام حقيقته

واذا ثبت انه ممتد في الجهات يسري العوارض بهذه المقدمات مع المقدمات الثلاثة يكفي في اثبات اصل المقصود ولا حاجة الى اخذ

المقدار الاول ان منع المقدمة القائلة ان الجسم المفرد قابل للفصل مستند اما لا حساب الدهر مطلقة لا يرد بهما فان حاصل البرهان في القياس

بمنزلة وضع عنه المعدم فيقال ان الجسم لو كان مركبا من الجنس والفصل الذي لما انعدم الا بسبب انعدام الجنس مع انعدامه كان مركبا في الخارج

نقيضه المقدم لانه لو وجد علته الفصل فيعدم الانفصال ولا يجب مع انعدام طبيعته كانت في كل واحد الا كان الانفصال اعم اما بالحركة

والولد هو بيان مدلول قوة حاملة واعلم انك قد عرفت ان ذلك البرهان الظاهر يمكن ان يقرر بحيث يندفع هذا البيان وقد مر واعلم ان النفس

تلك البرهان وهذا لو رد على هذا كلاما وردا على ذلك مع انه زائد فعليك التدبر فانه تدبر في لا يليق تولد اكثر المناقشات

فيه وكذلك المناسبة مفقودة بين الصورة الجسمية والموجود المفهوم وقد كفى فان القدر المسلم هو ان العلة لا بد لها من مناسبة مع المعلول

بها اقتضت المعلول دون غيره بهذا حيث هذا المعلول دون ذلك وتلك المناسبة قد تكون بنفس الفاعل ولتعدد امثلته

التي لا ارتفع مع الوجه وقد يكون جزئيا ويحتمل على الفعل ان تكون المجموع هو المناسبة في المقصد وان تكون امرا مغايرا

لها بالفعل او مبانيا وهو غير مفقود بين الممتدات والجواهر المفارقة فانه من الجائز ان تكون الممتدات حقيقة بسيطة هي الا منبدأ

غير الذوات الالهية بنفسها اقتضت الممتدات وتلك المناسبة المقررة وان ادعى ان المناسبة لا بد وان يكون امرا حسيا

ورد المحسانه فذلك على هو اول المسئلة لا دليل عليها والعلم لا يجوز ان يكون المناسبة امرا مرد في المساوق من ان العقل جزئيا

مكانا والاول اشرف من الثاني الاخس والعقل اشرف من الاجسام فيصدر من الجهة الاشرف الاشرف ومن الجهة الاخس الاخس ثم اي جزء

ان الفاعل في العوالم غيره تعالى ايضا فيكون العقل بالعلة المتممة والا كما هو مذهب جمهور الحكماء فتلك الوسائط والفاعل الوجوب هو الخلاق المطلق

والنفس يجوز ان يكون الشيخ [illegible] عن الواهب نعم او المفارقات ما اورده الشيخ المقتول في كتاب الاشراق وقرره [illegible]

[illegible] اليه ذكره في هذا المقام ومن ثم فليراجع اليه قوله اقول [illegible] كالعدم الذي هو علة [illegible] في الوجود وليس كذلك فيه [illegible]

فلتقدم مقدمة هي ان الاشخاص الكائنات الثابتة خارجة عنها لحيثية الاشخاص هو جعل كل وخلق الطبايع انما هو خلق [illegible]

فعلها والكائنات ايضا [illegible] فالشخص الموجود في هو الطبيعة الموجودة فيه وخلق الطبيعة هو خلق الشخص وامساك الفيض عنها امساك عنهما

في الحاشية

وبالعكس لا انه خلقان خلق شخص وخلق ماهية وفي الشرح اشارة الى ما هو المقدم من مواضع [illegible] واذا اتضحت فنقول ان خلق الاشخاص

الاشخاص المستعدات التي هي الصور الجسمية هو خلق الطبيعة الاستعدادية ثم ان [illegible] الاشخاص اذ هي حاصلة في المادة متقدمة في الوجود عنها [illegible] معلول لها وهي علة

فانقدح ما في الشرح [illegible] فلو كانت الماهيات الوسائط في صدور المستعدات بهذا النهج فلا يخالف مذهبهم [illegible] المذهب ثم ان الماهيات [illegible] تتوارد الصور

فلا يكون متقدمة على الماهيات واذا كانت حال الماهيات التي تتعاقب بتبدل الصور الجسمية كانت حال الماهيات التي لا تتبدل عليها كالطبيعة الصورية الجسمية ثم ان

طبيعة الصورة متقدمة على وجود الماهية المشخصة فقد اشتمل امر ما [illegible] في صدور الصورة وكذا الصورة الوسائط في صدور الماهيات [illegible] الذي ذكره الشيخ

من المحال غير وارد والجواب ان جهة القابلية ليست من جملة [illegible] جهة معدة والكلام في جهة المرجح [illegible] كذلك مخالف لما هم عليه وهو [illegible]

عن كدر فان جهة القابلية لا تنافي ان تكون جهة مرجحة ثم ان الكلام في القبول واما الفيض فلا حاجة الى امر اخر ولا الاحتياج الى امور اخر كما ذكره الشيخ

لا [illegible] فلان الماهية سبب الصورة مطلقة [illegible] بالفعل وهو سبب [illegible] ما هو بالفعل وهو الصورة عن العدم الى [illegible] المقصود

الشيء ان ما بالفعل سبب وما بالقوة ان حقيقتها القوة لا يصلح ان يكون سببا بوجه من الوجوه لا فاعلا ولا شرطا [illegible]

كما ترى وفي كلام المحشي [illegible] اشارة اليه ما ذكرنا من قوله [illegible] للاستعداد [illegible] الصور المستعدات عنه [illegible] ما ينحل به هذا المقام

ويمكن ان يقال ان قول المحشي [illegible] جهة كونها غير ممتزجة [illegible] الوجود من المبدأ المفارق [illegible] على انها العلة [illegible]

فلا العدم للصورة وهو مخالف لهم واتفق [illegible] ان الامر فيه [illegible] فلكية مقصوده ان الماهية لها مناسبة فلكية [illegible] المفارق شرطا [illegible]

شرائط معتبرة ومنها الصورة مطلقة فلا بد منها [illegible] لجواز ان يكون لها [illegible] والاعتبارات [illegible]

ان يقال ان النفس والصورة النوعية متاخرتان في الوجود عن [illegible] اما ان النفس [illegible] متاخرة فظاهر عند [illegible] القائلين

بالهيولى فان وجودها بعد الاستعداد اما النفس الفلكية فكذلك عندهم واما ان الصورة النوعية متاخرة فلانها حاصلة بالاستعداد [illegible]

[illegible] الدفع انهما والكائنات [illegible] بحسب [illegible] متاخرتان [illegible] ان يكون لها حيثية اخرى [illegible] متقدمة [illegible]

يقول المحشي في الماهية والصورة الجسمية [illegible] الصورة الجسمية [illegible] متقدمة على الصورة الجسمية [illegible] الاستعداد متقدم على

في التحديد بل بشيء آخر فافهم قوله محدد الجهات هو ان جسمية الافلاك باسرها الكل معين في هذه الجهة بانه فانه لو امكن قبولها الكون والفساد فان احصل
السيان المذكور بعينه موضوع بان يتبع على مقدماته لا سيما عند المجيب وان احصل ابه التسليم آل الى الجدل قوله فنقول هذا اللزوم اما لنفس الجسمية
على ان نقول ان المقدار عين الجسم كما هو رأي الشيخ المقتول مراد الجسم المطلق المقدار والمخصصات الخصوصيات ولا لزوم فلا اقتضاء واما التشكل
الجسمية المخصوص مع عروض التحديد لها فان اجيب الكلام الى التحديد فنقول انه لازم لذات المقدار المخصوص فان قيل لا لسبب موضع الا موضع
فالفاعل شاء تخليق جسم على مقدار مخصوص مع انه لا لسبب الا وكلك الموضع ممنوع لكن الجواب عنه ان حقيقة الامتداد واحدة والضرورة قضت
بان الامتداد لا تقتضي الكون نراه والمتحيزية ولا تقتضي التحديد فهو من ازه وتفصيل الكلام اليه لكن لا حاجة الى لا يلتفت به الصور الجسمية قوله وان كان لازما
الكلام في نيابة فيه عن وقت عنقريب قوله لما كانت نسبة القوة المحدودة في هذه المقدمة الى عند المجيب غير مسلم قوله فلم يكن اقتضائه
بعض الاجسام بالفلكية في الظاهر ان المراد بالفلكية الصورة النوعية الفلكية كما يدل عليه السياق وح لا يلزم فان الكلام في لزوم الشكل وان
ان الكلام في لوازم الفلك سواء كانت فلكية او غيرها بدون ان الفلكية لم يعلم بعد وجودها قبلا وكون ان يقتضي انه لقائل ان نقول ان المفارقات
الفاعلة نسبتها واحدة لكنها مع الصورة النوعية الفلكية خصصت فذهب بانه يعود الكلام الى اللزوم الكلية فلابد من محل مخصوص ثم الى الجرمية
نسبتها الى نسبة تعود الفلكية لما انه وكذلك المحل اقتضى تلك اللوازم واذ المحل مخالف لمحال سائر الصور الجرمية فلا يعود الكلام فانا نقول ان
ذلك المحل اقتضى الصور بتبع معا واستبقاء اللوازم الفلكية لا تنفي هذا النفي ان يكون الهيولى حاملة وهو مخالف كما علم منشأ الهيولى لان معنى
انتقالها اياها لا نقل الا هذه الفلكية لا غير ويمتنع ان يحل غيرها من الصور فيها انه او تقابلها الى نقول ان الاعادة منافية في حصول الصورة
فان محلها استيفاء الى خصوص هذه الصورة ولياقتها سواء وكذا نسبة الصورة الفلكية فيعود اليها ان تخصص الجواب قوله اقول انها معدومة
اما او فتلزم مثل هذه السؤال في لقائل ان نقول لا توجه له فان الحركة الفلكية ارادية فلعل الغرض المعشوق للنفس الفلكية لا يحصل الا في مثل
الحركة لوازمها كون هذا الموضع منقطعه ذلك قطعا وايضا لنا ان نقول ان محال الفلكية لا تقبل غير نوع الحركة الا انها لا بدية فلم يتصل لوازمها
كلما اعتقد غير متجه فان هذا الاعتذار لا ينجح في لزوم الشكل ابتداء فان الصورة الجسمية متشابهة فانقيل وان كانت متشابهة لكنها
تتخالف بالخصوصيات فتقدم الكلام فيه ولا يلائم الحكماء قوله واما ما ما فلانا لمختار في الشقوق الثلاث والجواب ان الصورة الجسمية جواهر متشابهة
الا الصورة النوعية المنضمة انما تقدم على تشخصاتها لموجود السوابق ان نسبتها اليها سواء بالخصوصيات واحده فلم يلزم هذه المخصوص دون تلك فلابد من
القول بوجود محل لا يقبل الا تلك الصورة النوعية المنضمة كما ذكره الامام ولا ينفع قوله ولا جائز ان يكون العلل منحا ضرورة ان
السؤال كان بلزوم النوعية الجسمية الفلكية دون الجسمية المنضمة يعني ما ذكر الاستدلال والله اعلم قوله نعم لو بانه وجود الحر وجود محل
بالقوة بالقياس الى محله لا بنظر في بين الجزاء وبين الاعراض فان الاظهر بان تشخصاتها لهم واما ما من حيث يجوز ان يكون متقدم

كما في مواضع شرح الاشارات وبحرانه والله اعلم فنجز الكلام ها هنا في النوعية المجردة بلا توقف فالتفرع كما ان ... في الشرع والانسان الى المادة

الالهية فهل اقتضت ان يختلف بحجم الذي هو المقدار المتشخص بهذا التشخص فتتقدم بالصور النوعية المقتضية لزوم الكلية المخصوصة او ذلك المطلق

لك ولا احتياج الى المحل قوله ولما جاز ان يكون لعلل متخالفة بالنوع معلولات متفقة بالنوع فان قيل قد تقرر عندهم ان لكل لازم

ملزوم انما اللوازم وما بين اللوازم ملزوم ما بين الملزومات فما وجه ما ذكره انه قلنا ان المنفرد معناه ان لكل لازم مساوى ملزوم فكأن

لوازم الجسم والصورة الفلكية ليست لازمة لها الجسمية بل لوجودها المخصوص بها والجسمية المطلقة لازمة لطبايع الصور النوعية والا مقتضاه

في تقوم الطبيعة العامة بالمتخالفات فان الواحد بالنوع لو كان يكون لعلل متخالفة لم يلزم على خلافه برهان نعم يرد عليه بما عرفت قوله

لان الحلول يستلزم الافتقار الى المحل الخ وقد عرفت فانه قد عرف بحران الصورة الجسمية تتقدم على الهيولى والافتقار الى المحل بخالفه فان المراد الافتقار

الذي لا افتقار بخصوص والا لا يتم البرهان وهو اسوان المتقدم الذاتي الصورة المطلقة والهيولى تحتاج اليها في الوجود التشخص وههنا الكلام في ان

ان الحلول يستلزم ان يكون كل جزء من المحل مفتقرا الى المحل في الطبيعة المطلقة افتقارا ان يكون بحيث كلما وجد فرد من افراده لا يوجد الا متقوما بالمحل

فان قيل قد تقرر في موضع الوجود الذهني ان مهيات كلها توجد في الذهن من غير ان تحتاج الى المحل قلنا مرادهم ان الوجود الخارجي للصورة لا بد من ان

كل حال بالنظر الى الوجود الخارجي مثلا وجد واحد من افراده في الخارج لا يوجد الا متقوما بالمحل ما يقتضيه الحال في الذهن حال في الخارج فيكون

النفاق والذهن النفاق خارجيا النفاميا وقد وان الانفاق الانفكاك لتبدل وجود [illegible] في طرف الاتفاق فيكون الموجود الذهني

موجودا خارجيا ثم هو انهم حيث قالوا الذهن او هي موجودات في محل وجودا خارجيا سواء لا يوجد في الخارج الا الاحكام والتوابع الخارجية

فلما لهم ان يقولوا ان الوجود الخارجي على الكون كونه يترتب عليه الاثار تلك الجهة المطلوبة منها كالنار مثلا فان لها وجودا يستتبع الحرارة على

المجاورة والميل الى العلو وغير ها ولو لا يترتب عليه تلك الاثار كوجودها في الاذهان والاعدام التي ذكرنا ها مختصة بالنحو الاول من وجوده ولكن

لعلك السابق بين الكونين محال قال الشيخ المقتول في كتاب الاشراق ان جميع الاشكال والصور والمقادير والذهاب وما يتعلق من الحركات

والسكنات والاوضاع والهيات غير ذلك موجودات في عالم الارواح قائمة بذواتها لا في مكان وليس ذلك وجودا ذهنيا وشذ

التكثير على زعم خلافه بالتفرقة التي ذكرت في الوجود الذهني قوله قد توهم ورود النقض على الدليل في هذه النفوس بالعقول على الاطلاق

والمخصوص فيقال الصورة الجسمية ان اقتضت لذاتها الى هذا المحل فيلزم ان يحل فيه صور كثيرة وهو اجتماع المتماثلات ثم ان هذه الجسمية

مقتضية الى هذا المحل وذلك المحل فيكون صورة واحدة موجودة في جميع المحال ثم يلزم منها ان يكون الجزء الواحد محلا لجميع الصور

في محل اخر ثم يلزم منه ان يكون كل جسم مركبا من جميع الصور ومن جميع مواده ثم يلزم منه انتفاء حال حال وما ذكره في دفعها ظاهر

قوله لا لما قدمنا انه اذا جوز كون الاحتياج الى هذا المخصوص لا بد من الحال التي تقتضيها المحل وهو الازمة فنقول ان المقعود والقيام ان لم يقتضيها

[illegible] في كتاب ... الاول ... [illegible]

ارتفاع النقيضين في
[illegible]

ما هو مستلزم ارتفاع النقيضين والجواب بجواب [illegible] فان محالية ارتفاع النقيضين كذب [illegible] ملاحظات العقل فيه بحث فان ارتفاع النقيضين

عن مرتبة من المراتب الواقعية صورة كذب وقد قالوا ان ارتفاع النقيضين ملزوم اجتماعهما ولا شبهة في ان الاجتماع محال في كلمة [illegible] فالاولى ان يقال

[illegible] ان ارتفاع النقيضين اصلا فان الماهية اذا اخذت من حيث هي هي [illegible] الصادق ليست محتاجة في حد ذاتها وان الذات ليس الوجود في حد ذاتها

نفسه [illegible] محتاجة في حد ذاتها وانه الوجود كذلك [illegible] وانما الصادق انها ليست مستغنية في مرتبة ذاتها وهو ليس نقيضا لذلك الصادق فان

[illegible] الحاجة والاستغناء وليسا [illegible] للحجية ولا شبهة في انهما ليسا بمتناقضين وانه اللازم على تقدير ان لا يكون الحجية مقتضية للاستغناء والحاجة

[illegible] الفقدان [illegible] فاللازم تحقق الفقدين وهما غير متناقضين فما هو اللازم غير مستحيل وما هو مستحيل وهو ارتفاع النقيضين غير لازم

والامر على انه فان القائل لما ادعى ان ما هو اللازم ارتفاع النقيضين سواء كان كذلك في الواقع او لا [illegible] الكلام على [illegible] فقال ان

مثل هذا الارتفاع ليس بمحال كيف وهو ثابت [illegible] في موضوع [illegible] ان النقيض ربما يطلق على المفهوم [illegible] ان [illegible] متناقضان

ارتفاعهما [illegible] معدوم صحيح وما نحن فيه من هذا القبيل فان كون الحجية ليست محتاجة في حد ذاتها وليست مستغنية [illegible] لا كاتب

ولا كاتب وهذا الارتفاع ليس بمحال [illegible] قلت [illegible] في تصحيح [illegible] الملاحظات قلت الوجه فيه ان [illegible] اذا كان موجودا لا يمكن الارتفاع

[illegible] في الصورة [illegible] الموجودة في الخارج [illegible] ارتفاع انما هو في بعض الملاحظات [illegible] من حيث هي هي [illegible] مسلوب [illegible] احدهما

[illegible] في مرتبة الذات [illegible] عنها ولا شبهة في ان هذا الارتفاع ليس بمحال [illegible]

[illegible] فافهم [illegible] اقول [illegible] انه لو لم [illegible] الصورة [illegible] فان [illegible]

[illegible] الصورة [illegible] ان الانقصار [illegible] ليس [illegible]

[illegible] الوجه [illegible] في الوجه [illegible] صحيح واما [illegible]

[illegible] الطباع [illegible] الحكم [illegible]

واما [illegible] محال [illegible] فما حاجة الى [illegible] قد عرفت ما في [illegible] الانفعال

[illegible] ان الانفعال [illegible] وبعد ذلك نقول ان الانفعال الذي هو من لواحق المادة هو الانفعال التجددي لا مطلق [illegible]

[illegible] كيف لو كان كذلك لزم ان لا يصح حلول الصور العلمية في العقول المفارقة وفي الواجب [illegible] مع ان [illegible]

علوم العقول [illegible] بالنسبة الى الواجب [illegible] فنقول [illegible] انه لو كان الافتقار من خارج لا يلزم [illegible]

[illegible] الانفكاك بعد الالتصاق فيجوز ان يكون الصورة المطلقة غير مفيضة للوجود [illegible] ويكون كل منهما من خارج [illegible]

[illegible] الصورية [illegible] ولم ينفك [illegible] ذلك الخارج [illegible] الصورة [illegible]

بقاها اخرى بغير محل ولا يتعلق بمحل وثانيا سلمنا انه جاز ان يتعلق بغير ذلك المحل لكنها على تقدير بقائها ولتعلقها الذين كانا من قبل وفيه نظر فان
الانفكاك بالحركة فهو لقبه من الانفعال وثانيا نجوز ان يكون المقتضي هو التشخص المخصوص والجواب ان الضرورة شاهدة بان خصوص مقدار [illegible]
يلحقه في الاتصال وان الفاعل مقتضاه ايجاد المعلول واما كونه في محل مخصوص وغيره فمفهوم انه يحتاج الى [illegible] جاز ان [illegible]
من المحل المعين مثلها الا مثل ايجاد جسم [illegible] هذه المقدمات لا ينفع المبدأ الممنوع البعيدة [illegible]
قوله ولما كانت الجسمية المطلقة متفقة نوعية لا تختلف افرادها [illegible] فالوا ان الجهة الجسمية يجوز ان يكون تخلف مقتضاها بالنسبة
الى افرادها فان الفرق شاهدة بان المقتضي الذاتي لا يتخلف عن المقتضى وان يكون امكن ما وعلم بان الجسمية لا تقتضي لشأنها [illegible]
الفصول فما برهن مقتضاها يجوز ان يكون متخلف والحاصل ان الجسمية الكائنة مبهمة جنسية فيجوز ان يكون لبعض الحقائق المندرجة تحتها مفتقرة الى
المحل وبعضها غير مفتقرة ولا يلزم المحال اقتضاء الطبيعة الجسمية الى المحل بالمعنى الذي عرفته كما ان الجوهر عندهم جنس مع ان بعض الانواع الجوهرية
تحته غير مفتقر كالمفارقات وبعضها مفتقر كالصور فان كانت انواعها [illegible] اللازم لطبيعة الحلول ان يكون طبيعة المحال [illegible] ان تفتقر الى
المحل وهذا القدر مسلم ولا مطلوب وعلى هذا في حصة الصورة الجسمية فلابد من اثبات نوعيتها ولذلك بني تصحيح الاستنتاج على نوعيتها قولهم
اقول حاصل كلامهم هو انا اذا نظرنا الى افراد الصورة الجسمية [illegible] وحاصله دعوى الضرورة والظهور [illegible] في البيان [illegible] على البداهة
الحق على بعض الاذهان القاصرة قوله ومن اقتصر في المباحث العلمية على مجرد ايراد المنع [illegible] ولهذا [illegible] الامام الرازي في شرح الاشارات
منع نوعية الطبيعة الجسمية وقال بعد ذلك سلمنا النوعية لكن لا نم انها محتاجة ابدا الى [illegible] الصور فان الثابت [illegible] البرهان ليس الا حلولها
في المادة [illegible] بعض الصور وهو لا يقتضي وجوب حلولها في المادة بل [illegible] ان لا يحل بعض الصور في المادة [illegible]
[illegible] ولذلك لم يذكره [illegible] قوله فالاولى في جوابه ان يقال ان الاحتياج الى القابل انما هو لطبيعة الامتداد من حيث كونه متصلا [illegible] واعلم ان
الشيخ في الاشارات اثبت عموم الدعوى بان في الكتاب وادعى ان نوعية طبيعة الصورة الجسمية فمنعها الامام الرازي ودفعه المحقق بان الشيخ
وهو متجه في شرح [illegible] الاشارات لان المحقق حمل كلام الاشارات على هذا المسلك على ما هو الظاهر [illegible] فانه ان
اراد ان الامتداد من حيث كونه متصلا قابلا للانفصال [illegible] نوعيتها فمسلم وان اراد انه لا حاجة الى اثبات النوعية فان
اشتراك الصور الجسمانيات كلها في الاتصال معلوم والاتصال لا يقبل الانفصال فلابد من محل قابل فيرجع الى ما ذكر من قبل [illegible] الاجسام
الى عدم [illegible] فهذا نحو اخر من الاستدلال ولا [illegible] على مسلك الكتاب بل هو بعد في خفاء اللهم الا ان يقال ان مقصود
الشيخ ان ذلك لا [illegible] فالاولى [illegible] والانتفاء [illegible] في الجواب [illegible] بعيد واعلم ان في قوله
فالاولى اشارة الى صحة ما ذكره الشيخ والذي يظهر هو ان الصورة الجسمية الكائنة حقيقتها الامتداد في الجهات كما هو [illegible] المشهور فذلك ظاهر

ضرورة ان اختلاف صورته بالنسبة اليها اظهر كاختلاف خط مستقيم بالنسبة اليه اخرى وان لم يكن كذلك كما هو المشهور نقول ظهور النوعية خفاء وهل هي
الا كالهيولى وهي محتملة للتعدد كما في الافلاك فتدبر والله اعلم قوله لكن وحدة هذه الجهة اوجبت وحدة الاجسام ان اريد الجهة كما يظهر من كلامه الوحدة
النوعية ان قصدت فهو ممنوع وهو ظاهر والا فلا ينفع في الجواب عن ذلك المنع قوله والنقض بالوجود بانها طبيعة واحدة مع انها تقتضي التجرد
والتجرد في الواجب والعروض في الممكن هذا النقض يتقرر على تقدير ان الطبيعة الواحدة لا تختلف بالحلول والقيام بنفسه اورده الامام الغزالي في
مواضع تصنيفه عن الغاشي والصواب نعم في الواجب كما في كتب الامام وقوله في المحاكمات انه كتبوا كذلك والحاصل ان الوجود طبيعة واحدة مع انه على
الواجب تعالى لكن قائما بنفسه ورابطا في المهيات الامكانية فيكون قائما بها لا يقال ان الوجود في المهية اعتبارية كما حقق في موضعه فكيف يكون حالا في
المهيات لان الجمهور يزعمون ان مذهب الحكماء ان الوجود مثل النور فهو في الواجب تعالى قائم بنفسه كما اذا فرض النور كذلك وفي غيره عارض له كالانوار
القائمة بالاجسام فالنقض مبني على زعمهم والنقض ليس الا اعتبارية فلا شك في ان له فيما نحن فيه قيام الاعتباريات ولا يستبعد فيه متحققا في المهيات
موجودة كالصورة المجتمعة بالعلايق الاولى قوله مندفع بان الوجود لكونه مشككا ليس طبيعة نوعية والكلام فيها ذكر المحقق الدواني [illegible] ان الوجود
عندهم لا حقيقة له سوى المفهوم منه في المعنى المصدري وكل معنى مصدري لا يندرج تحته افراد الا الافراد الحقيقية وهي متحدة بالنوع فالوجود طبيعة نوعية ثم
هو متواطئ فان الطبيعة النوعية لا تقبل التشكيك على ما هو مذهب المشائين والظاهر ان كون هذا الوجود الذي بالقدم والاولية [illegible] فذلك الوجود
[illegible] قلت فما بالهم يكتبون على كونه مشككا قلت ان التشكيك يجري في محل الانتقاد كما يجري في محل الحوادث فان حقيقة وجود الطبيعة
على سبيل التفاوت في هو متحقق في كل المحلين فمعنى كونه مشككا ان عروضه للموجودات على التفاوت فكون الواجب تعالى موجودا اقدم واولى من كونها
موجودة فان اراد [illegible] التقدير كما يظهر من تتبع [illegible] تشكيك الوجود فهو اقرب الى القبول والا كما يظهر من شرح الاشارات فهو مما فيه شك واعلم
انه لا شبهة ان الوجود المصدري ليس قائما بنفسه في الواجب تعالى فانه تعالى اما ان يكون تمام حقيقته او الاعتبار [illegible] تحقيق الحاجة وان يكون
قائما بنفسه فالنقض انما هو بالوجود الحقيقي الذي هو تمام حقيقة الواجب تعالى فنمنع ان ذلك الفرد من الوجود مساو للوجودات الممكنات في
المهية النوعية بل انما متخالفان ومطلق المشترك العارض طبيعة عرضية لكونه مشككا وهذا القدر كاف في رد النقض ولنذكر ههنا زيادة ما
نقول ان لنا معنى معقولا مشتركا بين جميع الموجودات وهو مفهوم الوجود والموجود المعلوم بداهة وهو ليس تمام مهية الواجب تعالى ولا جزءا لها
ثم انه محمول عليها ضرورة فمطابق حمله على مهية الواجب نفس ذاته بلا [illegible] الامتداد المصدري ومفهوم الممتد المنتزع على الاجسام المتعلقة
او الصور الجسمية وهو مخالف بالحقيقة لما هو مطابق حمله على الممكنات وهو الذي عنه بالعينية والقيام بنفسه والوجود المتحقق كالعلم
فان المفهوم منه وهو مصدر علم يعلم بديهي ليس عينا لشيء من العلماء واما مطلق مطابق حمله في الواجب تعالى ذاته والعلماء بالعكس اليه
[illegible] فهو العلم المتحقق وبه يندفع النقض عن اصله وبهذا يظهر [illegible] ثم ان تعالى [illegible] واعلم ان الشيخ الرئيس اورد في الاشارات

في بيان ان هذا المطلب في اراده بما في النهج الذي في الاشارات على حسن الاستقامة فانه اورد ما يدل على اثبات الهيولى بحديث قبول الاجسام الانفكاك

وعدم قبولها له اذ لم يكن مشتملا على المادة واعترض عليه ثانيا بان الدليل لا يفيد العموم فان من الاجسام على مذهبنا كالافلاك لا تقبل الانفكاك فاجاب

عنه بما في المتن من كون الصورة الجسمية طبيعة واحدة لا تختلف المحل الا بغير الافراد وعدمه من ذكر ثم اعترض ثالثا بانه يمتنع كون شيء من الاجسام فاعلا [illegible]

كما هو مذهب [illegible] ورد عليه بان امكان الانقسام الوهمي يفيد امكان القسمة الانفكاكية كما مر شرحه وكان قبل [illegible] الثاني [illegible] الان [illegible] ما في الكتاب

فليس على تلك الاستقامة فانه اذا ابطل الاعتراض المستند بالاجسام الذي [illegible] فيقدم الحكم وتم المقصود ثم بعد ذلك لا احتياج [illegible] وقد

يتعلم من قول [illegible] واذا ثبت ان ذلك الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان تكون الاجسام كلها كذلك [illegible] ما في الشرح فزد بيانه ان الاحتياج [illegible] الثوباني

والله اعلم قوله اقول مراده على [illegible] ان الجوهر الممتد [illegible] ممنوع عن الانفصال اشارة الى ان ما ذكره المحقق من [illegible] هذا الكلام ليس مراد الشيخ

فان معناه ان كل نوع مادي يستلزم [illegible] ممنوع الانفصال [illegible] الطبيعة [illegible] من المستحيل ان يتعدد اشخاصه في الوجود [illegible] في الوجود منه الا شخص واحد

لانه لو وجد منه شخصان لكانا متباينين [illegible] وكان كل منهما قابلا للانفصال الانفكاكي الحاصل بينهما مع وجود المانع هف وهذا احكم كما في [illegible]

العلوم الطبيعية فقد اخرج الكلام [illegible] ودفع شبهة اليه او لان الكلام في [illegible] عن قبول الامتداد لا الانفصال وليس فيه شائبة تعميم ذلك

الحكم لكل مادي وثانيا بان اطلاق الانفصال [illegible] عن ما هو من جنس الامتداد ولو بالفرض بعيد محض فانه اراد به قول من يقول ان الخط يقبل الانفصال

وهو ايضا نوع مادي نعم لو كان [illegible] يحصل معناه على الامتداد [illegible] الحكم باجزاء [illegible] خلاصة الدليل لكان احسن قوله او لو تعدد اشخاصه لكان كل واحد منهما

قابلا للانفكاك [illegible] البيان الثاني [illegible] لا يخلو عن دغدغة فان ظاهره قبول انقسام كل منهما [illegible] والبيان [illegible] ان ذلك

مختلف لا يتعلق بالتعدد ولو وجد [illegible] مع وجود المانع الطبيعي يلزم التخلف [illegible] ان يقول بل [illegible] لا يوجد اصلا [illegible] ان يتعدد [illegible]

من الانفصال لو كان لازما لطبيعة الصورة الجسمية [illegible] تعدد [illegible] فان التعدد مع الانفصال [illegible] الاتصال لا يعقل [illegible] فلو تعدد لانفصل

فان مجموع الشخصين قد صدق عليه انه انفصل وعلى كل منهما انه منفصل عن الاخر وقد كان المانع عن [illegible] الانفصال طبيعيا [illegible] ولا يخفى [illegible]

الا [illegible] عن الفردية طبيعيا مع كون لبعض افراده او كلها افراد او في هذا المبحث عبارة شرح الاشارات واضحة فلا يكون العائق طبيعيا بل مفارقا

بالنظر الى الطبيعة [illegible] الانفصال على كل فرد وهو المطلوب قوله ثم اقول طبائع الافلاك [illegible] لما كانت ممنوعة عن قبول الانفصال

وعلى محاذاة ما ذكرنا [illegible] ان لو وجد كوكبان من نوع لكان كل منفصلا عن الاخر وعلى المجموع انفصال والمانع طبيعي [illegible]

الانفصال عن موضع من الفلك [illegible] الكوكب [illegible] وهذا الانفصال لا يرد على ما حررنا [illegible] بان [illegible] الفلك [illegible]

وهما [illegible] على المقسوم [illegible] الانفصال والوحدة على الاختيار [illegible] المقسوم [illegible] لكان الانفصال بالكلية

والتعدد [illegible] موقوف على ان [illegible] منفصلا في [illegible] الفلك والكل [illegible] موضعها [illegible] بالفعل [illegible]

الفلكية بسطح و يتغير فلا يلزم ان يراد ان جانبه و ذلك السطح كالمتأخر و الماء و كالماء في الدورة و المحقق منفصل احدهما عن الآخر فيتعين ان يوجد مشتملا على ذلك

موضع بان مكان يقع هذا الا وجه حسن للاقتصار على موضع من القمر و هو او الكوكب و جعله مناطا للتفصيل كما هو يشير اليه العبارة فان الافلاك كلها

جسم في جانب السطح المقعر منه و لكونها الاقرب منا و البعد فان ساكني وجه الارض خارجين عن المركز الذي يتساوى الافلاك عنده منفصلة

الا ما هي الاخر فيتعين ان يجمع على غيره ذلك الموضعين و يكون الفضل بين الافلاك و الاوضع ان يقال ان موضع الكوكب ينقب في الفلك بالفعل

كالثقبة في الارض و موضع معين و ان الاجزاء متشابهة فيبعد ان يجوز ان يثقب بالفعل موضع آخر منه و هذا الا انفصال و هو باطل مع ان الافلاك لا تقبل

الحركة ... فان اعتذر و اما حصل الثقبة بعارض متبلع و اعلم ان مذهبهم ان الفلك لا يقبل الحركة المستقيمة و ان كل فلك مخالف بالحقيقة للآخر

و اذا عرفت فاعلم ان مسلك الدليل المنصوص لحدوث الانفصال و هو الذي عول عليه الشيخ و كتبه نقرير ان الاول ما دل انه من الاشياء

على القوة و الاستعداد المجرد و هو الذي يشير اليه الشيخ و الآن ان في غيره فورق الاشد لان ان الحكم يقتضي الانفصال انه يطرأ عليه الانفصال

و انه يمكن ان يطرأ الانفصال بعد ما لم يكن و هو الانفصال الحادث في لو كان العالم طبيعيا لا يلزم الانحصار في الشخص الواحد فانه يجوز ان يتعدد و يتفرق

لا يلزم من قبول هذا الانفصال و لا يلزم اثبات قبول الاجسام الانفصال لانفكاك بعضه و قد يعترض و لا يلزم انه بأن الشيء بحصار الافلاك

في ... و هو ... و الثاني ما هو المشهور من ان مطلق الانفصال حادث سواء كان طبيعيا او جائزا و لا يأباه عبارة الشيخ ايضا كما ان الاباء في حيوة ... اصل

في الانفصال ان الشيء يقبله كل جسم بما هو جسم و ان عاق عنه مانع ثم ان هذا مانع لا يجوز ان يكون لازما و الا لما تعدد و التعدد بدليل و اما ...

فلان التعدد ملزوم الانفصال فيتحقق الترجيح بما ضمنه و هذا الكلام مما في تمام لا يرد عليه شيء و لا يجري في انحصار فلك في شخص فانهم ما منعوا انحصار الافلاك

المخالفة للاشياء في الشخص فان الفلك ما انحصر الا في الصورة النوعية فان للفصل للتركيب في نقول ان موضع الشمس او هو و الكواكب كذلك ان تصيد ...

لما يجوز ان يثقب فلك في موضع الاقصار و لا يلزم استلزام الحركة فان ذلك يمكن ان يكون بالحقيقة كعدم الزمان فاتضح المقام و لذا اشار و توضيح ذلك ان

طباع الافلاك مقتضية لتشكل الكروي و المقدار المعين و الموضع المعين لمواضع بعض الافلاك في اجواف البعض الآخر و مواضعها بعضها بحيث يكون

البعض كالمدار و الطائفة التي مواضعها الاجواف بعضها بحيث يكون مركز العالم مركزا لمواضعها و بعضها ان لا يكون كذلك بل يكون مراكزها خارج

مركز العالم فاذا ابدع البارئ عالم الافلاك ابدعها كما اقتضت طباعها فوقعت لا انقاف و الاجواف و الرقة و الغلظ و لا يثبت مواضع آخر حتى

يتهاد ذلك في الابداع و اما الاحداث فهو ممتنع لاقتضائه وجود مبدأ او ميل الحركة المستقيمة و هو ممتنع على الافلاك و بهذا ظهر انه لو لم يوجد ما ينافي في عالم

الابداع لا يوجد بعد ان للنوع جسم فافهم و تعرف انه لا اشكال و لو كان مقصدهم اثبات امكان طرء الانفصال جاز ان ... في ابطال ابطال الاجسام ... الا بعد ان

يورد عليهم مقامه قال فقد ان الصورة ... ان الصور الجسمية لا يتجرد عن الهيولى و نحن ما نقول بالتجرد المتقدمين كما ذكر مع

مما كان و غيره ... و اعلم ان الشيخ بعد ما كان في تكلم في اثبات للهيولى و الآن ان ... ان لم ... فقد بان كذا ان الا ... منها

بحيث يلزم التناهي يلزم التشكل فلا تكثيرا اما ان هذا اللازم يلزم لو انفرد نفسه عن نظيره [illegible] كلامه على ان هذا البيان ان الصورة لا تجرد عن
الهيولى فما يستكمل ان ايراد مثله تمام انما يلزم [illegible] احد مقاصد الفن الطبيعي من اثبات [illegible] عن وجود الهيولى وكونها ملازمة للصورة وبالعكس
ليس كما ينبغي بل الاصلح ان يورد بعد الفراغ عن هذه المباحث فان تلك المقاصد متلاصقة فليس تحققها الا بتحقق الفاصل بين الفصلين
لما انها و وقع الامام بان اثبات امتناع تجرد الصورة عن الهيولى موقوف على اثبات وجوب التناهي في الاجسام فلا يكون قد مها عليه بيانات ٣
ذلك الامتناع وتعقبه المحاكم بانه لا تمامين انتهى كل جسم على الهيولى والصورة فقد بان ان الصورة لا تنفك عن الهيولى بل هو عند المحقق
على ذلك الدعوى انتهى وذلك ايضا لان المراد من الجسم في قولهم ان الجسم متصل قابل للانقسام في اثبات الهيولى ما يقبل الابعاد لو كان الصورة
او هي مع غيرها والصورة المجردة جسم فيكون مشتملا عليها واما بالنظر الى نتيجة البرهان فان قولهم ان الطبيعة المقدارية محتاجة لذاتها الى
محل كلام مستقر وقولهم ان قبول الانفصال الوهمي يستلزم قبول الانفصال الفكي ممنوع بان ما على التقدير على امتناع التجرد مع [illegible]
الى ذلك البيان بدليل لا يخلو عن خدشة ولا [illegible] على ان يحمل كلام الشيخ على ذلك بل يرد وجه صحيح اذ يبعد من غفلة الشيخ
عن ان التجرد نتيجة البحث السابق انه لما يثبت تركب الاجسام من الهيولى والصورة اراد ان يبين ان بعض العوارض [illegible]
كالتناهي والتشكل والمقدار وان بعضها عرض من قبيل الصورة كالتحيز وهو موقوف على ان يبين تناهي الابعاد ولما كان [illegible]
اولا في تحقيق وجود المادة اراد ان يبين بعض عوارضها ليزداد البصيرة في حالة ظهورا وتحقيقا والحاصل ان مسئلة امتناع التجرد مقصود
عليحدة وتشبيهها بالاثر دون التنبيه مشعر بانه لم يثبت بما ذكر سابقا مع انه والحق ما سبق بان هذه التفات فليس مقصوده ذلك
ويدل على ذلك انه لم يورد الشيخ في الشفا مقصدا عليحدة بل استنتج من مبحث اثبات الهيولى افتقار الصورة الجسمية اليها حيث قال فقد بان
لكم ان الصورة الجسمية من حيث هي صورة جسمية مفتقرة محتاجة الى المادة وما في الاشارات ايضا فانه بعد ما اورد السؤال بالفلك لخص ان وجود
الطبيعة الجسمية مع افتقارها في بعض الاجسام الى المادة ولتسامح افتقارها ايضا وجدت فبالجملة [illegible] ما ذكره الشيخ مقصدا عليحدة [illegible]
زيادة في الكلام المحاكم نعم لو ثبت مثله في هذا الكتاب لم يتوجه فان عنوان الفصلين يدل ان ولا [illegible] على تغاير المقصدين [illegible] ولكن [illegible]
دان الوضع اثباته بدليل اخر وهذا احسن ان اورد النقض والنقل في الهداية وان اورد في الاشارات فالكلام مع المورد كما عرفت
نعم يصح هذا الاعتراض عن قول المحاكم ان الشيخ في الاشارات صرح بعد السؤال بحديث الفلك والاجسام الدعوى طبيعة بان طبيعة الجسمية
من حيث هي هي محتاجة الى المادة وان الجسمية قابلة للانفصال الوهمي وكل ما هذا شانه فهو قابل للفكي وهو نقص الى المادة وهو صريح في
ما بان ان الصورة لا تنفك عنها فكيف اراد ان يبين بعد ذلك اه ويمكن الاعتذار عنه بان سمعت فتدبر قوله بل الابعاد كلها ولا يبعد
ان يراد بالاجسام الابعاد كل البعد [illegible] فادرج هذه المسئلة التي هي من مقاصد العلم الطبيعي لا يخفى عليك ان الادراج مذكور في الكتاب ظاهر

انقطع فان تناهي الابعاد او ورده مقدمة من مقدمات دليل امتناع انفكاك الصورة الجسمية عن الهيولى بخلاف الاشارات قال الشيخ فيها بعد تكلم
بالبات اليستوتكلم بتناهي الابعاد انتقالا بايراد فصل على حدة ثم تكلم بالتقدم وكيفيته وهذا الاعتذار فيها حسن ولا يبعد كل البعد ان يقال
مطلبه مقصود انه ان الادراج هاهنا بديع من الاثناء الهيئة الدفعية اما من ادرج تطفلا على ما فعله هو واما غيره كالشيخ في الاشارات فلا حل
ذلك المقصود منه ارتفاع الشبهة المتوهم من عبارات الكتاب هذا او ما لكونه من الطبيعي حتى لا يعرض النهاية تمام تشاركه للطبيعة وهي منقوضة بالمانع
ومنقوضة بها باعتبار بين قوله وهو غير البرهان الترسي المشتمل على ستة مثلثات الى كمال الشبهة بالمثلث فانه لا احاط به ثلثة خطوط
وههنا سا فان يحفظ وتقرير انه يمكن ان يقسم جسم مستدير كالترس بستة اقسام ويخرج الخطوط الى عدم النهاية فقد قسمت سطوح العالم بستة
اقسام كل زاوية منها نصف قائمة وتساوي الزوايا مع تساوي الساقين يدل على تساوي السطوح فهذه الانفراجات كلها متناهية
الانسب كذلك وعلى الكل [illegible] يلزم الخلف [illegible] متناهي بين الحاصرين وعلى الاول يلزم تناهي البقية لان الانقسام المتناهي الى متناهي انسب متناهية الى البعيد الا
التناهي [illegible] واما ان الزوايا نصف قائمة فلان في الاصول ان خطا اذا وقع على اخر فالزوايا الاربع الحادثة قوائم او معادلتها وظاهر
ان الاربع اذا قسمت على الست فكل قسم ثلثا قائمة واما ان الزوايا اذا تساوت وتساوت السطوح فلانه الاصل الرابع من ان
المثلثات اذا تساوت زوايا ما تساوت المثلثات وهو مبني على تساوي زوايا او ما زيده الزوايا وذلك بالاصل [illegible] من ان
تساوي الساقين ملزوم لتساوي زاوية تنجبر الوتر ولا شبهة انه اذا وآخر وتريهما ساقين ايهما كان وموضحا امور متساوية بالتعبد
والميل الزاوية يحصل ثلثا [illegible] ويمكن البيان بالشكل آخر هندسيه هو اعلى محاذاة ما في الكتاب فيمكن ان لا يبنى على اصول
هندسية بان يقال يمكن مرور الخط الى عدم النهاية من الجانبين وكذا خط اخر متقاطع له ولما كان الكلام في الاخر يمكن ان يقال
يمكن مرور الخط الاخر المقاطع قائما على ذلك الخط فيحدث الزوايا متساوية وهي قوائم والانفراجات الاربعة متساوية بالتطبيق
فان زاوية منطبق على مثلها فبالضرورة تنطبق السطوح على مثلها وايضا يمكن ان لا يفرض الجسم مستديرا ويرسم نقطة خطوطا اربعة متساوية
الزوايا او غير متساوية [illegible] واعلم انه يفهم من الشرح انه يمكن ان يزعم ان البرهان لا يتم على هذا البرهان مع ان التفاوت بينهما
بين فلا بد من بيان ذلك فنقول يمكن ان يرجع منع الشيخ الى [illegible] على هذا البرهان في الشفاء بهذا البيان بان يقال ان حاصله
منع الملازمة القائلة ان الامتدادين لو امتدا الى غير النهاية لكان الانفراج غير متناه مع انه محصور بين [illegible] فنقول لو لم يكن غير متناه
لكان متناهيا فاذا اخرج امتداد اخر من ملتقى النقط بحيث يحدث زاوية متساوية لتلك الزاوية ويكون نصف قائمة او سدس [illegible] زاوية
او ثلث قائمة هو [illegible] الى ان يتم الستة كلها فلو لم يكن واحد من هذه الانفراجات غير متناه لكان الكل متناهيا ويلزم منه انتهاء
السطوح على ما على البرهان وسلم ان سطوح العالم ان قسمت كذلك فلا [illegible] متناهية او غير متناهية [illegible] وهو البرهان الترسي [illegible]

ودفع منع التسلسل اذ يمكن فرض تزايد الانفراج بعد تزايد الخطين حتى لو امتد الخطان كذلك تزايد الانفراج الى غير النهاية ثم اعترض ان مع الملازم ان فرض
عدم تناهي الابعاد مع فرض الساقين على ذلك الوجه ولا يلزم منه انحصار اللامتناهي في حاصرين لانحصار الساقين على ذلك الوجه فاجيب بان الابعاد
اذا كانت غير متناهية يكون تضعيف حجم يستند كالتسلسل فيستلزم اقسام متساوية لم يخرج المقطوع الى غير النهاية ولا شبهة في امكان ذلك وهو ملزوم
لي من الانفراج للامتداد ونفيه المحذور فهذا البرهان كجامع البرهانين الى امر واحد واعلم ان هذا البيان لا يبقى على شرح فان المنع غير ساقط فانا
نقول ان تزايد كل انفراج الى عدم النهاية وكل بعد يعرض بين كل ساقين منها فان كل موضع فرض فهو متناه وفوقه ازيد منه وهو ايضا متناه
فان اريد بالمنفصل ان الابعاد الواصلة بين نقاط الساقين منها متناهية او غير متناهية فنختار ان الاعداد والابعاد غير متناهية وكل واحد
منها متناه متزايد على انه ولا يلزم انتهاء السلسلة ولا انحصار بعدها النهاية بين حاصرين وان اريد السطوح فنقول انها متزايدة الى عدم
النهاية وتقبل هذا الانقسام لا لوجوب التناهي ولذلك ان الخروج ونزل الى خلاف الساق الرابع وذلك انقال انه اراد فرض امكان
وجود بعد موصول بين الساقين وهو مساو لها فيمتنع الامكان ولا ينفع حديث التسلسل ذكرنا فيه وان اراد التزايد بتعدد التزايد
بحيث ان موضع يعرض من الساقين يكون وصل ونزل متساو لها فهذا الامكان بديهي فان منع فلا ينفع التسلسل فانا لا نمنع امكان
اخراج تلك الخطوط الى غير النهاية نعم انما يكون في مجموع المتناهي كالتسلسل وان ادعى البداهة فلسنا نسلم الا دعاء وادل الامر مع ان
تقطع ثمة والطويلة مع امكان قطع القصيرة وان اراد السطوح فيجوز ذلك التشقيق ايضا فانه ان اريد التساوي في التزايد فلا ينفع مع ان
التسلسل لا ينفعه كثيرا كما عرفت وان اراد الثالث وبحث يمكن انقطاع خط غير متناه عليه فهو ممنوع ولا يهدي اليه التسلسل واذا الارجاع لم ينفع فلذلك
قال انه يرد انه عد ذلك البرهان فان التقرير الذي لا يتوقف عليه وان اتبع دفع المنع عليه فلا ينفع وقد كان البرهان متجاوزين فلا تشنيع
ان يرجع اسمه بما اليه الاخر مع انهم لم يقصدوه هذا والله اعلم قوله واورد عليه صاحب المحاكمات يتمثل بها ويدل على التقرير السابق ثم قال المدقق
المحقق قد اخذ الشيخ مقدمة غفل عنها صاحب المحاكم زعم ما ذكر وهي ان كل زاوية توجد فيما بعدها فهي موجودة فيما فوقها اذ يلزم ان تكون هناك بعد يوجد فيه زيادات
غير متناهية بالفعل على ما في ولا يخفى ضعفه فان وجود كل زاوية توجد في بعد فيما فوقها لا يلزم منه وجود بعد يشتمل على زيادات غير متناهية الا اذا ثبت
ان حكم كل الافراد والاحاد واحد وهو كما ترى او ثبت ان كل ما هو من الزيادات لو كانت متناهية او غير متناهية في بعد كالجزء وهو ايضا قد منع
صاحب المحاكم فلا ينطق المنقول ولعله بنى كلامه على ما ذكره في الحاشية القديمة ويستطيع عليه والله نعم قوله وايضا يمكن ان الزيادات متساوية او متناقصة
يمكن ان يقال ان التزايد الناقص لا يورث عدم التناهي كما حققت من قبل وما اورد في تفصيله غير مجد ثم ان التساوي اذا اقتضى الى المطلوب
فالتزايد على سبيل التزايد بالطريق الاولى هكذا ذكره الامام الرازي ولم يرد عليه المحقق وكانه ارتضى به والقوم انما اثبتوا التزايد بالسلم بتقرير لا
الى التلاقي كما يشهد به الضرورة او ما ثبت الهندسة فقد تصور في الامر كله مثابه ولم يتعرض للتزايد لما ذكر نعم بهيا

ههنا احتمال آخر وهو ان يفرض الانفراجات غير متسقة على نظم واحد بان يوصل خط بين نقطتين بعدهما عن النقطة التي امتدا منها شبر وآخر
بين نقطتين بعدهما عنها شبر ونصف شبر ثم آخر بعدهما ازيد واذا لم يكن كان واضحا في صورة الاتساق اكتفى به قوله والنسبة انما تكون
محفوظة اذا فرض الزيادات متساوية في المقدار ان نقول ان كانت الزيادات باي نحو كانت موزونة لعدم التناهي فعدم انحفاظها
لخصوصها غير مضر بل نقول ان نسبة التزايد محفوظة وهي كافية في المختلف والجواب عنه ظاهر فان مقصوده ان الانفراجات بالاربعة المتناسبة
لا مع الامتداد وان واد فيه اشتغلت بها فقد بدرت ذلك الغرض قوله اقول وقد يعترض عليه في كلام نظرا توضيحه ان اتحاد النسبة مسلم
لكن مقتضاه ان كل بعد انفراجي فيه زيادة على البعد الاصل نسبة عدد [illegible] زيادة اليه ايا عدد زيادة الاصل وهو كذلك ولا يلزم منه عدم تناهي
عدد الآحاد يلزم منه ذلك لو كانت الزيادات بالمرة متحققة في بعد وهو ممنوع وان قيل ان كل عدد زيادة في بعد ما تقل كذلك فهو قياس الكل
الافرادي على الافراد في رد ثبات بنحال البطلان فهو وهم والعجب من المحاكم فان ما اورده على الشيخ بعينه جار ههنا قوله فلئن اراد ان يكون كل
عدد ونيادة في بعد البعد والتناهي اعلم ان المحقق في شرح الاشارات علل ذلك واعترض عليه المحاكم بما اعترض الشيخ به في لا تنهي قوله فالمحقق
يوجه كلام المحاكم لانه توجيه بالابرهان [illegible] الشارح رحمه الله انه ان وجه ذلك يغير بقطع النظر عن كونه كلام المحاكم يتحصل التعرض
عن الزامه انه قياس الكل المجموعي على الافراد وذلك لان القياس المذكور بين البطلان فلا يصدر عن عاقل فهو مدفوع بكذا او يقال انه ان وجه
بقطع النظر عن كلامه اللاحق فهو مدفوع بكذا وهو عين كلامه اللاحق فلا ينفع التوجيه وفيه بعد واجيب بان حكم الكل الافرادي والمجموعي قد
يتحد ان كل بعد فرض بين نقطتين من خط محدود في اي موضع كانت فهو اقل من شبر فانه يستلزم ان يكون الكل اقل من شبر والعدد
شهدت بان ماكن فيه من هذا القبيل فانه اذا لوحظ اجمالا ان كل عدد في بعد مجموع بحيث كذلك نعم ان فصل ابا التناهي وعدمه ونظرا الى
عدم التناهي لا يصح ان يقع في بعد والا فالتناهي لا [illegible] العقل [illegible] في بعض كتبه قد نعم هذه البديهة صادقة فكيف الامر ههنا وذلك من نظر
في الحكيم بهذه البداهة فقد اتهمها فلا تفهم ايها [illegible] ان كل واحد من الافراد [illegible] فكان للافراد والاجتماع مدخل في ثبوت حكم او سلبه كون كل
انسان يسعه هذا البيت ومجموع الاناسي لا يسعه فكلاهما متخالفان والاتحاد نحو زيد يعرف كل مسلم وههنا لا دخل للاجتماع
والانفراد فان كل زائد على الانفراد في بعد كذلك مع الاجتماع وفيه بحث فان الكل المجموعي قد يكون متناهيا وقد يكون غير متناه
فلابد للحكم من ان لا يكون للاجتماع المانع عدم التناهي مدخل فيه ههنا ليس كذلك فان كون كل زائد في بعد يجوز ان يكون مستلزما لكون
مجموعها في بعد مشروطا بالتناهي في ان ادعى ان كل عدد سواء كان متناهيا او غير متناه [illegible] كما في الشرح وان ادعى ان كل زائد في بعد هو
ليس كذلك [illegible] مشروط بالانفراد فالكل كذلك فهو الفرض فان ههنا [illegible] وهو التناهي فقد يثم ان هذا البرهان منقوض بعدم تناهي الحوادث
[illegible] فان كل [illegible] فرض فهو وسط والوسطية ليست مشروطة بالانفراد فالكل كذلك فافهم ولسنا [illegible] الله في موضع آخر علم

ان هذا البرهان مستقل فانه اذا وجد بعد غير متناه ولو في جانب فيمكن نقاط ثلث يمكن خطا بين كل نقطتين منها غير متناه ومحصور فلا يمكن ذلك

٣ ما ذكره البرهان السلمي جار في احاطة بعد غير متناه من الجانبين فلا يتصور ان يكون مقدمة من مقدمات هذا البرهان فان فيه تطويلا بلا طائل الا انه

[illegible] نبه عليه ونبه على ان كلامه في موضعه ولهذا نبه ان كلامه السلمي بعد البرهان فليتنبه بالفطانة والسطحي انه فانهم ذلك وفيه نظر

الا ان تقرير البرهان بهذا النحو يدفع هذا المحذور والتقرير الذي اليه يرجع قول بعضهم [illegible] ان هذا الغير مخصوص [illegible] بالتناسب كما عرفت

٧ ذلك والنقض ان المقدمة القائلة ان كل عدد ازداد [illegible] بعده [illegible] بلا بيان كلام في هذا التقرير قوله وانه يعلم ان الجميع [illegible] فقط بان يقال

ان فوق كل مجموع فهو في البعد ما ان اريد المتناهي فهو حق ونطبق عليه ما او نقض بيانه وان اريد ما يشمل غير المتناهي ايضا فلا نسلم [illegible] لو لم

يكن كذلك لزم ان يوجد بعد يشتمل على ما دونه من الزيادات ولا يشتمل عليه وعلى ما فوقه بعد اخر فوقه ممنوع فان جميع الزيادات الغير

المتناهية دونها مجموعات غير متناهية كل منها بعد فوق كل اخر نعم الكلام ما دونه مرتبة متناهية يلزم ذلك وهو ممنوع قوله ولا يخفى ان

هذا الوجه [illegible] لو صحت زاوية المخطين حادة وذلك لان الانحصار مقدار سطح بين المحاطين [illegible] عدم التناهي هو ان يكون فيه امتداد

خط هو طرف ذلك السطح فالكان عدم النهاية في جانب فلا انحصار فيه امتداده في ذلك الجانب بحيث ينتهي [illegible]

في الزاوية القائمة والمنفرجة وهو ظاهر والا فنفرض سطح غير متناه محصور بخطين من جانبين متقاطعين نقطة فلا ينتهي الى ذلك

ثم نتجه في الطول قوله اقول لا نسلم وجود سطح غير متناه في الزاوية انما علم ان تقرير البرهان السلمي على الوجه الاخر ان نفرض الخطين من مبدأ

واحد اذا امتدا الى لا نهاية فانبساط السطح بين الضلعين في كل موضع فرض ولا ينتهي ايضا فان الانبساط [illegible] الازدياد الا امتدادي

وادعاء [illegible] النهاية فانبساط السطح كذلك مع ان جميع السطح محصور في تمام الجانبين [illegible] فيلزم الخلف [illegible]

وكلام بعض الاعلام منطبق عليه بلا ريب [illegible] كلام الشيخ في الشفا [illegible] ان وجود الابعاد [illegible] الاصل

[illegible] السطح [illegible] لان جميع الابعاد موجود في ذلك السطح فمنع قوله يستلزم وجود بعد واحد يشتمل على جميع الزيادات المساوية

الغير النهاية يستلزم وجود بعد [illegible] والاقرب ان يقال ان مراده بالبعد هو الخط وبيان الملازمة انه لو لم يوجد

[illegible] لكان الابعاد متناهية [illegible] او غير متناهية فيلزم وجود سطح غير متناه محصور والا [illegible]

الا بان يقال ان عدم تناهي السطح على نحوين الاول ان لا ينتهي في جانب بحيث لو امر خط [illegible] اليه والانحصار انما هو بهذا

ذلك الخط [illegible] الثاني بان لا يمكن اخراج خط [illegible] كل خط [illegible] فهو متناه [illegible] عدم النهاية والانحصار

بالجهات [illegible] فان كل [illegible] متناه وهو الذي [illegible] انه [illegible] ان اريد الانحصار غير المتناهي [illegible]

والا فان [illegible] ذلك الانحصار [illegible] والكلام [illegible] غاية تقرير الكلام [illegible] قوله فان اطراف الخطوط الى النقط وان تصور [illegible]

تم [illegible]